





عدد اوراق مكتوبه  
110

مطلوب  
نسخه

صوفه و بياض  
ايكي بريجه  
شاه شمس  
دوره قاجار

تبريزه كزوه لا قطع من هما خيه اولاد ك ما فانت

حواسي السند  
مدن سه السند

قد دخل في ملك الحسن  
ابراهيم العنبري

نسخه  
هو سر سبز از سرور المظفر  
ملك نولور

سليمه امه كمال اندا و

T.C

İZMİR

İZMİR KÜTÜPHANESİ

في هذا المجلد حاشية علي المظفر  
وحاشية اخوي علي طول الصفا

901



Gölcümaniyeli Kütüphanesi	
Kismi	İZMİR
Yenil. no	
Eski no	591







بسم الله الرحمن الرحيم اباك محمد الطاهر رب العالمين والصلوة  
 والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد فمن خواش على الله  
 لتجمل المصالح قد تبدت عليها حلة حال اقراء على بعض اجتنب فسالوني بعلامه ان افضلا  
 لهم وانقداف فعلت في كل مستغيبا بانه ومتوكلا عليه في ما يتجاسر به من غير ان  
 ما هو موضع قد يكون وتبين لولا بله و منها ما هو مكتوب عليه على مرآة وتبين بوجهه من  
 ومنها ما هو مكتوب متعلقه بكل المقام وان لم يكن ما بين ان اليه الكلام وعساك اذا كانت  
 فيها متمسكا بذي الانصاف ومتجنب على سلك الاعتدال فظهرت على استيعاب على  
 تحقيق اصول البلاغة في مواضع شتى وتبين في اليمين فروعها كما تحق وتوضي وانكشف  
 كل مطالب جليله من عبارات النظم قدزل غيرا او كان اقوام تاهوا فيها فخصوا في  
 مباحث التوفيق وتبين ان مقام الوضوح ومعنى اكثر في انواع الدلالات والاشعار  
 زينة التوفيق وحيات الاستغناء وبانه العفة والتوفيق **فلا** وهذا يظهر ان ما ذهب  
 اليه من ان اللام في الجملتين يعرف الجنب من الاستغناء **فلا** يدان اختصاص جيب الجنب  
 بتلزم اختصاص جميع المحامد به يستلزم ما ظاهرا او لو ثبت على كل التقدير فروع من الجنب  
 بغيره كما ان جنبه فائدا له في ضيقه فلا يكون الجنب خصا به والمقدر خلافه فصاحب  
 حيث صرح باختصاصه بغير الجنب بانه فانه قد صرح باختصاص المحامد كلها به فكيف  
 يتصور منه ان يمنع الاستغناء ببناء على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة به فلا  
 يكون جميع المحامد راجعة اليه **فان قلت** جعل المحامد باسرها خاصة به ببناء في هذه  
 الناحية المستحصنة من الاعتزال فكيف يذهب اليه مع فصله في مذمبة قلت هو  
 لا يمنع ان تكون العباد واقفا رتب على افعالهم اكنة التي تتحقق بها كذا من باب فنهذا الوجه  
 يمكنه صلح لكل ما **فان قلت** ايضا يثبت في هذا الحق انه قال في صون الغائبين في  
 الاطلاق ليعرف انهما على اختصاص المحامد والجواب به ثم قال وانما هو غيره فاعتدوا بان

بعد ان  
 مدة طويلة

لا يخفى ان  
 لا ريب في  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى

بان نواسه جرت على بن فالت **فان قلت** لعله اختار الجنب وجعل في انم اخطاه محو لال  
 اكل من اقراءه رعايته ملازمة فال اختصاص الجنب عن هذا الحق **فان قلت** لعله اختار الجنب  
 جميع الاقراء فقلت يمكنه اختيار الاستغناء ايضا بناء على تنزلهما على محامد من الله  
 او لا يصعد محامد غيره بالعلم الى محامد **فلا** فخرج بغير اختصاص الجنب والاستغناء في  
 انهما شافيا في حكم الظاهر ما عد من المحامد والاعمال على طريقهم وانما يقبلان ما ولا  
 يندفع به نكاح المناجات فلا ترجع لاختيار احد مما على الآخر من هذا الوجه **فان قلت**  
 وهو ان محمول ما ذكره السامع في توجيه كلام صاحب الكشاف في تزييف وارضاة لغير  
 صاحب الكشاف عن كون المحمول في هذا المقام على **فان قلت** محمول على الجنب فقط فنقول  
 منعه من ان يفهم من قوله والاستغناء الذي هو كثر من الجنب ثم منهم فلتا ثلث القول  
 مع هذه العبارة ان كثر من الجنب هو ان الاستغناء هو من الجنب فلو لم يزل قوله قال  
 ما في التوفيق فيه وقوله ومفناه الاشارة في ما استغنا من هذه العبارة ان الاستغناء  
 ليس من التوفيق الذي في الجنب فكل بناء في استغناء المحامد بمحبة المقام كما هو  
 مذهبه في فتح الحجج المعروفة باللام الجنبية ينفع عن كل نص في كتابه في مواضع عديدة واما  
 ان يفهم من قوله فيما سبقت حيث قال بعد الدلالة على اختصاص محمده به فيجب ان يقبل  
 الاختصاص حاصل على تقدير الجنب والاستغناء فلا دلالة فيه على تعيين احد منهما وتفي الآخر  
 واما ان يفهم من قوله فيما سلف من تعريف الجنب **فان قلت** لعله اختار الجنب  
 تعريف الجنب قال الجنب هو اقراءه **فان قلت** قد يقال عليه لئلا لا يتوهم ان الجنب هو  
 قطعا فاذا دخلت على ما يدل على الجنب لم يكن هناك الا التوفيق الجنب كما قصد اليه  
 من حيث هو وقد قصد اليه من حيث انه في ضمنهم اقراءه بعونه الترابية وعلى تقدير  
 كون التوفيق الجنب فليس في ذلك منع الاستغناء ايضا فالذي يدل على العلامة جعله  
 محمولا على الجنب وان الاستغناء يصح بالجانب في قوله هو تعريف الجنب قوله هو تعريف الجنب

ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى

ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى

ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى

ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى

ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى  
 ان الله  
 لا يخفى







سابل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة من بيان معنى الفصاحة والبلاغة وما يقتضيه  
 من ان السكاك اوردوه في آخر على المتأخر والبيان واذا فعل هذه المقدمة على مقدمة الكتاب بالخط  
 الذي في سائر الشارح فيه لم يخرج ال بيان التوقف فظهر صحة التقديم والتأخر واستلزام ان  
 الشارح ذكر في شرحه للرسالة التسمية ان مقدمه الكتاب يذكر فيه قبل الشروع في المقام  
 لا سيما ما به ومن هنا امور ثلاثة الاول بيان الحاجة الى الميزان لا ثم قال واما ما ذهب  
 اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغيره نظر لا يمكن  
 الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس مراد مضبوطا يقتضي الاقتصار  
 على ما ذكره ومنه كلامه ونظير ذلك منه ان ما جعله في هذا الكتاب مقدمة العلم من طريق الشروع  
 والثانية جعله في شرح الرسالة التسمية مقدمة الكتاب بالتسمية الذي ذكره من هنا وثالث  
 توقف الشروع في العلم على من الامور في لا يثبت عند الامقدمة الكتاب فظهر من هنا  
 في توجيها قولهم المقدمة في هذا العلم وغايته وموضوعه ان يكلف لان هذه الامور هي  
 مقدمه الكتاب بالخط المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمه العلم فقط على ما بينه وان  
 شئت زبادة توضيح لطلب فاستخرج ما يتصل على من المتكلم فيقول لمراسم العلوم  
 المدونة كالنحو والصرف في المتأخر غير ما قد تطلق على معلقا بمخصوصة وقد تطلق على ادراك  
 كما بينت عنه مواضع استعمالها ثم ان كل علم من العلوم الاول عبارة عن معان مخصوصة  
 تصدق بغيره وتصويرية والشروع في تحصيل تلك المتأخر ادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المشهور  
 على ادراك معان آخر تصويرية او تصدق بغيره واذا اردت ان بجبر بالانفاذ عن المتأخر الاول  
 والثانية تعليلها وتوحيدها وتلخيصها وتلخيصها وتلخيصها وتلخيصها وتلخيصها وتلخيصها وتلخيصها  
 الدالة على المتأخر الاول المخصوصة لغيرها المخوف عليها اولاً وبشر في ادراك المتأخر  
 ثانياً وكذا اذا اردت الدلالة عليها بالنفوس الدالة على المتأخر بتوسط العبارات المتأخر على الكتاب  
 كان تقديم ما بارز المخوف عليها في ان هذا منقول الكتاب المخوف كالمقدمات متلا وتذكر فيه

كلاما المختص

ان ما ذكره  
 من الامور  
 التي هي  
 مقدمة  
 العلم  
 كالتأخر  
 او الشروع  
 في العلم  
 او غيرها  
 من هذه  
 الامور  
 التي هي  
 مقدمة  
 العلم

فيه من المقدمة والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المتأخر  
 واما ما عداها واما عن النفوس الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما عن الالفاظ المعينة  
 من حيث انها مدلول لتلك العبارات والنفوس اما عن المركبات عن الفلذ او  
 لاثنين منها فان كان عبارة عن الالفاظ او النفوس والتركيب منها فلا شك في قوله  
 السكاك القسم الثالث من الكتاب على المتأخر والبيان اذ معناه ان هذه الالفاظ او  
 النفوس او مجموعها في بيان تلك المفاهيم المخصوصة ولا في قولهم المقدمة في بيان  
 هذا العلم والنفوس منه وموضوعه لان معناه على قياس ما ذكره من العبارات في بيان  
 المتأخر المذكور ومكنا قولهم الكتاب الفلذ في علم كذا او بوابه وفصوله وكذا وكذا  
 فظهر ان الكتاب لا ياتي في بيان معان عن الالفاظ المعينة وانما استخرجت تلك الالفاظ القليلة  
 والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو مقدمه العلم واطلاق المقدمة على معنى الالفاظ  
 لا يحتاج الى صراحة وان كان عبارة عن المتأخر من حيث انها مدلول لتلك الالفاظ  
 او النفوس فقد يوجب قولهم مقدمة كذا بان مفهوم المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في  
 العلم على بصيرة وهذا مفهوم مقرر فصار من الامور الثلاثة او الاربعة اذ اضم اليها  
 مباحث الالفاظ فكل ما قيل في هذا الكلام في هذا الجزء وكذا من قولهم العلم التاكيد في منحه  
 في علم المتأخر والبيان وكذا الحال في تطايرها ولاخفا في كونه كذا وقد يوجب ايضا بان  
 العلم من تصور بوسمه والبصيرة في موضوعه وغايته من حيث انها موضوع وغايته ليس  
 المذكور في المقدمة من الادراكات المذكورة بل معان يتوصل بها اليها فكما قيل في المتأخر  
 في تحصيل تلك الادراكات وكذا العلمان عبارة عن اكتسبة من التصديق بالمعاني المستندة  
 الى ادلتها ولعل المذكور في القسم الثالث نفس التصديق بها بل ما به كجمل من التصديق  
 وقد يوجب تطاير قوله القسم الثالث من الكتاب في علم المتأخر والبيان بان مجموع القسم الثالث  
 بعض من نفس العلم لعدم اختصار ما لها فيما ذكر في القسم الثالث فكما قيل في هذا الجزء

في كل سبعة

المتأخر هو العلم  
 الذي هو  
 المقام  
 الذي هو  
 المقام  
 الذي هو  
 المقام

المتأخر هو العلم  
 الذي هو  
 المقام  
 الذي هو  
 المقام  
 الذي هو  
 المقام



كذا في هذه المسئلة بيان هذه الاقسام فسطح الاول والآخر  
 الاقسام التي تنقسم اليها في كل واحد من هذه الاقسام  
 لانه لا يصح ان يقال في هذا الخبر في بيان كل واحد من هذه الاقسام  
 يكون عبارة عن المعاني والافعال التي تنقسم اليها في كل واحد من هذه الاقسام

وان كان عيانا عن تركب من المعاني فيكون هو انما فيسطح الاول والآخر  
 باعد المقولة والمقصود من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها بعيدا عن الاقسام لان  
 يحيط على كل واحد من هذه الاقسام وتثبت فيما عسى ان يكون فيه الاقسام **وقد بينا** من هنا انما  
 الاول ان المختار على ما استمر اليه هو ان الكتاب عيان عن الالفاظ والعبارة وتروى  
 مقرونة للقاء قد استمر فيها بينهم ان الالفاظ والعبارة فيكون ان يكون كل منهما مقرونا  
 للآخر ومقرونا له لكن لا يكون وفيه لا يكون الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ  
 موقوفة على البيان الذي قد جعل في غير مكان البيان يحيط الالفاظ وطرق المعاني  
 بناء على ان المعاني توضع من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتشتت بتشتتها في الالفاظ  
 فالتبني في المعاني بعد ذلك انما هي صدرت واكتبت الميزان بذكر كل واحد من المعاني  
 وموضوعه وتكون في المقولة قد سبب بعضهم ان الالفاظ هي ما يتوقف عليه الشروع  
 واخرون لما رواه عدم توقف الشروع على غير الالفاظ بل على تصور العلم بهجه والصدق  
 بان له فابن مطلوبه للتلويح زادوا عند البصيرة وحصره وانما ما يتوقف عليه الشروع  
 على بصرية في الامور الثلاثة وتارة زادوا على ما راجع والمقصود نوصيه ماصد رواه الكتب  
 لا حصر المقولة فيها بالبرهان فلا بد من علم ان البصيرة ليست امر مضمون تنفيها  
 على ما ذكره بل ان وجد في خاص الاربع ما راجع اليها في افادة البصيرة فذلك ان  
 اليها وتجعل منها فانهم لم ينفوا من ذلك ولم يتوحدوا حصرها على ان الالفاظ التي  
 اعتبرها في المختار بل امر مضمون تنفيها الاقتصار على حصر معين بل هو على انحاء  
 مختلفة فكل واحد من هذه المعاني كما يشير اليه قوله وهي من الالفاظ التي على ان الالفاظ  
 بالمقاصد وتنف من انما يحسن تقديمها عليها اذا توقف الشروع فيها عليها او افاد بصيرة  
 في النوع لان مجرد الالفاظ لا تنفي اليقين كونه مذكورا في المختار دون تقديمها  
 فالله اعلم بالصواب

وانما قالوا في المسئلة ان  
 ما راجع اليه مجموع المقولات  
 من هذه العلم والبرهان وغيره

من هنا انما  
 في الالفاظ  
 في الالفاظ

في الشروع فراجع اليها لان الاستمرار في الشروع انما يكون على احد الوجهين الثالث ان الفصاحة  
 والبلاغة لما كانت غاية لعل المعاني والبيان ولما تقدم بحسب الذي من وتفصيلها يوجب  
 بصيرة في الشروع فتصليها المعاني والبيان ولما تقدم بحسب الذي من وتفصيلها يوجب  
 في الوجه وان الشروع لا يتوقف على حصرها فكل واحد من هذه الاقسام لا يخلو من الاستمرار  
 في مقوله كتابه **قال** بوصفها بالمعاني والالفاظ **اقول** المواد الكلام هو انما يكون مقرونا  
 من باب اطلاق الظاهر على العام ومقابلته بالمعاني فترسده لذلك بناء على ان المختار من  
 المعاني عند الاطلاق ما يتناول المركب ومن ما يتناول المثنى والجمع او ما يتناول الجملة والبيان  
 بانه يحول على صفة وان المعاني تتناول سائر المركبات التي ليست بكلام بل  
 لان تلك المركبات قد يشتمل على كلمات كثيرة ومن يات او يضاف اليها  
 فترتاجل فيها تنافرا الكلمات بل صفتها لتأليف والتعقيد ايضا فيحتاج في تفسير  
 المعاني الى قيود اخرى ويختل بدونها **قال** وقد ناسخ في تفسير الفصاحة بالكلية **اقول** وقد  
 وجه الشارع السامع على ما نزل عنه بان الحلو لازم غير محمول كقول الفصاحة وجوده  
 عموما فلا يصح ان الفصاحة هي الحلو وانما ان الفصاحة هو الحلو وانما استقام في الجملة  
 لفقد المبالغة وادعاء كونها من الحلو فيقال في حقيق الكلام ان تضاد المعاني  
 كالناطق والضاكن مثلا لا يستلزم تضادا في ما ذكرنا كالناطق والضاكن الا ان يكون  
 بمنزلة الجنس لا فرق كما هو في الحاشية فانه بعد المسمى حكمة مخصوصه وما نحن بصدد  
 ذكره لا ذكرنا وفيه بحث اما اوله فلا في هذا التوجيه فتعني عدم صحة تفسير الفصاحة  
 لامتناع توقف المسمى بالبرهان على ما هو المشهور في السنة القوم ووعلى الادعاء  
 وقصد المبالغة مما لا يثبت اليه في التعيينات واما ثانيا فلا ان كون الفصاحة وجوده  
 واخلوص عموما لا يستلزم ان يكون اخلوص محمولا على الجواز صدق الوجود  
 كما في قولك البياض لاسود على ان كون الفصاحة صفة وجودية بل كونها عندهم عيانا

وانما قالوا في المسئلة ان  
 ما راجع اليه مجموع المقولات  
 من هذه العلم والبرهان وغيره



المذكور انبثاق المعنى الغوى حيث يقال فصح الذبح اذا اخضر ثوبه وذم لسانه وفتح  
 الاءجى وانهم اذا انطقن لسانه وخلصت لفته عن الكثرة فان قلت فاضطررنا  
 عندهم وجوده والخصوص عدما لا زاما لانا، على ما ذكر من ان الفصاحة عندهم يقال  
 كون الفصاحة جارية على الفواين المستنبطة لا ولا شكل نه منعم وجوده وان اكلوه  
 غير محتمل عليه فقلت بان كون الفصاحة حقيقة عندهم في اجريان على فواين كلامهم وكثرة الاستعمال  
 على الترتيم قال السكاك جعل ذكر من علامات الفصاحة ارفعها الى الفطوة وقال المصدر علمه  
 كون الحكم فصح ان كون استعمال الوبس مخوف بربهم لا كثر او كثر في استعمالهم ما هو  
 بعينه قال فالفصاحة الكافية في الفصح **اقول** اشارة الى الطريق اعني في الفصح والقصيدة  
 وقد راعى اسما، موافا لذكره ان كان المشهور تقديره فاعا او اسما شكا او قد اصاب في  
 ذكره كناية جانب المعنى اذا كان ان يكون طرفا لغوا سمو لا للفصاحة لكونها ليست بالمصدر  
 كما لا يخفى مع المصدر الموقوف باللام لا يعمل على المذهب الا في وجه واحد حال انما على جواز  
 اعتبارها من المنادى فينا وبل لا ان المصنف تميزه فصحته لا الفصاحة حال كونها  
 في الفصح وان كان المال واحد وفس على هذا المثال من التركيب وبيع مثال جرالة  
 المعاني واراد وجعل الى زيادة تقديره للفصاحة وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصيدة والبناء  
 والمحدث وكنهه كجزاعاها في الظروف وخاصة وان لم يرد به من مصدر كقولهم هو  
 ابتك نبا، كختم اذ تصوروا المحل ومثل انك حديث فصحته لم يرسيم المكرمين اذ وروا  
 عليه السرفه جواز الاعمال تغني ما بينها كقولهم الكون في هذا غير ان جعل قوله في الفصح  
 طرفا لغوا لفصاحته وان لم يجر بها معناه المصدر وان يتكلم في الشارح انه اشار الى  
 هذا الوجه وان قوله السكاك ابراز المعنى الذي يتقنه الفصاحة وجاز انما السببه  
 لا تقتصر على الظرف كالتامر **قال** والصحيح انه اراد بطلت الفواين **اقول** قبل  
 الصولب ان الشاعر معتذر الى المشقة والتعذر لا يستلزم لتوصل به الى سبب معاشرتها في

انما انظر الى قوله

في اخضر اذ بالاموال تنقص طباء الفوان وتنمق بالوصال والى مثل هذا المعنى اشار  
 حيث قال لعل طيلة رحيلنا نعيش على الاقامة في ذراهم والاطلاع شامخه به ان  
 نتوقف على انكشاف حليته حاله في انشائه فان كان متعلقا بالارحاك بقدرته حال اذ  
 مثال فالفصح ما افاده هذا المثال والافان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم  
 فالانث ما في دلائل الاعجاز وان كان من الطرفا المستطمين للوارد والغرائب  
 فالشعر **قال** والالبطل صد كصبره وكلامهما **اقول** بطلانه على تقدير انبثاق بين  
 الاعتبار المناسب ومنه في الكلام والعدم موجه وبطلان الصها على تقدير العموم مطلقا  
 اذ يبطل كهم في الماخذ ما قوله وفيه نظر فوجه ان كصبره في الاعم من جهاد ومطلقا  
 لا يوجب تناول مع الافراد حتى يلزم بطلان كصبره او كصبره في الاخص قبل وايضا  
 على تقدير صي العدمتين لا يلزم الا المساولة في الصدق بين الحقيقة والاعتبار والاعتبار  
 والمطابق الا كما في المعلوم وان يفرغ قوله فحق كمال هو الاعتبار المتكلم على  
 ما تقدم وجعل نتيجة لا يستلزم دعوى الا كما في المعلوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا  
 في الاتحاد فهو **قال** بل يربط ان **اقول** لا يخفى ان الكلمة المذكورة حاصلة لغوي حاله  
 عن الفصح وسأله بالمره ثم اذا توجه اليها على الاطلاق يجعل له حاله اخرى متميزة على حاله الاول  
 بالوصال ثم اذا فصلها يجعل لها حاله ثالثة والمتميزة كسبب العموم ان تلك الكلمة على عطفها بالفعل  
 والحالة الثانية نزع علما اجاليا وهي حاله بسيطة هي مبداء التفاضل المعقولا والحالة الثالثة  
 نزع عطفها علما تفصيليا وكلامه يدل على ان اكالة البسيط في الكلمة المذكورة وهذا وان حاله  
 المنفصل من اكالة البسيط في عبارته غير المنفصل منها في بيان العموم **قال** ويجوز ان  
 يريد بالعلم نفس الاصول اقلها يريد بالعلم الكلمة او نفس التواعد لم يحج الى متعلق العلم كل من اراد  
 به الادراك فلا بد من تقديره على علم بتواعد او اصول والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم  
 هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تل في الحصول كقولهم كل من التاب وسيله اليه

انشده

انما انظر الى قوله

كما بينا في الفصل الاول ان يكون فانه لا ينافي  
 ان يقال ليس العلم الا بالان والبيان  
 ان لو كان العلم الاول موجبا لتقدير  
 العلم في جميع افراد الجوارح

في حقيقة خارج بسيطة اجالية هي مبداء التفاضل



في البناء، وهو الملك، وقد اطلق لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة عينية او اصطلاحية  
او مجازا مشبهة او قد اختر الشرح على كل من المعنيين، وعلى كل الادراك جازا ايضا  
**قال** فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة **قال** او روي عليه بان وكل المتكلم ان لم يقتر  
بلاغته قلب له اكيه فواضح ان لا اعتداد بها وان اعتبر عاد المخدور ومث  
لان من الامور ان سلم قوله مع توفيقه فواضح ان التركيب فيها ان يورد كل كلام موافقا  
لمعنى اكل فابراه، ساطع عنه لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم في مادته المعنى طاله  
اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا لمعنى اكل لم ينح ان يقال ان لم يقتر بلاغته  
عزا المتكلم فلا عبرة لطاير تركيبه وان اعتبر عاد وكل المخدور ان ما ذكرته تعريف  
بلاغه المتكلم منطبق عليها وليس من قبيل ما يخرج الى اعتبار مفهوم بلاغته  
ليعود الدور وان كان في الواقع يلحق بلاغته مجموع ما ذكرته في تعريفها وان كان  
يدين المفهومين وان كانا متلازمين فالاعتراض هو من ادون ما اوردته **قال** وليس  
المعنى على انه يورد شبيهات **قال** اعرض عليه بانه لا فساد في هذا المعنى اذا اردت ان  
والجاءت انواعها بل هو كمن وانما الفساد فيه اذا اردت ان يرد بها انحاءها المعينة الواردة في  
تركيب البلاغة، وقال بعضهم المراد بالتركيب في تعريف البلاغة التركيب اللفظي بترتبة  
اضافه الخواص اليها فلا يلزم الا توقف معونه بلاغة المتكلم على هو بلاغة الكلام ولا  
عكس فلا دور بيان السكاك لم يتر بلاغة الكلام في كتابه فليكن الابهام في تعريف بلاغة  
المتكلم **قال** ثم الاقرب في تعريف علم المعاني **قال** انما كان اوضح لا سفاة عن التورية  
اخذت على اعتبار اكيه اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصرو لانه  
لم ينح عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكاك ليجعل الى **قال** والمذكور  
في تعريف **قال** قد نبهت ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على  
ان قولنا متكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على

معناه خاطي

بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم وجوابا اما على  
الاول فبان الصدق والكذب لكون الجدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الجدة  
منعده فيها كما ذكرنا دور في لوفية الاخبار بالانسان بالجملة عاد الدور واجتبه  
في دفعه الى جده اذ ما عدا ذلك ان صدق المتكلم على هذا التفسير توقف على موثقه  
الكلام وصدقته وليس ينبغي منها متوقفا على صدق المتكلم واذا فسر صدق المتكلم  
عن الشيء على ما هو به توقف على موثقه كونه عن الاخبار ولا مخدور فيه وان كان يحسن  
الانسان بالجملة اذا لازم توقف صدق المتكلم على اكيه الموقوف على صدق الكلام  
عكس فلا دور **قال** للذين الطيبين قولنا **قال** لا غناء انك اذا قلت زيدا  
في الخارج قولا مطابقا للواقع كان فوكل في الخارج نظرا لوجه زيدا لزيد نقول لا  
ارتباب ايضا ان الموجود الخارج هو زيدا لوجهه فظان الوجه انما هو كمال  
الخارج نظرا لوجهه كزيد لا نظرا لثبته كوجهه وان صدق قولنا زيدا لوجهه في  
الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيدا لوجهه في الخارج فهكذا نقول انما في  
القيام حاصل لزيد في الخارج نظرا لوجهه حصول القيام لزيد ووجهه له ولا شك لوجهه في  
لغيره في وجهه في ثبته يكون القيام امر موهوم في الخارج وهو موهوم انية لزيد وانما  
حصول القيام له فليس موهوما خارجيا لان الخارج نظرا لثبته حصول لا لثبته  
ووجهه فالغرض ان الوجه الخارج في القول الاول نظرا لوجهه حصول ثبته لا لثبته  
ووجهه فيه وفي النظر لوجهه حصول موهوم وهو معنى كونه موهوما خارجيا وكمن  
لما قلنا سبه حارجه اردنا بها ما كان الخارج نظرا لثبته كما لو كان الخارج لا ما كان  
الخارج نظرا لثبتهها ووجهه موهوما كالموهوم الخارج وقد عرفت ان صدق موهوم لا يستلزم  
صدق الكمال فاقبح اكل وارفع الاشكال ما قوله فاننا لو فطنا النحل ففسد في  
البيان الا ان ينصف ويقال معناه ان حصول القيام لزيد في الخارج امر موهوم به مطلقا

شك



ان الفاعل في هذه الجملة اذا شئت في الازالة بغيرها صدر عن الفاعل ان كان فاعله هو

بان

فيه اصلا خلاف كون حصول القيام له امرا متوقفا على الخارج فانه لا يلزم به فكونه ان كان جمالية  
انما فصلناه من الغرض وارجا ما يجب عن اصل السؤال ليس المراد بالخروج منها ما يبراهن  
الاعيان لئلا ياتي ان النسبة اعتبارية لموجبه لتخارجها بل المراد خارج النسبة التسمية  
التي عليها الكلام **قال** فيه نظرا لان مثل هذا يكون غلطاً **اقول** قبل تسمية هذا الاخبار  
شهادته تنقضي الاخبار يكونه منجها بالشهادة وذلك بدل غيرنا على كونه صادرا عن علم  
وموطاة قلب والكذب يبايع ال بهذا الخبر الضمني لان نفس التسمية فلا يبرر النظر **قال**  
ولو سلم ان الافتراء **اقول** يعني ان القصد معتبر فيها هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم انه  
ليس معتبر فيه بل هو معنى الكذب مطابقة مقدار يدر منه صدق الافتراء بناء على ان الافعال التي  
من شأنها ان تصدر عن اختيار اذا نسبت الى الارادة تتبادر منها صدق وبراءة من  
وان لم يكن اخلافا في مفهومها واما المجوز فليس له ارادة يعتد بها **قال** كمن يسلب في التعبد  
نقل اية اللغة **اقول** ان يدل على ان تعبد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء وانه داخل فيه  
نقل اية اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد استعمال العرياء في ذلك كما في سابق مدرك  
الاننا ظمنا هذا لغيره كقولنا ان اورد السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وان  
اورد على قوله فالحق في قصد الافتراء فتقرر ان الوبس يتصل بالافعال المذكورة في  
مواردنا ويعتبر فيها انضمام القصد والارادة وبغيرها اية اللغة بذلك في هذا المقام فليس  
الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول  
عليه مجرد التعبدية فالنقل والاستعمال جريان في كل منهما اما شخصا **او** نوعا **قال** وفيه  
بحث **قال** وذكر ان الاختصار في الانشاء والخبر انما هو بما يكون كلاما حقيقة وقوله  
المجنون ليس بكلام حقيقة على نزع هذا القابل والاختصار فيها بط عنده بل كمال كلام  
المجنون واسطه بينهما **قال** وذكر بعضهم **قال** اذا اراد به انه لا فرق بينهما اصلا الا في  
الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول

الصدق

الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول  
الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول  
الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول

الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول

بني الاحمال وعدمه ونسبنا من ان اصلا الصدق والكذب من جهة المستند  
لا يجرى في غيره وكما في اثباته من حصول الاحمال للمركبات التعبدية والخبر قدس  
الفرق لا طائل تحت لال صلال لصدق والكذب في اجزائنا هو بالنظر ان نفس مفهومه مجمع  
اعتبار حال حكمه والمطلب بل هو من جهة ايضا للصدق والافتراء الى التعبد  
صدورها او كذبها نظرا الى خصوصياتها كونها التعبدية لاجتماع ولا يرتفعان الفضل  
بجتماع فان الاول كصدورها يستحيل كذبه في الواقع وعند العقل ايضا ولا يلاحظ مفهوم  
المفهوم وانما بالعكس لكنها اذا خرجت عن خصوصيتها ما لو حظا ما منية مفهومها ان يثبت  
بشيء لشيء او سلب عنه اصلا الصدق والكذب على السوية فاذا قبل ان المركبات التعبدية  
تختلف كما في كذب اخرى كان معناه على نيل من اجزاء النسب التعبدية من حيث ما يميزها  
على العواض واخصوصيات بحمل الصدق والكذب في ان يكون تلك النسب معلومة للمخبر عا لا  
له في فهمه كمال الاحتمال فان الاخبار البدنية معلومة لكل اصدق كونهما محتملة لما ذكرنا كون  
تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ كالاتساقية فان معلوميتها انما يستفاد من خارج  
لا بد من تفويتها كما في صدورها لان الحكم الثابتة للما به من حيث دورها لا يختلف  
بتبدل احوالها واختلاف عوارضها فظهر بما ذكرنا ان قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من  
حيث هي معلومة لا يحمل الكذب مما لا يخفى من احسن شيئا لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة  
من حيث هي معلومة لا يحملها عند العالم بها فليس كمن المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها  
وما يميزها كمالها واول صدورها من الافتراء ان اراد ان النسبة المعلومة لا يطرأ لا يحمل الصدق  
والكذب اصلا فهو كمن لا يميز بين الصدق والافتراء في تلك النسبة في المركبات الخبرية  
من حيث هي بوقوع نسب اخرى فادعى عنها فلذلك اضل عند العقل مطابقا ولا  
واما النسب المركبات التعبدية فلا تتعارفها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها  
اولا تطابقها بل بما استوعبت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية بيان ذلك انك

الافتراء بالصدق اليه سواء جعل حازا فيه او جعل القصد في الخارج كما استعمل في اللفظ مدلول

انما



اذ اقلت زيد فاضل فقد اعترفت بينهما نسبة ومثبة على وجه تقرر بذا توافيق زيدا  
 خارجة عنها فقل ان الفضل ثابت له في نفس الامر كسبب النسبة التي منه لا تستلزم منه  
 الخارجية استلزاما عقليا فان كانت النسبة الخارجية المتصورة واقعة كانت الاول صادقة ولا  
 تكادية واذا لاحظ العقل تلك النسبة التي منه ثم صيرت في جوارحها كلالا لا يربط على الهواء  
 وموتن الاضطرار وما اذا قلت باز يدنا فضل فقد اعترفت بينهما نسبة ومثبة على  
 لا شئ من حيث من ان الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث ان فينا لاشارة الى من هو  
 زيد فاضل اذ المتبادر الى الافهام ان لا يوصف شئ الا بما هو ثابت له فالتب بوجه تقرر  
 من حيث هي بما يوصف عيانا بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق والكذب فهي من حيث  
 من حيث لهما واما التقييدية فاما تستلزم نسبة جزئية والاشائية سلمت بنسبته فما  
 بدكر الا اعتبار احتمالا للصدق واما يجب من وجهها فلا يخرج ان الحق ما هو المنزور من كمال الاعتقاد  
 مرض احسن ايجزة واما الكذب فليس بمتبولة حاصل ما ذكر ان قولنا زيد قائم مثلا يدل على  
 بقاء الغيام لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم وكان قيامه واقعا فقد كذبته في قوله  
 وان لم يكن واقعا فقد كلف عنه المدلول وكذا بولان دلالة الانطباع على ما بينا في موضعه  
 ليس لعلنا في عقليه يقتضي استلزام الدليل للمدلول لعلنا عقليا يستعمل الحلف كما في قوله  
 الا نتر على الموتى و يمكن ان يقال ان لازم فابن ايجزة لعلنا لا يقال لعلنا المستعمل في  
 بالكلية ايجزة على عين عقليه من غير قيد اليميناء وسعوية فلا يتصور ان الحكم في ذاته  
 لا نأقول الكلام بغيره هو بصدور الاخبار والاعلام لا من تلوظ بالكلية ايجزة كما مر  
 وسبب بطلان بقوله وتذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار ومنها كآخرة و هو انه  
 قد فانه ايجزة ولا زرها اولها الحكم وكون ايجزة عالما به موافقا لما في المتعارف وذكر ان معنى  
 اللزوم ج انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم بينهما انما هو كسناد  
 الحائط اياها وعليهما من ايجزة نسبة لا باعتبار حتمهما في نفسهما بل على العلاء والمهراتما

سلكنا في بيان نسبة العلم الى العلم

والكذب

في بيان نسبة العلم الى العلم

جعلنا في بيان ولا زرها علم الحائط الحكم وقد يكون استلزام عالما به على هذا في اللزوم فاولها  
 كلما كلف العلم الاول من ايجزة نسبة كحق العلم كنه كما قرره المصنف لعلنا لا يستلزم  
 قال منها ويمكن ان يقال ان لازم فابن ايجزة هو كون ايجزة عالما بالحكم فتدفع الاستلزام  
 عيانا عن المعلوم فاما ان جعل المذهب في ايجزة عيانا عن المعلوم لا يوافق ايجزة كنه  
 فيصير من غيرهما ولزومها الى ما ذكره اولها وقد سلمت من هنا بقوله اولها يعلم انه لا لزوم  
 بينهما بدليل كنه لانه اذا لم يعلم السام من ايجزة ان ايجزة عالم بالحكم فقد علم منه الحكم  
 قولنا كلما افاد الحكم افاد انه عالم به فبمعنى مقصود السام ان ايجزة كنهها عيانا عن  
 العلم كما تقتضيه سياق كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما كلف علم الحائط بالحكم من ايجزة  
 نفي كنه كون ايجزة عالما به من غير عكس فبمعنى بعد كونه التناهي بين النابين  
 ولا زرها و كانه او روعيان الامكان لذكره ولا يخرج به من كونه متناهي نسبة المصنف  
 في الكلام وان كان موافقا له في النابين ايضا وله منافاة ايضا مع تغير المصنف  
 كنه النابين دون اللزوم وقد يقع كنه ما تقرر ان النابين ولا زرها بتلك النسبة  
 احد ما تغير بما بالمعروفين واسم تغيرهما بالعلمين والناهي نسبة النابين يعلم  
 وتغير اللزوم واما عكس من هذا في اصله لا من ايجزة في نفسه لا يستلزم ايجزة فضلا  
 عن ان يستلزم علم الحائط من ايجزة كنه كون المستلزم عالما بالحكم وكل ان يتكلف في نفسه  
 اعتبار اللزوم بين النابين وتغير لانهما كنه فبمعنى جوارح ليس المراد بالعلم  
 منها الاعتقاد ايجزة المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذاته او حصول صورة  
 مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا المتناول شئ  
 ما ذكر من من حوال المسك و فنه نظرا لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يستلزم عرفا  
 ولا يربطه علماء ولا يمان ان الحكم افاد ان الحائط مطلقا بل ان العلم اريد به هنا  
 الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستنبضا له واذا قلنا افاد المسك الحكم واستعان الحائط

بالعلم

النايين

في بيان نسبة العلم الى العلم



او علم نرد به حصول صوت اكلهم في ذم من اكلهم بل اعتاده باكلهم وقد ان ذكر لا يحصل  
 من اكلهم الا اذا اعتقد ان اكلهم مقتضى الكفر ومصدق به ودل على كونه عالما به  
 انه كلما افاد اكلهم افاد انه عالم به **قوله** وقد ينزل العلم بهما منزلة اكلهم هذا  
 يتناول ثلثة اشياء اولها تنزل العلم منزلة خالي النفس مطلقا الى اكله مجردة عن  
 التاكيد والاعتقاد تنزله السائل مطلقا الى موكله تاكيدا كما اننا وانما تنزله  
 منزلة اكلهم فتوكله توكله على حسب المكان والطاهر ان المراد هو الاول لما صرح به في المتن  
 وسباني الثالث في تنزله عن اكلهم منزلة اكلهم واما انما فيعلم بالمصلحة الى الخالي  
 كما سنذكر **قوله** مطلقا الى اكلهم وان كان عالما بانها بدت كانه خفي لنا بين ما ذكره لانها  
 العمد الكبرى من اكلهم اكلهم والافضل على اكلهم لان العلم بالافضل او الم كبرى هو  
 علم كما اذا ظهر منه تخالف اكلهم عن المطلق فان موجب لكل العلم انما الاضفاء وتخالله  
**قوله** وما ربيت اذ ربيت أي ما ربيت صفة اذ ربيت هو لان  
 ان ذكر كل ربي كان خارجا عن طول البصر وقيل ما ربيت تابعا اذ ربيت كسائر  
 بتي لجرم في جمع الافعال عند من يتوكل باكلهم وعدم صحة على قول من ينكر **قوله** فان خالي النفس  
 له المراد بالخالي من خلوها من غير ان يصدق بالنسبة اكلهم فيما بين طرفي اكلهم اكلهم وعرض  
 تنكر النسبة وبالمراد من تصور النسبة اكلهم ولم يصدق بشي من نوعها هو لا وفوقها  
 وبما تنكر من صدق بما ينافي في مضمون اكلهم وعرض تصور تنكر النسبة وبالمراد من تصور النسبة  
 اكلهم ولم يصدق اكلهم اكلهم واما انما اخبر احوال الخاطبة من العلم لانه اما ان يكون  
 خاليا عن التصديق بالنسبة ومن تصور ما هو المخرج الى النفس واما ان يكون خاليا عن  
 التصديق بما هو تصور في الملة والاساس والاطراف هو واما ان لا يكون خاليا عن  
 بشي منها وهو ان يكون مصدقا بما ينافي في مضمون ما التي التي هو اكلهم او مصدقا بمضمون  
 وهو العلم ان العلم باكلهم لا يثبت اليه اكلهم الا اذا جرى الكلام على خلاف مقتضى

هذا هو المقصود من قوله فان خالي النفس  
 هو العلم بالافضل او الم كبرى هو  
 علم كما اذا ظهر منه تخالف اكلهم عن المطلق  
 فان موجب لكل العلم انما الاضفاء وتخالله  
 قوله وما ربيت اذ ربيت أي ما ربيت صفة اذ ربيت هو لان

لهذا هو المقصود من قوله فان خالي النفس  
 هو العلم بالافضل او الم كبرى هو  
 علم كما اذا ظهر منه تخالف اكلهم عن المطلق  
 فان موجب لكل العلم انما الاضفاء وتخالله

في قوله فان خالي النفس  
 هو العلم بالافضل او الم كبرى هو  
 علم كما اذا ظهر منه تخالف اكلهم عن المطلق  
 فان موجب لكل العلم انما الاضفاء وتخالله

مقتضى الظاهر وتدل منزلة اكلهم في اكلهم على مقتضى الظاهر في اكلهم والرد  
 والانتكار واعتبار من كلفه في الخاطبة وبراذا الكلام على الوجوه المذكورة بالاعتبار  
 ال فابن اكلهم اعني اكلهم ظاهرا وباطنا بالنسبة الى اكلهم فاعني اعتبار اكلهم في اكلهم  
 المذكور فكما ان الخاطبة اكلهم كان خالي لذم من قيام زيد يقال زيد قائم خروا  
 عن التاكيد كذا اذا كان خالي لذم من قيام زيد يقال زيد قائم لا تاكيد  
 واما اعتبار الرد ولا يترك على الوجه المذكور فلا يترك في الازم لاعتبار اكلهم  
 ان توكله بتوكله العلم لكن فيقول ان العلم او ان العلم بقيام زيد فمضمر على كونه فان  
 من اكلهم لا يترك ولو قلت ان زيدا قائم او انه لعالم كان التاكيد بحسب الظاهر  
 راجعا الى بتوكله قيامه لا الى بتوكله علمه على انه اذا اراد يعلم المتكلم  
 صوت اكلهم في ذم من يصدق بانها اكلهم الى اكلهم بتوكله قيامه بقاء تردوا وانما  
 في ذم من اكلهم كسب الظاهر ما سباني من انه قد توكله اكلهم بقاء على ان اكلهم  
 كون المتكلم عالما به مقتضى اكلهم كما يقول نكر لعالم كامل فان تاكيد بدل على انه  
 عن صدق ببقية وفوقه واعتقاد علم الظاهر انك اذا اعتبرت خلو ذم من اكلهم  
 عن علمك بقيام زيد مثلا او تردون فله وانما كان له صار بثبوت علمك مقتضى  
 اصلها وصار بثبوت القيام له من متعلقات ذكر المقتضى فينبغي ان يعبه  
 بما يفيد تصد او صيرها فيكون ذكره فابن اكلهم وانما خبر بان وكل ما يخص  
 اذا قرأ العلم بالتصديق اما مطلقا او مقيدا بالجرم وصدق اوبه وبالمطابقة والتمسك  
 معا واما اذا قرأ حصول صور اكلهم مطلقا فلا كما لا يخفى **قوله** قال الشيخ في دلائل  
 الاغراض ان موافق ان حكم الاستواء في فيه كبت وهو انهم صرحوا بان كسوف وان  
 واستلما انما هي لطلب التهور فوط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديق  
 وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صالح في جواب كيف زيد وان في الدار في

جواب



[illegible]

خلافت

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

الفرقة ليردوهم الى علي عهم والعقيد بن نبوة والانفيا ولد به فاباهم ايام انهم  
 وحي وانهم رسل من الله بلا واسطة رسول به مستبعد جدا والاطان اسناد الكبار  
 الى الله في قوله ثم اذا رسلنا اليهم بناء على ان ارسال عن علي عهم ايام كان يامر الله  
 وان قولهم انا الكيم مرسلون موافاة مرسلين من رسول الله بامر الله وان يكذبهم  
 رسل الله كون مرسلهم رسولا من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسول ان الحكماء  
 في قولهم ان انتم تناولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق تغليب المخاطبين على الناصبين  
 فكونوا اتقى لرسالة الله تعالى عليهم كما انهم اخضعوا عيسى واطاعوا بني رسالته من الله  
 مبالغة في التكرار ونظرة في الاستمال على التعيين ان يبلغ جماعة من خدام  
 السلطان حكمه الى مثل بلد فيقولوا في رويهم ان حكمهم لا يجزى علينا اذ فبما من هو  
 اعلى بديانكم **وقد** جهل عن السائل كالمسأل اذا قدم **وقد** هذا كيب مفهومة بتناول  
 خالي لذي من والمكر والعام والمقصود هو الاول لان نديم الملوخ انما يعتبر بالفتنة  
 الى الحال واما تنزل العالم منزلة المسائل فراجع الى تحصيله بوجه تام كما في تنزله  
 منزلة الحال لانه يعتبر بها طاعة علامات التردد والسوال في الكلام في  
 تنزل المنكر منزلة السائل **وقد** استغنى في المردود الطالب **وقد** يرد بذلك ان  
 المحاطب بواسطة الملوخ صار مستمرا ومردودا بالفعل والا كان التاكيد من  
 الاخراج على معنى انما يرد بل ريد ان الملوخ من شأنه ان يحمله مردودا والطالب  
 انه صار كذا ام لا فغير منظور اليه وفي قوله فصا را مقام تمام ان يرد والمحاطب  
 قوله من النفس النقط والنعم المتنازع **كما** يرد فيه استبان ان هذا الحق **قال** وظل  
 وما ابدى نفس له النفس لا مانع بالسوء فان قلت لم اكد بتاكيد من كان يكفيه **(صدما)**  
 قلت لعل صدما للتقدم ذلك الملوخ والاخر يكون هذا الجدة في ثقب مما لا يشبه  
 اليوم بل يرد وفيه ويكر سواء قل النفس في اليوم او الصدما على تقدير اليوم فلان اليوم

ان في الحب تغيب الخافض على الغائب  
وتغاداه تغيب الغائب على الغائب



يستبعد جدازك الحكم الكلي وان لا يخرج عنه واصد من النفوس واما على تقدير الوجود  
فان ظاهرة الخلق كما نفع وطهارتها مما يقع الوهم في انكار الحكم والنزول فيه  
وجعل غير المتكبر كالمكبر لارتقاء المتكبر انما هو في السائر العالم فيجبالان  
ظهور شي من علامات الانكار مشترك بين الكل والظاهر ان المثال من تنزل  
العالم منزلة المكبر **قوله** ويجعل المكبر كغير المكبر اذا كان معه فان تنزل منزلة العالم  
الذي لم يوكروا ان الله اصلا وان تنزل منزلة السائر كذا كذا هو دور كان  
ويجعل شيان الى ان اكبر الملقن الله مما لا يلقن للعامل ان كان بل غاية ما يتصور  
منه ان يتردد فيه ولا يمنع لتتزل منزلة العالم في الغاء اكبر الله ضابط قدر  
اختصار احوال مخاطب الجملة كخبرة في العلم والخلق والوارث الا انكار العالم لا يتصور  
مع اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاها ان الخطاب بما يعلم فاذا خطب  
فقد نزل منزله غير من التلوه واضوح الكلام لا على مقتضى الظاهر وكل من الخاف ان  
والمتكبر تصوم الوجوه ان فان نظره خطاب الى حاله في نفسه كان القاء اكبر اليه انما على  
مقتضى الظاهر ان تنزل في ذلك منزله احوال الآخرة اذ لا يمنع لتتزل في الخطاب منزلة العالم  
كان اخراجا على خلاف مقتضاها فاحتمل اخراج الكلام في انفسه قسما ثلثة منها اخراج  
على مقتضى الظاهر وتسم على خلافه في العالم وستة في عيني **قوله** متعسف من ان الضم  
في مع الخراج مع اكبر شي من الدليل لو تأمله المتكبر لا يرتفع ومنها ان ما عيان على العقل  
اي مع المتكبر عقل لو تأمل في ذلك الجار او وصل الفعل منها ان ما عيان عنه ايضا الا ان  
المستفاد تأمل احوال اليه البارز منه راجع الى اكبر المتكبر في العقل ان تأمل ذلك  
اكبر لا تخرج عن ان كان **قوله** في القليل اه اي طائر العبادات تنفع ان قوله لا ريب  
لمثل ما هو بعد من فكون من مثل تنزل المتكبر لمفهوم اكبر منزله غير المتكبر وكما ان تنظيرا  
وشبهها من حيث ان جعل فيه وجود الرب كعدمه فعلا عما يزيله من اصله ولا يكون مالا

بغير

يكون

من القليل يدور في عالم الخطا ما هو عام

ما كان فيه ويؤكد هذا الاحتمال قول المصنف فيما بعد ومكنا اعتبار ان الشيء لكان بان  
ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلة فقط ولو كان قوله لا ريب من انما لكان  
من امثلة الشيء لكان الانسب باخراجه عن قوله ومكنا اعتبار ان الشيء **قوله** حاله  
ان حكم به كغيره المتباين له في ذلك ان الرب من انما بعض الشك موجه المرب  
يستلزم وجوده قطعا وان جعل مصدرا لقولنا ربه فانما راجع الى كماله وهو ان  
الارتياب لما كان مطاوعا للرب **قوله** على وجه الرب بل مع نزول  
ان ارتبابهم انما نشأ من ربه اياهم فلا يقع الحكم بانها في فضل من ان يؤكد  
**قوله** وموانه ما نفي الرب عنه بمعنى ان اخذ الارتياب فيه عبارة عن الكشاك  
مكنا ما نشأ ان احد الارتياب فيه وظاهرنا ان قوله ان احدا قام مقام فاعل  
نفس فكون النفس واروا على عدم الارتياب في المقصود وروده على وجوده من  
ثم يؤمن ان لا ريب في انما راجع الى حله وهو ان في الفعل ضمة مستتر اي هو  
الرب من انما تقدم انما نفي لربيعه بمعنى ان احد الارتياب فيه قبل  
النفي نفي الاثبات باكثر منغيا فكانه قال ما ان بهذا اكبر منغيا اي لبيت  
العقبة الموق بها منغية من منغ **قوله** بل بمعنى انه ليس محلا للوقوع  
الارتياب فيه بل بغيره ان تقول بعد تنزل المسئلة ونوعيتها بالامر بغيره  
من البراهين من المسئلة بملأ الشك ضمة تدريانا بغيرية في نفسنا لا ينبغي ان  
يشك فيها لان الخطاب لا يشك فيها **قوله** فالتوهم السهوا والتجوز في سبيل  
الأكبر المعنوي لا يرفع توهم السهوا كما صرح به فيما بعد فلا يرفع ما هو بمنزلة من  
حيث هو كذا **قوله** العقل وجهه ان ابراد الكلام في مقام لا يناسبه ان يحصل ان  
تنزل المقام المحض منزلة المقام المقدر كتنزل الانكار منزلة ضلوا الذين ثلاث  
مقصود تنبيه الخطاب بهذا التنزل لانه ابراد الكلام على وجه مخصوص وهو يخرج عن

من جوار الزن

بالمنزلة

خبره



من التأكيد وقد دللنا باللائم الذي هو ايراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذي هو  
 النزول المذكور وهو معنى الكناية وفهمه ذلك ان الكناية من متعارف رباب البيان  
 على ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به المعلوم كما صرح به في موضوعه ولا شك ان  
 النزول والاياد المذكور من فعلان من افعال المتكلم والاول منهما مازوم للثاني  
 وفي المعلوم ضياء واللائم وانه فينتقل اليه من المعلوم فيكون ذكره استقالا  
 من احد فعليه الى الآخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس من افعال استعمال لفظ يدل  
 على اللازم في ملزومه كما في قوله طويل النجاد على ان يقال من تنزل اللازم الى ملزومه  
 فان قلت لعله اراد ان كل شبيه بالكناية كان من بعضهم وقال لاراد الكسائي ان  
 اخراج على مقتضى الظاهر شبيه بالمتصر في الظاهر واضربه على خلافه شبيه بالكناية  
 في الحفاء قلت هذا محتمل بعيد يا به ظاهرا بعبارة كان ان زعم وكل بعض يردده  
 ظاهرا بعبارة المفتاح حيث قال انه يعني اصرار الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم  
 البيان بجم كناية ولما روي عن تعق عليها وعلى وجه صحتها بالتفصيل من انك والاول وان  
 يقال انجز المجزء عن الموكود مثلا يدل على خلوص من الخطاب وعدم اكمال وتوجه في غير  
 البقاء دلالة واضحة لا ضياء فيها وكذلك انجز الموكود تاكيدا لبيان ان في ذلك الوجه  
 على اكمال كذا كذا فاذا ان اصرار الى الخطاب وقصد به ما تضمنه دلالة على كمال من قبل  
 التصريح كما قال في المفتاح وانه يعني اصرار الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان بجم المتصر  
 كما استغنى عنه واذا انجز المجزء الى العالم مثلا بقصد به الدلالة على خلوص منه على  
 ان هو ما يستلزم خلوص منه وعدم علمه ادعاء فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو  
 عنه الى ملزومه الادعائي واذا انجز المجزء الى المتكرار مدان معه ما ان مامله ارتفع  
 عن اكمال فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الاكمال وادري به مستلزمه اذ انما  
 واذا انجز المجزء قل يدل ان معه ما يزيل تردده وكذلك اذ انجز الكلام الموكود الى العالم

الكلام

الى المدة

العالم بمقتضيه اكمال حقيقة بل قصد ملازمة الامانة فحاصل تسليم اكمال ادعاء  
 فقد اطلق اللفظ الدال على الاكمال وايد به ملزومه وقصر عن كل شاير الاقسام  
 قال قلت لك بعد والمجاز والكناية من اوصاف الالفاظ بالتمثيل الى معاني من مقصود  
 اصالة ضرور ان الاستعمال معتبر في مدو حقا وقد نص في المفتاح على ان الاستعمال انما هو  
 في عرفنا هذا بالتمثيل الى الغرض الاصل وما ذكرتم من احوال ليست لغرض الاصلية من التوكيد  
 المذكور فلا يوصف من هذا بالتمثيل اليها بل نكل انما ليست مقاصد اصلية  
 منها في اصل اللغة واما في عرف البلغاء فهي اغراض اصلية منها وكلامنا مبني على عدم  
 كما استرنا اليه **نحو** ولم يتل ما صيغة او مجازك وذكر ان المتبادر من امثال  
 من العيان حتى تناسم الكناية هو الانفعال الحقيقي او الجاني من الخلو اذ باصد  
 يكون الاقسام مضبوطة دون الجاني من الجمع اذ لا يعلم به عند الاسماء قطعا فلو اورد  
 منها اما لالت على خضار الاسناد في الحقيقة والمجاز والمصدر لا يقول به **نحو** وهذا  
 ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد في توضيح ما ذكره في هذا الموضوع ان قوله ما هو بنبأ ومنه  
 الى التهم ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق  
 الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما  
 فاذا زعم عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله داخل في الحد  
 ويخرج به ما يطابق الواقع فقط ويدخل به في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان  
 ما لم يطابق شيئا منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا زعم عليه قوله في الظاهر  
 به في الحد ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منهما فظهر ان قوله ولكن في  
 خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فانه يغلب ان لا يطابق  
 الاعتقاد والواقع كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له ولم يدخل بزيادة قوله عند  
 المتكلم فكان باقيا على وجه خلافه بطابق الواقع دون الاعتقاد فانه كان داخل فيه

اي في الامر



بيان لزوم اليقين في الاثبات ترتيبا لدرجته في العلم فان كان قادرا على  
 بدون اليقين

وقد خرج عنه بمنزلة الزيادة فنسبته تبا، ونحو ذلك فليكن زيادة اليقين على  
 ما هو في حيزه التي يوجب تماثلا وتناولا لا يمكن خارجا بدون القيد لان نفي الاضطرار  
 ان من نفي الاثبات في الاثبات فيجب ان يكون مخصوصا فكيف يتصور ان  
 يكون كل واحد من قول عند المتكلم وفي الظاهر محتملا لان يدخل في الحد ما كان خارجا  
 عنه بدون ذلك كسبب من حيثها تعقيد الحقيقة بل هو غير للعبارة عن معناه المتكلم  
 منها الى معنى آخر ثم فان قوله ما هو له كما مر يتبادر منه ما هو له بحسب الواقع فلا يتبادر  
 ما يطابق الاعتقاد فقط فاذا فهمنا قول عند المتكلم يتبادر من مجموعها معنى آخر هو ما  
 هو له في اعتقاد، سواء طابق الواقع لم لا فاندرج في هذا المعنى ما يطابق الاعتقاد  
 فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما يطابق الواقع فقط فليس المعنيين  
 من وجه ثم اذا زيد قوله في الظاهر يتبادر من مجموع المركب منه وما تقدم معنى  
 ثالث يتناول ما يتدرج في سبب من المعنيين السابقين هو ما لا يطابق كسبب من الواقع  
 والاعتقاد وتناول ما هو فيه المعنى الثاني ما يطابق الواقع فقط فاندرج في هذا  
 المعنى جميع الاقسام الاربعة واعلم ان القول بكون القيد في الاتباع مخصوصا انما  
 بهج اذا كان القيد اخص مما قيد به كما هو الظاهر من العبارة في سائر الحدود واما  
 اذا كان القيد اعم او مساويا كان القيد مساويا للمطلق في الصدق فطوال الا ان يخص  
 كسبب المفهوم لان لم التعقيد مطلقا وهو بقا متساوي بالظروف المذكورة والظروف  
 اعني له مقبدا بالمعنى الاول اعني عند المتكلم عام في ذلك ونحوه ان البتة الذي  
 هو متعلق الظرف كحتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيد به والبتة عند  
 المتكلم كحتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيد به بخلاف ذلك فان كان  
 لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجرى بينهم من ظاهرا انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على  
 هو او نسيان قبه تامل وهو ان السهو والنسيان في المسئلة لا تبصر ان الابد العلم

الظرف

فاذا توهم المخاطب ان المتكلم سهل ونسي فقيد علم ان المتكلم عالم بانه لم يجرى وهو الاول  
 وكلامه في العلم انما وجوبه ان المتكلم يعلم المتكلم بذلك طل بكملة ان يعلم المخاطب ان المتكلم  
 عالم حال تكلمه بعدم جيبه فلا يمكن ان يتوهم سهوا او نسيانا في العلم الاول بل يمكن ان  
 ان نعم يتصور في تلك الحالة ثالثة هي هذا ابتداء فالاول ان يصحح بها بقا  
 بل جوابه انما لا يمكن من انصف من نفي اعترف ان المتبادر من قولنا ان المتكلم عند  
 المتكلم كذا انه كذا كسبب اعتقاد الا يري كل اذا قلت عند ان صيغة رج لا يكون  
 في حال الصبي يفهم منه انه كذا كسبب اعتقاد حقيقة واما واما ان لا اطلاع على السبب  
 فذلك لان يتدرج يتبادر المعنى المذكور الى لا يمكن واطلاق الالفاظ في الحدود وعلى خلاف  
 ما يتبادر منها من حيثها فليكن ما عند المتكلم ينقسم الى ما عنده في الحقيقة وما  
 عنده في الظاهر فيكون اعم منها فلا يتبادر منه احد ما قلنا انقسامه الى ما لا يتقيد  
 عدم التبادر فان الوصف ينقسم الى الحاربي والزميني واذا اطلق يتبادر منه انما هو  
 وكذلك الوضع ينقسم الى ما يكون كباويل وما يكون كحقيق واذا اطلق يتبادر منه ما  
 هو كسبب الحقيق كما قلنا كسبب كسبب ولا ولاية للعام على خصوص بعض افراد تلك  
 الطائفة اللطيفة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الاخر ان معنى التسمي انما هي  
 باعتبار اطلاقه على معنى ثالث يتناولها من باب عموم المجاز وان جعل حقيقة في القدر  
 المشترك بينهما فليس يتبادر احد منهما كسبب اطلاقه على القدر المشترك في فهمه من صا  
 كانه المعنى كحقيق قوله واما الاول فله صدق له وذلك لان الاقبال والادبار امران  
 ثابتهان للثاقفة من صفاتهما ان يسند اليها فيصدق على سنادهما اليها انما هو  
 معنى العمل الى ما هو له فاندرج في تعريف الحقيقة مع انه يحاز كما هو عليه الشيخ فان  
 المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او ما يشتمل على سناد الى غير ما هو له فليس  
 ان يقد منه كسناد الى ما هو له او ما يشتمل على سناد الى ما هو له فلهذا الاقبال والادبار















المعنى من مضمون موثوق قد تعلق بوضوح صحيح وفائدة جلييلة وليس له فاعل حقيقي كواحد  
 كان حقيقة فان لم يكن التعلق بالقدوم المتوهم موهوكا للمقدم المتوهم فاذا استدل به  
 كان حقيقته قطعا فليس لاكتساب الى التعلق المعنى بخلاف نقله الى الراجح فانه  
 يساوي نقله من اد الفعل المحقق فيحصل التوضيح لفظا كما عرفت ثبت استناد مجازي  
 ليس له حقيقة كما اذ عاها لشيء وبطلانها كذا السكاك من ان التعلق بجميع الاقدام هو  
 النفس الى قد متنى فيه وان فاعلا سرور التفسير والرباوة حقيقة والله عز وجل الرابع  
 بان التوقيف عما هو مذهب البعض والسكاك من يجوز اطلاق الاثم على الله من غير توقيف  
 لم يراة لما يجوز الاطلاق بلا توقيف صح منه اطلاق الربيع وكفى عليه من اذ ليس الكلام في ترك  
 السكاك واطلاقه لارادته لما يجوز ذلك فالظان انه اعتقد في البلفاء السليقة بين اهل  
 الاسلام واما حلية انهم على التوقيف فحكم على تركهم بغير حجة على صحت اعتقادهم فلا يوجب التوقيف  
 بالتوقف على السمع في نحو ان ثبت التسع البعل وحيث قد غلبت عليه ما اوله من ان لا يوجب ذلك  
 لوجب عندنا ان يثبت بالتوقيف ان يتوقف صحته مثل هذا التركيب على السمع اذ لا علم السكاك  
 بلونه ان يوجب مذهب التوقف البلفاء التا يوجب بالتوقيف صحته على السمع فانه لم يقتض  
 من في ارباب بلاغة المذكور من يذهب الى التوقف فلا الزام الا بان يثبت بطلان اعتقاده  
 ذلك وان منهم من يذهب اليه واما التا يوجب بالتوقيف من غيرهم فلا يمتدوا بهم فانه بحكم  
 الاقتداء بالوكور عالم يتوهموا بعض من يقر فاتهم في كلامهم فلو لم يثبت عدم علم  
 لتا فوجه الحجة في حقه الا نسب هذا الفن لغيره كما ذكره كونه اصلا استدعى وجوب  
 نكتة زابرة على كونه اصلا واخذ في الفقه الاصل بوجوب كونه باعثة عليه معتد بها فذكر  
 اعرف اقوى في اقتضاء استمارة الزابرة على المعنى لا يقع اليه من المقصود في علم المتكلم  
 فتقدم اول جواب ان عدم النسبة وارتقاء المحصل تفصيل لا انتفاء قرينة  
 بخلاف فيه كذا لان كون النسبة غير عامة اي غير صالحة في نفسها الامور متعلقة قرينة

في هذا الموضع ما عايناه

اوضاعا

قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص بسند بشي معين فلو حذف السند اليه فممن من  
 اختصاص السند به انما المقصود كما في نحو ثابت لما يشاء فاعل ما يريد وكذا كذا النسبة  
 عامة مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة والاعمال السند اليه جميعا فليس له النسبة  
 كما في قول من عد التا سكت فكيف يكون انتفاء ما بين القرنتين المحصنات تفصيلا لا انتفاء الوجود  
 مطلقا مع ان لها اذلة الله كالتقدم الذكر السوال وغيره فليس له بوجه يكون عام التخصيص  
 تف لعمد وكما في المعروف من تبعه كل راو صلوة في ذلك مقام الذي ذكره لانه  
 جازع من متعدد اما متا وعل البديل فلا يكون هناك قرينة مخصوصة له بالمعنى اصلا لا عا  
 ولا باعتبار خارج كما اذا اردت تخصيصه بمس اي محصل شيئا فلا بد له من ذكر ما  
 اذ لا قرينة بالسكاك الى ستي من الامور المعينة اما ان لا يدعوه بجمع وانما  
 له فلا حاجة الى ذكره لان صلح الجمله مع عدم توقيف لشيء من اقصو صحت كما في  
 في فهم استناده الى اجمع وعلى هذا لا يوجب عدم النسبة مع ارادة التخصيص بان  
 لا انتفاء قرينة المحققات في مقام القصد ال معين فلا يجوز حذفه اصلا لا انتفاء قرينة  
 وهو ما وضع ليعمل في ستي معين اي المعبر في المعرفة هو المعين عند الاستدراك  
 دون الوضع ليعبر فيه الاعلام التوقيف وغيره من المصطلحات والبراهات وسائر  
 المعارف فان لفظه انما مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا  
 ويراد به منكم لا بعينه وليس موضوعه لواحد منها والا كما سكت في غيره مجازا ولا لكل  
 واحد منها والا كما سكت في موضوعه بعد وانما الحكم موجب لغيره يكون موضوعه  
 مفهوم كل شامل لتلك الافراد ويكون الوضوح من وضوحها ليجعلها في افراد معينة  
 ووجه هذا ما توضحه جاعه واكتفى ما افاد بعض الفضلاء من انها موضوعه لكل معتبر منها  
 وضحا وانما عاملا فلا يلزم كونها مجازا في ستي منها ولا الاكتفاء وتقدم الاوضاع  
 ولو صح ما توهمه كان انا وانت وهذا مجاز لانه لا ضابط لها اذ لم يتصل فمما وضعت لهما

نف

وضحا

في هذا الموضع ما عايناه



من المخصوصات الكلية بل لا يقع استعمالها في هذا الصلوة من استبعادها وكيف لا لو كانت  
 كذلك لما اختلفت في اللغة في عدم التزام المجاز للحقيقة ولما اختلفت في الاستعمال  
 الى ان يتمكن في ذلك بامثلة نادرة قوله وصفته التعريف جعلنا ذلك من ارباب  
 خارج مذهب العيان موصوفا في النسخ التي رانها لكن قد خط على في بعضها وصفها  
 اول من اثباتها اذ هي هذه لا يتوصل منها الى معرفة الا بالذات كالمجاهد بالذات  
 واما خارج ما اذا وسمي ما خوف من كلام في الالة وفاضل الالة العرفي الالة اذ هي حيث  
 قال الاصل في تعريف الموصوف ان يجازي ما استبرج به الى خارج يخصه من جهة  
 ثم بين مقصود من كلامه بتوضيح واطنا كما هو دأبه وطائفة كثر المعارف كما يستلزم  
 في استعمالها على استان وكشف عنها اسما لكنها تكون في الالة في غيرها حسية وانما قلنا  
 الى خارج لان كلامه موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب يكون وذكر الالة والاعلية  
 ومن ثم لا يجزى ان مخاطب بلسان الالة من سبق سوفته بذلك لسان فعلى هذا لفظ  
 مولانا الى ما سبق في ذم المخاطب لفظه وكذا اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لفظ  
 في اكد جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانما قلنا تحقير اجترارها عن الضمائر العاين  
 الى المخاطب متى قبل قوله جازي اسم واعلم ان اكله كان حار وحرارة جازي ونوع رطل  
 وبالهاتين جازي واجبه فان كان الضمير نكرة تارة لم يبق اختصاص الموصوف بالنية  
 ولو قلنا جازي كرم واجبه او رتبة سوداء وسخطها لم تجز لان الضمير موصوفه كرجوعه  
 الى نكرة مختصة بصفته وانما قلنا لكان وضعه ليجوز عند التكرار المعينة عند المخاطب  
 نحو قوله جازي في رطل نونه او رطل سوا فكل لان رطل هو موضع لكان ان لم يوصف لكان  
 يخرج عن اكد فهو لفظ رطل اذا علم المتكلم بعينه اذ ليس فيه لكان لا وضاه لا استعمالا  
 فكل ويدر في اكد لا علم حال استبرجها اذ ينزلها واحد منها الى المخصوص بحسب الوضع  
 يدر فيه ايضا الضمائر العاين الى نكرة مختصة بصفته قبل اكله وكذا الموصوف باللام العديدة اذا

الجهة في تعريف

قوله الى خارج  
مصل الفكرات  
ثبته

قصة

الموصوف  
جاءه

في وصف الفكرة  
بمبدأ خاطبة  
كذلك حالها  
بما لا يمتنع  
بالمعروف والظاهر  
قال سنان  
والاصح ما

كما انشأ الله  
فيما بعد قالوا  
لنر طر زيدا  
القيده

اذا كان الموصوف مكررة مخصوصة لانه استبرجها الى خارج هذا ما يخص من كلامه طوبى له على  
 غرة اذا حاجته بنا الى تصحيحه وابطاله وانما المقصود التنبه على ما قد تنكر العيان و  
 كنيه تقر في ان ربح فيها وانما جعل ذلك للدلالة على الاسم فلو بدلت لكان لرب  
 بالماخذ واثيرت الالة وانما اريد بالخارج ما يتناول لذي من قوله بل يريد ان الالة  
 واحسن فخره في صون الخطاب سبب اخر في صون الخطاب المبالة في تارة المقصود  
 كما تنكر احضرت كل واحد من يصلح ان يخلط واطلقة بذلك شبهة التوبة وتوبها سوء  
 معاملته وهو ما وضع لشي من ربح متعانه يخرج عن هذا التوفيق الاعلام اجنبية  
 ولا يجب بانها موضوعه للامانة مع رفع المستحبات لذمينة لا سئل ان امتنع اطلاقها  
 على الافراد خارجة بل بان علمتها تدبرية لفرون الاحكام والمقصود تعريف الاعلام  
 احقيقة في ابتداء اي اول من واخره عن احضار ثانيا بالصفة الفاعلية  
 ان الموقف لاهم الخارج كالفنر الغايب في الاضمار ثانيا لتوضيح كرمها على شتم  
 الذكور ختمها او تقديرها فخرج بهذا التبدل ايضا ولا يشذ اخره الى ما بعد كما فعلوا منهم  
 زعم ان قوله ابتداء اخره عن خروج العلم المشترك فانه لا يقتضي احضار المسند اليه  
 بعينه في ذم الساج بعد الاستبرج لكنه يقتضي ابتداء اي بحسب صفته فانه يحسب واحد  
 من وضعه يقتضي احضار معناه معبود بعينه واما بحسبها مواظبا فلو لم يقتض الضابط  
 بغيره لا ابتداء يخرج عن اكد الاعلام المشترك وبه تحت لان الاضمار المذكور انما  
 ان يكون بغيره اول الاعلام المشترك يقتضي احضار معناه بعينه بتوسط قدره معينه  
 وايضا الاضمار فعل الحكم وقاية لا يبراه المسند اليه علما وما زعم يقتضي صفة علما  
 للعلم اي احضار الحكم العلم المسند اليه في ذم الساج ابتداء ويدفعه قوله بانه يخص  
 بحسب لا يطلق على غير ارادة ان يخلص بحسب وضع واحد لا يطلق على غير بحسب  
 ذلك الوضع فبناول الاعلام المشترك فقلنا بعد التسليم ان ذكر القبول استراولا

حار يد بملك العيان العربية  
 وان الشارح لو بدلت  
 بالاسم لكان استبرج  
 ذلك الفاضل في رسم الموصوف  
 واظهر في افادة ما قصد  
 وانما احضرت ذلك الفاضل  
 وكوت الذم في مباحث  
 الصفة الحكم على الجملة بارها  
 لا يوصف بالعرف والسكر  
 بناء على انها من عوارض الالة  
 والجملة ليست ذاتا  
 الاطام العلم على انما يدرى  
 بان كان مقبلا وذاتا  
 الموصوف وهو موصوفها  
 لا يقتدر على العبد فيه

قوله الى خارج  
مصل الفكرات  
ثبته











۲۰ مئی

وضوح

ورفع شأنه فالتعليم يناسب البعد المكان ويستلزم بوجه **قوله** تنزه البعيد عن  
عزاضة وأخطأ بك بعلم من وكل نه قد يقصد التعليم بالقرب بأن يزيل  
عن ساحه عزاضة وأخطأ بك بعلم من وكل نه قد يقصد التعليم بالقرب بأن يزيل  
خلق هذا باطلا وممكن لغيره فالأمر العظيم من شأنه أن يتوجه اليه لا يتم وينطلق منه  
منه التوجه الوصول اليه من هذا الوجه يناسب التعليم القرب المكان ويستلزم بوجه  
أخبر من شأنه أن لا يلتفت اليه في يقوده عنهم من هذا الوجه ممكن أخطأ  
مناسبة البعد المكاني واستلزم **قوله** قد يدكر المعنى أفاضل المتقدم بلطف السبيل  
قال نعم الاء ويكون أن يشار الى المعنى أفاضل أو تقدم ذكره بلطف البعيد كما تقول  
يا الله العال في ذلك من عظيم لأفعل في الاء كما ذكره بغير الاء للناس أمثالهم سيرا  
بذلك الى ضرب المتصل أفاضل المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لأن المعنى لا يدرك المحض  
بشأنه من جهة فهو في حكم البعيد والاعتدال في مثل أن يشار بلطف التوسيع فيقال  
من هذا من عظيم فانه لكونه حاضر أو مذكور من قريب بمنزلة المتسامد التوسيع فيقال  
الناس المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكوراً كان كائن مدو وبواسطة كونه  
غائباً صار كالبعيد ويجوز في هذا الصور على قلته أن يوجه بلطف القرب لزوم ذكره  
ومنهذا كما في الناس المتقدم ذكره اذ كان غائباً أو ام الانسان ما كان موجوداً  
عابثاً والله اشأنه حصة فاستحال فيما لا يدرك الاشأنه الحصة كالشخص الثيب  
والتي حاز وذكرك جعل الاشأنه العقلية كالطبعة واهم الاشأنه في محتاج الى مذكور  
قبله فيكون كضربه راجع الى متقدم **قوله** عرفت المتأخر الله وهو الذين يومنون باوصاف  
المكسب لغيره قال وهو الملقون لان الذين يومنون من جهة الاوصاف على صريح به قوله  
من الايمان بالغيب **قوله** عرفت المتأخر الله بان اورد اسم الاشأنه نسيها  
وجه التبيين لغير ظاهر المقام يقتضي براهين الصغيرة لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشأنه

الطبر







اجنس في الجاهل ان اسنان ال معرفة كل احد من ان احد ما هو وان الشيخ ابن حجر  
 صرح في الابيضاح فان زيدا موضوع لموهو بينكم وبينكم بان غلام زيد  
 بينكم بكم النسبة المخصوصة وان السكاك ختار في اللام ان معناها الود  
 وبالجملة او استوفيت كلامهم وتحقق حصوله استوفيت مما ذكرناه فلان بعض  
 الافاضل يعرف بقصد به معنى عند السمع من حيث هو مع كل نه اشارة  
 اليه بذكر ال اعتبارا واما الشكر فيقصد بها السات النفس الى الجنس من حيث  
 ولا بلا حظ فيها تعينه وان كان معينا في نفس كمن يميز صاحب العبرة وملاحظة فرق  
 جلي ومتمم في تصور ذلك مقدمة من لفهم الحق من الالفاظ بعدة الوضع والعلم  
 فلا بد ان يكون المتكلم مقصودا مما زار بعضها عن بعض عند السمع فاداد بل بجمع  
 معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار في كذا الحق متعينا عند السمع متعينا في زمانه مطلقا  
 معا واما الاول في معرفة والحق كمن قال الانسان ان عين المتكلم في حضوره ان  
 كانت بحسب اللفظ في علمه اما جنس الانسان الموهو انما هي ما هيته لزمها سامة  
 واما شخصه ان كان فردا منها كزيد او اكثر كما يكون ان لم يكن بحسب اللفظ فلا بد  
 من امر خارج عنه يتار به الى كمن مثل الانسان وكثرة التكلم والخطب والغلبة  
 في الفهم والكتابة المعلن من حليته او غلبة في الموهول والمضاف الى المعاني  
 وكذا في اللام والنداء في الموقاة بها فظهر ان معنى التوحيف مطلقا هو الهمزة  
 لكنه جعل فاما في حيث تارة ما يستفاد منه في كل قسم باسم مخصوص في الالام  
 اجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية او في كل منها كان بحسب  
 اللفظ الى حضور الحق في الذم في كذا موهو او اعلنت سامة فكلما كانت النفس التي  
 من سامة كمن في ان التوحيف سامة واسد او كان موضوعا للجنس من حيث هو  
 بحسب الانسان وعمره كالكسبي واما كسدة فالكسرة فيه بلالة ووجه اللفظ هو

علم يميز  
 في اسماء الاشياء

ان يقرأ  
 في اللفظ واللفظ

قوله اذا دخلت اللام على م جنس فاما ان يتار بها الى حصة معينة منه فلو ان راو افرا  
 مذكورة كخفيقا او تميزا او في اللام الهمد كخارجي واما ان يتار بها الى الجنس من حيث هو اما ان  
 يقصد الجنس من حيث هو كما في التوحيات نحو قولنا الرجل خير من المرأة ووجه لزم  
 والطبيعة واما ان يقصد الجنس من حيث هو موهو في ضمن الالفاظ بقرينه الكلام  
 اجمالية عليها الباقية في ضمنها فاما في جميعها كما في المقام الخطائي وهو الاستغراق وفي  
 بعضها وهو الموهو الذي في فالكسب مثلا جعل الهمد كخارجي كالتدني والاستغراق  
 راجعا الى الجنس فلكل معرفة الجنس غير كافية في تميز شيء من افراد بل يحتاج فيه  
 الى معرفة لفظي ثم الظان الاسم في الموهو كخارجي له وضع اخر بازاء خصوصية كل معنى  
 ومثله في وصفا عامه كالموهو ولا حاجة الى ذكر في الهمد الذي في الاستغراق والتوحيف  
 اذا جعل سامة الاجناس موضوعه لكلمات من حيث هو سامة او انا وروا البيان لا  
 التي ليس كمن في بعض الالام في ان استغراق المعنى استلزم استغراق الحق او روي  
 بيانه في حق موهو متعينا بل السامة للجنس لا يتفرق في الاستغراق في حق لا يصل الى  
 جميع منه فواصله كولا رجال مع خصوصية في الاستغراق او ابا رجلين مع غيره وادوا  
 جاز في عين من الحق بالطريق الاول فينتج بذلك ثبوت المدعي فان قلت كيف  
 كولا رجال في الاستغراق مع جواز خروج واحد او اثنين منه واما ما ذكره الشيخ من  
 الخصوصية فلعله مخصوص بالنكر المكون فلو كولا رجال نص في الاستغراق افراد مدلوله  
 فلا يخرج عنه شيء من الجماعات ان لا يصل نص في الاستغراق افراد مدلوله فلا يخرج  
 شيء من الاحاد مخرج واحد او اثنين من لرجال لا يخرج في كسر الخصوصية اذ ليس من  
 افراد مدلوله وكل كلام على تخصيص الخصوصية بالمفرد بطلان ما ذكره من البيان  
 بينه وبين الحق فان قلت لا خفاء في قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجل في الدار  
 الا زيد فلو فلا يكون شيء منها نص في استغراق احاد مدلوله طلب الاستثناء لا بوجوب تخصيصها

انسان

مطالعة  
 لاء النارة للجنس والاشياء

في اللفظ واللفظ



في الفرق بين استحقاق المصالحات وبين استحقاق المصالحات  
 في الفرق بين استحقاق المصالحات وبين استحقاق المصالحات

ولا يتبع كون اللفظ نقاشا بوجاهته في اسماء العدد مع كونها مفوضا في معانيها وقد صنف كونها مفوضا  
 فان قلت اذا قلنا ليس في الدار رجل بل جلان او رجالا قلنا ليس فيها رجل بل رجل  
 او رجالان قد خرج عن كل منهما بعضا لا ماد فان فرق بينهما قلنا الفرق ان ليس  
 رجالا من هذه الصورة بان على استوائه لا فردا مدلوله والعلية دلالة بطريق الظهور  
 دون المفوضية كما في لا رجال قد خرج عنه ما ليس من افراد مدلوله كما خرجت لا رجال  
 واما ليس رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفي واحد لا يعني فتناول  
 ما واحد من الاحاد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد ام لا سواء كان لا مطلقا لا نقاشا  
 كما في لا رجل وان اراد به نفي الواحد من حيث هو واحد اي بوجه النفي اللفظي فيكون  
 كما في كونك ليس في الدار رجل بل رجلان او رجال وليس هذا من العموم في شيئا واما  
 الوجه الاول في استوائه الشمل من استوائ ليس رجالا فانه يتناول كل واحد من الاحاد  
 فاذا خرج شيء منها كان خصصا لما هو عام ظاهره وليس رجالا لا يتناول الواحد والآخر  
 لا بمفوضيته ولا بطريقه ووجهه لا يكون خصصا واذا خرج عنه جماعة كان خصصا  
**فصل** في الجمع المطلق بلام الاستقوان يشمل الافراد كلها مثل المفرد لانه لا يشمل الا ما هو مفرد  
 وفي بلام الجنس لا يشمل على الاستقوان لان استوائه يشمل الافراد سواء في الاحاد  
 نسبت حكمه كان الظان انما اللفظ واحد واما الجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلو دل على طاله  
 في استوائه على قياس حال المفرد كان معناه كل جماعة لا كل واحد واحد فاذا نسب اليه  
 حكم كان الظان انما اللفظ على كل جماعة فان كان من الافعال التي يمكن نبوتها للجماعة مستقوا  
 لنبوتها لكل واحد منها فم من ذلك نبوته لكل واحد والا كانت الاحاد باقية على الاحتمال  
 هذا مقتضى قياسه على المفرد في استوائه كمن هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستقوان  
 لان التسمية مثلا لجماعة فينبغي فيه بنفسه او جزء من كل رتبة او مجموعا فو قد ونبذ في نفسه ايضا  
 في ضمها بل نقول ليس من حيث هو كل جماعة فيمكنه يكون موعنة في الجمع المستقوان وما عدل من جملة

من الجماعة مندرج فيه فلو اعتبر كل واحد منها لبقا كان تكرارا محضا فلهذا نحن من الابهة  
 بنسبه ونجمع المصنفين اما كل واحد فيكون كالمفرد في استوائه كانه قد بطل عنه معنى  
 الجمعية فصار للجمعية كمالا في الامثلة التي وردت واما بالجمع من حيث هو مجموع كما في  
 قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بانه اقوال بدرهم واحد لكل بخله في قولك لكل رجل  
 عندي درهم فانه اقوال لكل رجل بدرهم والمعمل الاول كانه يستعمل من الجملة فان  
 اذا قيل لا رجال في الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل  
 في الاستقوان وان قصد به نفي الكل من حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد من  
 الرجال فظهر خارجا من الدار وطلانه فوان قصد نفي كل جماعة كان تكرارا بغير ما ذكر  
 في الموقف باللام **فصل** في رال عدم الفرق بين استوائ المفرد والجمع في صورة  
 النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استوائ المفرد استلزام الحكم المتعبد ونوصيه ان  
 كان رجل في قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوصف المطقة فرجا بقصد نفسه نفي  
 الجنس المتعبد بنفي الوصف فيكون عاما طامرا في الاستقوان وربما يقصد نفي الوصف  
 المعاملة للمتعبد فلا يكتفي من العموم في شيء كما سلف ذكره حال في الدار بل على الجمعية  
 والجمعية فرجا بقصد نفسه نفي الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على فكل الموقف باللام  
 فلا يكون فرق بينه وبين لا رجل وربما يقصد به نفي القيد الذي هو الجمعية وكما ذكرنا  
 ثابته على صفة الوصف او الاشياء ولا يكون من العموم في شيء واما رجال في قولك ليس  
 الدار رجال فيدل على الجنس والوصف العارضة للجماعة فيجوز ان يقصد به  
 نفي الجنس كان الجمعية قد بطلت على قياس لا رجال فيدل على استقوان الاحاد طامرا ايضا  
 وان يقصد نفي القيد الذي هو الجمعية فيكون اخص ما موصوفا بالوصف او الاشياء  
 في لا رجال فلا يكون من العموم في شيء وان يقصد نفي الوصف العارضة للجماعة اي ليس بها  
 جماعة بل جماعة كذا ليس في موضع كذا حال بل جماعة كذا كذا لانه لو كان ليس بالدار



يحتل معنى ما لا يدخل فهو نص في استنواقه اللازم في نفي الجنس لا يحمل على غيره أصلا  
وان لا يصلح الاحتل معنى سوى الاستنواق ولا يصلح حمل بان يؤول به نفي الحقيقة مع  
نبوت الجنس على وصف الموصى او الاثنينية كنحو كل رجل في الدار بل فيها رجل او  
رجلان **وهو** ظاهر بطلان ما ذكره صاحب المصباح في الظاهر من كلامه انه محل الجمع المستوفى  
على الجمع من حيث هو مجموع وتوهم لا سلم بتوهم من كل فرد منه ويحمل  
انه محل الجمع المستوفى على كل جماعه وتوهم الوهم لا سلم بتوهم من كل فرد منها ولا  
ان رجوعه على جميعها اذا المتبادر من ومن النظام بتوهم الوهم من كل واحد منها  
لا يتوهم من جماعته انها او يكون منها من حيث هو كل خلا فزوج في شمول الوهم للنظام فردا فردا  
يس ومن النظام **وهو** من النظام وايضا لا دلالة ليشتمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى  
وذلك لان قوله ليشتمل كل جنس مما سمى به يدل بصره على ان المستفاد على الحقيقة يتناول  
واحد مما سمى بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا التناول لقال ليدل على لزوم ما سمى به او ليشتمل  
ولانواع في ان المعنى بالعالم لا يمكن تحلته لكن لا دلالة للجماعه على كل من يتقيد بالمتناول  
بما لم يرد سواء كان اجناسا **والا** لان هذه التفرقة لا يثبت عقل لان الجمع يتناول  
الأفراد المستمرة في مفهوم موزع وهذا هو المولود من قيدانية المعبرة في تفرقة  
واما ان ينكر الأفراد ما يملك محليا او امور متفرقة فلا اعتبار به اصلا وكما ان الجمع والمفرد  
او استنواقا يتناولان الاحاد الحقيقة كذا يتناولان الحقيقة **وهو** لان كل فرد من  
كوف النفي والام التوحيق اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للمامية مع ومن غير معينة كان  
عن معنى الوصف واطلاقه على المامية من حيث هو سبيل الجواز لانه استنواق النظام في جميعها  
وضع له الا ان يدعى صيرورة حقيقة عرفة وقدم ال ذكره في ان واما اذا قيل انه موضوع  
للمامية فهو على حقيقة فان قلت ان كل موضوع داخل في مفهوم الاسم لا يتصور من غير  
فالا عراضا يتوجه على القول الاول وان كان ذلك فليس لغيره من اصحاب الاصطلاح ان يميل

اذا حمل على الاستنواق  
لم يكن بينه وبين الرجل  
فرقا في ذلك وانما الفرق  
بينهما ان الرجل صريح

لقوله

في الاستنواق ان كل فرد من الجنس لا يتناول

يستعمل في الركيب لبيان النسب والاصطلاح ولما كان اكثر الاصطلاح المستعملة في الوصف  
واللغة عارضة على الماسية من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي فردية  
نحو الاصطلاح من اسماء الاجناس في نفي الركيب من الوصف وسار اسم الجنس في الظن  
ومن سباد ومنه النور والذين لا لف النفس على حقيقة مع ذلك الاسم كانه والشيء  
مع الوصف فافاده في علمه **وهو** الاستنواق **وهو** عن هذا العارض الذي هو منشا كانه  
**وهو** ولانه ان المولد الراضل عليه **وهو** الاستنواق **وهو** لانه ان الاستنواق المتنازع لافوله  
الاسم هو شمول الجميع من حيث هو مجموع او ليس فيه ملاحظة وصف وفردية اصطلاحا  
شمول كل فرد فانه لا يتألف فيه لان افراد الاسم يقتضي اعتبار الفردية مع الجنس فاذا  
لم يكن هناك لم يرد **وهو** اقتصر على موافق الحركات التي فردية وانما وان مجرد  
اعتبار ما هو ازيد كاداة الاستنواق على مقتضاه ولم يكن منها في مقتضى الافراد لانه  
يقتضي اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار فردية مع الذي ولا يذهب على ان  
يجوز الاول هو المناسب لنحو لا رجل في الدار وان كان هو المكمل لشمول الجنس  
فيها **وهو** ولما امتنع وصفه بغيره **وهو** او لا بد بالرجل مثلا كل فرد امه  
بالطوال والاكمان كل رجل طوالا واما كذا الدار الصغر فامم بوجه كل فرد كونه  
المانع من الوصف منوما بل ريد الجنس **وهو** الاسم عن الدلالة على معنى الوصف فالمانع  
لغلي وهو الحافط على التاكيد فالاولى ليزيد كمنه **وهو** ولانه لا طريق الى اصطلاح  
**وهو** فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ايضا وليس  
ال نسبة جهة فاعلم ان الاضمار بطريق الموصولة فيقال الذي هو غلام لزيد بالملك  
ولعل للصرح بلفظ التاكيد في الاضمار ايضا كذا مع انه مذكور في المتن  
**وهو** ومما يحمل التعظيم والتفصيل قوله ان كل فرد من الجنس كانه مبالغة في التوكيد  
واستغناء ما لا هو من كتب به بانه يقتضي استنواق عدل بغيره فبغيره في الوصف

الذين

المولد الراضل على كل فرد من الجنس لا يتناول



وان حل على التعديل كان لها راعى بد شقة عليه و قد من لى بيبه لونه مضره فيكون اذ  
 في قبول التصويت وكل منها بناسب الختام من وجه اول كل فرد من افراد الدولة  
 نظفة لم يمتد الى كل فرد من افراد الدولة لمخلوق من نوع من الرطة تخص  
 بذلك الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا ولما عكس اعين كل فرد من الدولة  
 شخص من الماء مع **ول** بل قصد صاحب المحتاج الى انه مثال ككون الخاتم فردا شخصيا  
 او نوعا لا لتكليف المسند اليه لانه الذي تنفي تنكبه المسند اليه و بما تحقق في غير ايضا  
 وتنفي تنكبه ايضا فتمت السلك على كل ما يراه المثال من غير باب المسند اليه  
 نية على مثل ذلك في حال لا يراه امثلة من غير ابواب المعجزة عنه وهذا وجه  
 يتصل على التسلسل التي تنكبه بعضها في توجيه **ول** اما الوصف في ذكر الفت  
 للمسند اليه فلكونه اي الوصف اذ الوصف الذي فسر الضمير به الناجم المخصوص  
 لانه الجبر الى شفا ولا وبالذات والمعنى المصدرى فان يصف بهما ثانيا بالوصف  
 فلو قال بذكره اي الفت كان اظهر في المراد واولي لتعنه **ول** ان اللفظ الضمير  
 قوله واما وصفه لا اليه لانه بالضمير المصدرى كما ذكره واما قال شيئا كما شأ  
 عن معناه مجمع بين التبيين والكشف كان مراد اللفظ اليه **ول** اما بالنسبة الى  
 السامع دلالة على لفظ الوصف بل في ذلك القاية القوي حتى صار هذا الموصوف اوجار  
 جوابا والمثال المذكور من التمه الاول على ان المقترن هو الحكماء فان ذكر الوصف  
 صديقه اي توحيه على انهم وفيه مع ذلك لسانه الى غير الاحتياج الى فروع شفه  
 لان المقترن في الجملة التلك لا يتصور الا في مكان ثم الظان الوصف الكاشف  
 المجموع لانه صفة واضحة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد في اللفظ والاعراب فيقبل  
 اجماع الرغبت في اجابات كما ان قوله خلقا من جنه واحد في كانه قبل يترفع عند اللفظ  
 والاعراب ايضا الوصف في الاصل مصدر يجوز ان يطلق على المصدق نظرا الى اصله على ان

كقوله راجع الى ما  
 دل عليه قوله

الوصف المذكور في المتن معنى كرا الفت وليس فيه دلالة على كون الفت حدا او منفردا  
 ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطول الموصوف بما يدع قال الوصف صفة  
 تخصه للطول وكذا اليمين صفة تخصه او الوصف و قبل الصفة الكاشفة من اليمين  
 وصح الاستدلال بالطول والوصف من غير **ول** وعند النجاشي التخصيص ببيان فيقبل  
 الاستدلال كما حصل في الكرات الطائفة انهم ارادوا الاستدلال المعنوي لاني لتكمل بما يتصور  
 فيه بلا محل كما في رجل عالم ونظام ولا يكون جارية في عين جارية تخصه وقد يحمل على  
 الاستدلال على ما هو اعم من المعنوي واللفظي وكل جارية صفة تخصه لانه فقلت الاستدلال  
 بان رفعت معنى الاستدلال المعنوي عينت معنى اصدافهم بين في عين جارية الا  
 استدلال المعنوي بين افراد ذلك المعنى فانه كان بحسب الوصف كمالا اعلم ان افعال  
 رجل كل فرد من افراد الرجال بحسب الوصف معناه انه يجب ان يطلع على خصوصية  
 اي فرد كان بل معناه انه حسب وضعه يطلع ان يطلع على معنى كل هو العامة من حيث  
 او الفرد المنتشر على خلاف الاربعة وذكر المعنى كمال ان يحسن في خصوصية هذا  
 الفرد وفي خصوصية فرد آخر معناه الاضمار معناه الوصف واما افعال المعارف فانها  
 شاء من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محملا ان يطلع على خصوصية  
 واحد من اشخاص كونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس مثال  
 معنى كل محمول لى يتحقق في ضمن اية خصوصية منها الا ان ما اول زيد بجميع كيد يملكون  
 فكون في حكم التكرار وكذا الاضمار سائر المعارف من اسماء الاشياء والصفات  
 وغيره فانما شاء من اللفظ ايضا فان لمعروف بلام العهد كارجح كالرجل يطلع ان يطلع  
 على خصوصية كل فرد من المعنويات كارجحية امالانه موضوع بازاء بكل خصوصية  
 وصفا عاما واما لانه موضوع معنوي كى استعمل في جارية لانه واما كان فالاضمار  
 ما من اللفظ وان لم يكن باوضاح منفردة كما في زيد فالاضمار اما من جهة المعنى كما في

صية طار



اكثر من حيث انها مشتركة بين افرادها كالمعنويات واما من جهة اللفظ فاما ان يكون  
متعدد في كل من الشئ اللفظي بالنسبة الى معانيه كانه او موصوفه على ما لا يصلح بالقياس  
الى افراد من واحد فهو ناشئ من المعنى واما ان يكون وضع واحد كما في سائر المعارف فان كان  
كول الوضع عاما والموضوع له خاصا فلهذا ان الواضع يصور امورا مخصوصة تباين  
امر مشترك بها وعلى اللفظ اذ ان تلك الموضوعات في واقعها عين لفظنا لكل واحد  
ولفظه على معنونه ولفظ هذا لكل من ذلك غير ذلك فالحقيقة في الوضع منوم  
عام وهذا معنى لونه عاما والموضوع له خصوصية افراد وكل مفهوم العام فاطلاق لفظنا  
وانت وهذا على ان يكون الموضوع بغيره كونه لا يجوز اطلاقها على كل مفهوم  
فلا يقال انا وراوية منكم ولا انت براهية محاطة وبهذا الوجه يمكن فهم معنى لفظ  
واحد من غير اشتراك وتعددا ووضوح واذا تصور الواضع منوما طيبا وعين للفظ  
كان كل من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزئيا وعين للفظ كان كل منهما  
خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمفهوم **مفهوم** ومنه قوله وامر الله له  
في الكس **فان قلت** مثلا قيل وامر الله بالاطباء والامم امثالكم وامر في زمانه قوله في  
الارض وبطريقها جنة قلت معنى ذلك زيادة النعم والاحاطة كما في قوله وامر الله في  
في جميع الارض والسموات وامر الله في جوارحه كمن جمع بطريقها جنة الارض والسموات  
مخوفة احوالها غير متميزة كمنها توجبه ذلك ان الكس في سياق التي يبين النعم لمن يجوز  
ان يادها ودارت الارض واحدة وطبوعها واحدة فيكون استنوا قاعا فيها ذكر وصف  
شبه الارض ودارت الارض كانت وطبوعها في قوله ان على السواء فانها انما هي  
حينئذ تناول كل واحد من دواب الارض السبع وكل طائر من طيور السماء والافلاك  
المخلقة وظهر بذلك معنى زمان النعم والاحاطة وبره على ذلك ان الكس المذموم في سياق  
التي يدل على كل فرد من ذلك فلا يصح الاظهار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يكون عاما ولا

مما

وكذا ان ارد بها كل نوع نوع لان كل امة واحدة لا امة وجاها انما عمله منها على الخلق من  
حيث هو مجموع وان كان خلافا لظاهره من جهة اجزاء ال سوال واكله شاة الكس  
بقوله فان قلت كيف قيل الامم مع افراد الدابة والطارق قلت كان قوله وامر الله  
طارق والاعلى معنى الاستنوا في معنى ان يقال وامر الله بالاطباء وحمل قوله الامم  
المعنى وقال في المصاحف وكذا في الارض من دابة وبطريقها جنة مع طائر لسان ان القصد من  
لفظه دابة ولفظ طائر انما هو الى اجنابهم ونحوها وعلى هذا القول لا اختلاف في اجزاء لان اجزاء  
انما هو على اجنابهم كانه قيل وامر الله من جنس من جنس الامم امثالكم ولا تصور زبا  
نعم واحاطة بسبب الوصف لان اجنابهم منوم واحد وان كان في يوم انا وكلامه في التفسير  
فاضاف فان الوصف في بيان النعم والاحاطة التي كلام المفتح **مفهوم** المفرد الذي ينسب  
من المخلوق ان اراد انكم منها المخلوق **مفهوم** اطلاق انكم عليه متعارف عند النهاية وانما قال بملكه الشجرة  
لان قد خرج معرفة كما في زيد النعم واول السج ان انا جنة في معنى زيد محكوم عليه بالنيام  
فما د اكم نكم **مفهوم** قال فانما جنة او روى عنه بانه صرح في اول سور النجم بابها مدنية وقد  
سبق منه ايضا ان المصداق بها اليه الكس كمن يباها الذين منوا **مفهوم** قلنا عيسى انما  
قد يقال ان العلامة تعدد في بيان وجه تسمية النار في احدى الايتين وتشرعها في الاخرى  
كما في قوله وانما جاءت النار معرفة وفي سورة النجم نكرة وبين ذلك ان الآية  
في سورة النجم نزلت اولها بكونها نارا او موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة  
البقرة مشا رايها الى ما عرفت اولها بالبيان من بين البعارة ان النار الموصوفة بالانوار  
في سورة النجم نكرة لانهم لم يوردوا فيها التسمية ونزلت في سورة البقرة موصوفة لانهم لم يوردوا  
هناك فيها التعريف فان حمل كلامه على ذلك ظهر منها تقدي لبيان ولزم ان لا يجب  
عنده كون الصفة معلومة السبق عند الخاط لان اولها ذكر في الشرح فانما هو لان  
المخاطب في سورة النجم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسبع من النبي ولم كان المخاطب

في سورة البقرة



بمع الالة فلم ينزل في الاول وعرفت في الثانية فان وجه تصدير التوهم في السكوت وقصد  
التوهم في التوكيد كل منهما بناسب مناسبه كان توجيهها لا بيان الكلام الكلي فودعها  
لما يتوجه عليه من اختصاص الفصل لوجوه **الموقف** لكن في وجه الفصل انما قال بحدود  
التوهم بتبسيطها على ان قصد التوهم جامع قصد دفع التوهم وذلك لان كل من التوهم  
ينبغي ان يكون معناه وكيفية في ذهن السامع فربما كان يمكنه من فهمه وربما كان  
الوجه التوهم **لكن** لان توجيه كلام الحكماء بما ذكر من ان السكوت كمال بل هو التاكيد  
بل هو التاكيد هو انما عرفت وانتهت فانه ينبغي توهم الحكم وتوهمه يتفهم الحكم  
بان احواله التي في كلامه ليس على ظاهره وان اراد ان الاطلاع المذكور واقع بغير ذلك  
الفصل وانما استدل اليه توسعا فنقول ان وجه التوهم انما انما لا يغني عنه انما يقول  
كل ما يملك عليه ما هو ظاهره بل هو يتجلى على صفة مستطرد وكل التوجيه ولو سلمنا  
الحال اذ به خلاف ظاهره فلجزم كلامه انما انما ذكر في كونه لا تكفي انتفاء الاثر منه  
كل التاكيد على غير المصطلح ولا بد عليه ان التوهم مسعود من التوهم ولا ان التوهم  
كان اول بل ليس فيه الا محال فانه كما هو **الوجه** الا انما كان اظهر لان احواله على  
ذلك الفصل صريحه فينبغي ان يراعى وقد اورد في وجه الفصل هذا الوجه الذي يتبادر  
التاكيد الاصطلاحي لا يلزم على هذا التوجيه الا ان السكوت لا يشار في باب التاكيد الا  
اشارة احواله الى التاكيد الاصطلاحي لا بأس به فانه يفرق في كثير من الابواب باستل  
مخالص منها بل يتبينها **لكن** وليدفع هذا التوهم فانه اذا قلنا انه زيد من العمل انما اذ  
ان يقول حان في غرضه فليس ولسنا نزيد على **لكن** فلا يتوهم ان اطلع التوهم  
واردت به من عداو كل الفصل كان في التوهم فالتاكيد يدفع توهم عدم التوهم في لفظ  
التوهم **لكن** او ان جعل الفصل وذلك ليعاونه واسما من مصطلح واسما من مصادره  
ورضى كل ما جعل بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم التوهم في لفظ التوهم او علم انما

العلامة

صلا

اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنه بل عن بعضهم وانما  
الكل كما ذكرناه فالظاهر ان الكلام مجازا اسنادا وادع كون التاكيد بغير احواله  
وهو التوهم هذا المجاز تحت مسمى اذ املت جاء في التوهم كلهم منهم الا حاطه و  
التوهم في احواله التوهم فطوا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها للكل الا اذا  
ان قولك كل التوهم فعلوا كذا ينبغي ان يكون الا اذا دمع ولكن يحتمل ان يكون الفصل  
الوجه الا اذا دمع انما ينبغي بعضهم **لكن** ان ليس بفعل الواقع من البعض الى الكل  
وهو كذا وهو ان يورد ووجه فيما بينهم ووجه كون المجاز لتوهم احواله في الحقيقة التركيبية  
واما في لفظ الفصل فالتاكيد لا يرد في هذا التوهم ايضا فانه لا دلالة لا لجمع  
لذكر بعض الالمة كحقيقة في اصول العقائد فابن القصور في الآية الدلالة على انهم  
لهم لا يجوز في زمان واحد على السجود كانه قبل سجود الحكم بجمعهم وفي ذلك بان توهم  
وتغير لا يلبس عليه اللغز لان اجماع القصة اذا اجتمعوا على امثال المأمور به في زمان  
واحد لم يحلف احد منهم عن ذلك الزمان كان حاله ابعث احسن وادخل في التوهم  
عليه بوجهين احدهما انه بعض ووجه لجمعهم طالع كونه مرفوعا وموقفا وانما لا يشار اليه  
الان دمع ويتوان لجمعهم في التاكيد بمعنى كل وكذا في كل لم يند الا اجتماع في الزمان فطوا  
فكذا ما هو بمعناه او كونه عن الاول ان قوله كانه قبل سجود الحكم بجمعهم بيان  
لحاصل المنع لا توجيه الاوله عن الثانية وان كان المنع كل الا ان له احواله استحقاق  
يدل على الاجتماع فلا بد ان ملاحظه كل ملاحظه احواله الاصله في الكلي **لكن** مستطرد  
وهو ان ذكر عدم التوهم هذا انما هو اذ اراد بالجوهر ما يتناول الفصل والتوهم اما  
اذا خضع بالتوهم العقل فوجه كلام السكوت حيث قالوا اما احواله التي ينتهي اليها فهي  
اذا كان المراد ان لا يظن بغير السامع في حكمه ذكر مجوزا وهو انما لا بد من التوهم  
تقدم التوهم فانه يجوز ان يكون في التوهم المذكور على هذا التوهم **لكن** الاول يمكن ان يشار



فعل من اجاز ان يراد بطل دفع نعيم ان المبحر كان من البعض والاسناد الى الكلام فادعوا  
 لا علم كون الكلام كما فرض ان كنهه زيد من كنهه من واستعملت ثلثه مقابرين  
 للكنه ما والايه الاسم الكنه عطف بيان لها اذا ايضا هما وان كانت كنهه او وضع  
 من الاسم حال التوارد وكذا لا يلزم ان يكون كنهه اشتراك الاول فان زيدا او الله  
 بكنهه اكثر من اشتراك باسمه مع كون الكنه مشتركه دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف  
 بيان لها او ضمها مع ان المنوع اسم وان كان البيان حاصلا في ذلك لان عادى  
 علم لم يخصهم بهم فليس هناك ايهام بحقوق يحتاج في دفعه الى عطف بيان **بما** ان يوصف بهذا  
 ان يكون ان عطف البيان من اجل كنهه الدعوى لانه لا يكتفى لا بما ان يكون ثوبا  
 في حق غيره وذلك لانه لو قدر استنباطا من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من  
 جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لما ركنه اياهم فيما استعملت به من العتق والعتاد كتمه  
 ولذا قيل عاد الاول لا يوافي فكر الاشياء بعطف البيان فعطف البيان هنا لدفع  
 الابهام التقدير عن معناها بالمقصود وحفظه عن مشابهة توتير غير فلهذا صار الدعوى  
 فهم امر محتمل كنهه فيه بوجه من الوجوه **فلا** لانه البتة لا الاحتصاص به على الاطلاق  
 واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه واقله بالتكس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المنوع اما  
 كنهه ان قصد عطف البيان اراد الابهام بحقوقه ومقدروا ما قد يرا ان قصد به دفع  
 الابهام المقدر نعم اذا قصد به المدح لم يكن الاختصاص صلا مطلوبا **فلا** لانه  
 ان الموصوف فيه عطف بيان لانه من ايقاع اللفظ الجهم فيه استعار يكونه علم في الصفة  
 جمل صاحب الكثر صراط الزم انتم عليهم بدلا من الصراط المستقيم وسببه يقول من ادرك  
 على الكرم الناس افضيهم فلا ان وقال فيه استعار يكونه علم في الكرم والفضل فاستعار الناس  
 بقوله فلا حسن الى ان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله بدلا لوجه الاول انه يوضح ذلك  
 الصفة للبهمة والايضا من شأن عطف البيان دون البديل وانما ان الاستعار يكونه علم في

اذا

لاولئك

في الابهام المقدر نعم اذا قصد به المدح لم يكن الاختصاص صلا مطلوبا

استنباط

وكو انما يتفرع من جعل فلان تعبير الكرم والافضل كما اعترف به جئت فالاول  
 فلان انفسا وايضا فالالكوم والافضل مجمل على الكرم والفضل ولا يشتر ان  
 ايقاع المنوع وتفسيره فابن عطف بيان دون البديل ولكن ان تقول ان صاحب  
 اختيار البديل في الابهام وذكره فابن تيز الاول في توكيد النسبة بنا على ان البديل  
 تكريرا العامل في الثانية الاستقراء ان الصراط المستقيم بيانه وتفسيره صراط المستقيم  
 ليكون ذلك تبيان لصلوهم بالاستقامة على الصراط المستقيم ولا يخفى ان ما في الثاني  
 مطلوبون في الابهام الكرمية فوجب ان يشار فيها البديل لان الثاني هو الاول فلهذا  
 به واما الثاني فيحصل منه ايضا او قد يقصد ببديل الكرمية المنوع وايضا  
 سياتي الا ان ذلك لا يكون مقصودا اصلها منه كما في عطف البيان وانما يشبهه  
 بل او كرا لا مطلقا بل اذا كان واردا في مقام يقصد فيه تكرير النسبة والفضل في  
 المنوع وما و من ان يغير البديل ايضا ولا يجوز عطف البيان فليلا ان يكون  
 احسن ولا بد من اعتبار هذا القيد في المنة به لبيان الحقيقة وتوصل به غرضه  
**فلا** لفظ المفتح اجاب الى ذلك ان البديل منه مستداليه كنهه  
 والبديل مستداليه في الحقيقة فانه قال واما كماله التي بعض البديل عنه فهي  
 كان المراد منه تكرير العامل وذكر البديل اليه بعد توطئة ذكره في الضم فلهذا  
 عنه راجع الى المستداليه فدل على ان البديل منه مستداليه وقوله ودل المستداليه  
 اليه بعد توطئة ذكره يدل على ان البديل منه مستداليه والبديل منه توطئة فيكون البديل  
 منه مستداليه بحسب الظاهر والبديل منه مستداليه بحسب الحقيقة **فلا** لانه هو الذي يكون ذاته  
 بعضا قد يتوهم عكس ذلك فما خاس من البديل يسمى بديل الكل من البعض ويقتل  
 له بقوله يقرر انه اعظم وقوله **فلا** لانه يستبان طحا لظاهرا ويخفى موكلا نظر الى  
 التفرقة فلا تجعل التفرقة من العكس وانتم تعلم ان ذلك انما يثبت بما حكى

بدلت



ق

وتسكن عن بدل العاطف منهم من فصاح قال العاطف على ثلثة اقسام غلط اصح تحقيق  
 اظاهرت ان تقول ج في حاك فبتكر ب انكر ل ل رجل ثم تداركته فقلت ج و غلطان  
 وهو ان تنزل المصنف فتستقر ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المصنف فهذا ان لا يقع  
 في صحة الكلام ولا انها بعد عن روية و فطانه وان وقع في كلامه فحقه الاضطرار  
 الاول لغلط لانه يكلم بل و غلط بدني وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تورد  
 انكر فالط ومذا منعت كبر ما لفت وتفتنا وسخطه ان يرتقى من الاول الى الاعلى  
 كقولك من بعد ثم تداركته وان كنت متقدما لذكر الهمزة فخطا ثم تورد نكره نقصنا لا  
 شجها بالبدل وكذا قولك بدني ثم ادعاء العاطف منها و اظهار البلغ في المعنى  
 من البصر ثم تداركته لو ذكر له هذا امثالا بما وقع في كلامهم لكان اولى **والثانية**  
 الايمان فان قلت ما اذا فعل بقوله في المتعاقب واما امكالة التي تقتضي بيان وتبين  
 فمنه فط كان المراد زمان ايضا بما يخصه من الاسم فعلى تيسر ما ذكر من السكت  
 في البدل بكونه الايضاح في عطف البيان مقصودا بالتمية وهو كقولك فطما يرد  
 التوهم انه جعل الزمان في عطف البيان محمول على المراد وجبنا عنه ولعل الغائب في  
 ذكرنا منها ان قدم السكت على ذكر التوابع على تنكير المندلله فكلان كلامه بالذلة في بيان  
 توابع المعارف بل في عن ايضاح كما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف البيان فيها  
 الايضاح والمقصود ما قدم مباحث التنكير على التوابع اقتصر في عطف بيان على ذكر الهمزة  
**والثانية** فابن البدل لمؤكد اراد تفتنه ذكر المنحجب اليه حيث ذكر اول اعلا وانما مفضلا  
 وتكريرا لنفسه بتكرير العامل كما تكرر على كس عبارة سابتا ولا صفا واما قولك  
 في جوع عطفا على قوله التوكيد اي فايده التوكيد والاستحارة قد روي مجرورا على معنى  
 ان التوكيد في هذا البدل من وجوب **الثالثة** واما في الاستحالة بوجه تكرر لزيد في المثال المذكور  
 فذا طاق على علمه بجازا بوجه صدر كلامه بل راد ان الاعجاب يقع في ثبوت زيد في الظاهر فيقيم منه ثم

النوع

في هذا النوع من التوكيد  
 ان التوكيد في هذا البدل من وجوب  
 الاعجاب يقع في ثبوت زيد في الظاهر فيقيم منه ثم

فلان المنوع فيه لم يكن  
 بغيره بطلان ويزاد به التام

ان المقصود بنسبة البعض صفاته كما قلنا عجب من من زيد ثم يكرر بولج في التوكيد  
 التكرير اجالا ونفسا قال بعض النحاة وانما في هذا الاستحالة الاستحالة المنوع على ما يطلع  
 في استعمال الظاهر على كثر وف بل من حيث كونه والاعلم اجالا او مناضيا له بحيث  
 النفس عند ذكر الاول مشتقة الى ذكر الثاني مستقلة له فيجاء بها مخصصا لا يخل في الاول  
 مبينا له فظهر بذلك ان جوا في زيد غلاة او اخو او جاز بدل غلط لا بد من الاستحالة  
 بعضهم هذا المثال بدل الاستحالة في نفس زمان توضيح لهذا المعنى ما قيل من المبرور ان  
 انما يحيد الاستحالة لان الفعل المندل الى المبدل منه يشترك على البدل اليم وينبغي في الاستحالة  
 اذا استدال زيد لا يكتفي به من جهة المعنى فانه لا يتغير لكونه ووجه بل معنى منه وكذا كل اليم  
 في سلبه بد توبه فانه لا يبدل فانه بل شيء منه وكذا كل السؤال عن الشهر اكرم في قوله  
 شكونك من الشهر اكرم فصار فيه فارقا منه لا يبدل الا ان يكون عن حكم من حكمه  
 بخلاف من يرد عبيد فانه بدل غلط لان من يرد يرد مبدلا كما يحاج اليه في قوله  
 فوك فمذا الامر شتابة وبنى الوزند وكلاهما ليس من بدل الاستحالة او شرطان لا يفار  
 من المبدل منه معينا بل مع المعنى وذكر الاول متوقفا على البيان لا على الذي منه ولا  
 في الاول منها ان يرفع عرفا من حوكم فمذا الامر ان التاكيد شتابة ومكذا صار تقابلا  
 فيها لا بدرا مطلقا **الثالثة** ثم بدل البعض والاستحالة اراد تكرر معنى واحد تكرر له في ضمير مع  
 وكماله فيكون الاو التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 والتنصير شتا بينهما وانما التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 بهم فحاج تنصير كما في قوله وكماله فيكون الاو التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 نظرا الى المحل فانه انهم عليه المقصود والامم ازيد اليه وقيل على هذا ما اورد وعلم من  
 تطابق **والثالثة** والقول بان ذكرهما معا احسن كلام حسن واحسن من ان يشارع في  
 ما يتفرع على خلاف العيان وهو ان السكت لا يجمع بين السور والايضاح ابتداء في التنصير بدل الاستحالة

كما ينبغي في كلام ابن الجاهل حيث  
 امكن في بدل الاستحالة في قوله  
 فان هذا الاستحالة تقتضي ان يرد  
 في سلبه بد توبه فانه لا يبدل فانه بل شيء منه وكذا كل السؤال عن الشهر اكرم في قوله  
 شكونك من الشهر اكرم فصار فيه فارقا منه لا يبدل الا ان يكون عن حكم من حكمه  
 بخلاف من يرد عبيد فانه بدل غلط لان من يرد يرد مبدلا كما يحاج اليه في قوله  
 فوك فمذا الامر شتابة وبنى الوزند وكلاهما ليس من بدل الاستحالة او شرطان لا يفار  
 من المبدل منه معينا بل مع المعنى وذكر الاول متوقفا على البيان لا على الذي منه ولا  
 في الاول منها ان يرفع عرفا من حوكم فمذا الامر ان التاكيد شتابة ومكذا صار تقابلا  
 فيها لا بدرا مطلقا **الثالثة** ثم بدل البعض والاستحالة اراد تكرر معنى واحد تكرر له في ضمير مع  
 وكماله فيكون الاو التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 والتنصير شتا بينهما وانما التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 بهم فحاج تنصير كما في قوله وكماله فيكون الاو التنصير بعد الاجازة ان الى بدل البعض فان التكرير لا يخلو  
 نظرا الى المحل فانه انهم عليه المقصود والامم ازيد اليه وقيل على هذا ما اورد وعلم من  
 تطابق **والثالثة** والقول بان ذكرهما معا احسن كلام حسن واحسن من ان يشارع في  
 ما يتفرع على خلاف العيان وهو ان السكت لا يجمع بين السور والايضاح ابتداء في التنصير بدل الاستحالة

ان



في التميز بين الكل والجزء وادوار في بدل البعض ولقد عرفت ان الكل بناء على ان الابطاح  
 في بدل الكل كما ان في بدل البعض كما ان في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان  
 الكلام في تخصيص التميز في الاولين اظهر منه والاطرحا اظهر على التمييز  
 ابتداء في التميز بدل الكل لعلنا وعقبه بدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من  
 بدل الكل **فقد** فصل التميز لا يعني في كون مفصلا متقدما ولو حفظ فيه  
 اخصوصا بوجه ما كقولنا جاء زيد وعمر وجاء في زيد ورجل اخر وجاء في رجل وامرأة  
 ويقال له الا جاء في ذلك وهو ان يذكر باعتبار امر شايء كما في قوله جاء في رجل  
 او رجال او ما نحو قولك جاء في رجل ورجل فليس من كلام التلخيص فان عرفت فليحذر التفسير  
 على كون متقدما منفصلا بعضه عن بعض في العبارة **والقول** من غير تفصيل فلا يمكن  
 فيه تفصيل التميز وانما قال بالتحديد واما في بعضه عن بعض امان الجماع  
 باصدا غير التميز باللفظ فانما يتخذ من دلالة العقل ونسبته الى مؤول نسبة  
 مطابق الجماع اليها ثم العقل يميز بين كل المطلق ثبتا لحد ما في ضمير قوله ولا يفرق  
 فهو **فقد** فان فيه تفصيلا للتساوي على كل من تفصيل التميز حيث علم  
 كل واحد بل على كل من فليحذر ان لفظ جاء في الجملة يدل على مطلق الجماع واما انهم يسمون  
 بهما العقل **فقد** او تفصيل التميز بين الكل والجزء ان تفصيل التميز انما هو بان يراى  
 تفصيله واما في بعضه عن بعض فيستلزم في الازمنة اما على كسب التناقض او التلخيص  
 فان هذا هو المعبر في باب العطف ونما على من الالتماس بحسب النوع والضعف  
 المحل او المتعلق فان المروء في قولك مررت بزيد ومار بعد عمر وراوا وادوا في  
 قولك مررت بزيد فمار بعد عمر وراوا **فقد** احتج به عن كونه جاء في زيد وعمر وبعده يوم  
 او سنة انا اخر من كونه من الفعل الاول اذا العطف به افا وتفسير التميز  
 بخلاف العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل التميز ونقد في الوقوع في الازمنة انما

انما التميز من التميز باللفظ لان العطف ليس الكلام باعتبار تفصيل التميز  
 فهو **الاحتمار** **فقد** هذا صريح في انه انما يقال ما جاء في زيد كونه عمر وليس مستدان الجماع  
 منف عنها لان هذا الاستعداد انا حصل له بعد ثبوت الحكم الجماع عن زيد لا قبل لان ثبوت  
 ان عمر واما انما هي انما نشأ من ثبوت الجماع عن زيد للحال بينهما واما لا يتقدان  
 يقال لكن ههنا قصر الافراد وقطع التميز بينهما في عدم الجماع الا ان الظاهر ان الحكم انما  
 قصد هذا القصر بعد ثبوت المحاط به كقوله انما هي الجماع عنها في صدر كلامه واما لا يتقدان  
 لمن اعتداهما جاء كل على ان كسب قصر افراد فلم يقلح لعدد بما توجه ذلك بل في ان لا  
 لا يشك الذي بعد ذلك فابن كونه معلوما للمحاط لا نزاع فيه خلاف ما اذا التميز لمن  
 في قصر القلب اذ كل واحد من التميز والابتنات هناك فابن ظاهرة وهي متوقفة بكونها ان  
 زيد لا عمر وفي قصر الافراد لان المحاط به من الالتماس وبقوة فلا فابن فيه فان قيل  
 قد قصد ههنا التميز على المحاط به في قوله تعالى ونسب خطا فلنا كذا منكم بقصد هذا المعنى  
**فقد** وفي كلام ابن الجوزي مقتضى عدم الجماع فطالب في كسب التميز ما يدل على ذلك ولا يابى  
 سوى انه حكم في قولك جاء في زيد بل عمر بان الاخبار عن جماع زيد وقع غلطاً ومعناه ان تخطئ  
 بزيد ووقع عن غلط وسبيل ان لم تكن انت بصدد الاخبار عنه ثم تداركه بتوكيد عمر  
 واشتت الجماع له وجعلت زيدا في حكم المكوت عنه مصر وقاطع عندنا نابعه وقدره هذا  
 المعنى شرا وخلافا **فقد** واما اذا انضم لا نحو لابل عمر وفوقه عدم جماع زيد فطوا وذكر لا يجوز  
 يرجع الى الايجاب المتقدم لال ما بعد بل فيفيد من الجماع عن زيد ولولا ان كان زيد في حكم  
 المكوت عنه واذا جيت بلا بعد التميز كقولك جاء في زيد لا بل عمر واذا كانت تأكيد التميز  
 السابق وبين ما يدل على خلاف التميز بين الجماع والمبرق فتأمل **فقد** وقبل تفصيل التميز  
 الحكم عن المتبوع قطعا فاكرا بكونه ما كسب حيث زعم ان بل بعد التميز يمكن بعينه وبنوعه  
 الاطلاق لغير عدم جماع زيد كونه ههنا كما في قولك جاء في زيد كونه عمر ووجه اليه ان جماعه ايضا

قال بواجب الابطاح اذا قلت جاء في زيد  
 فقد اشرت الى ان التميز في زيد واما التميز  
 في زيد فليس من كلام التلخيص فان عرفت فليحذر التفسير  
 على كون متقدما منفصلا بعضه عن بعض في العبارة  
 والقول من غير تفصيل فلا يمكن فيه تفصيل التميز  
 وانما قال بالتحديد واما في بعضه عن بعض امان الجماع  
 باصدا غير التميز باللفظ فانما يتخذ من دلالة العقل ونسبته  
 الى مؤول نسبة مطابق الجماع اليها ثم العقل يميز بين كل  
 المطلق ثبتا لحد ما في ضمير قوله ولا يفرق فهو  
 ففقد فان فيه تفصيلا للتساوي على كل من تفصيل التميز  
 حيث علم كل واحد بل على كل من فليحذر ان لفظ جاء في  
 الجملة يدل على مطلق الجماع واما انهم يسمون بهما العقل  
 فقد او تفصيل التميز بين الكل والجزء ان تفصيل التميز  
 انما هو بان يراى تفصيله واما في بعضه عن بعض فيستلزم  
 في الازمنة اما على كسب التناقض او التلخيص فان هذا هو  
 المعبر في باب العطف ونما على من الالتماس بحسب النوع  
 والضعف المحل او المتعلق فان المروء في قولك مررت بزيد  
 ومار بعد عمر وراوا وادوا في قولك مررت بزيد فمار  
 بعد عمر وراوا فقد احتج به عن كونه جاء في زيد وعمر  
 وبعده يوم او سنة انا اخر من كونه من الفعل الاول اذا  
 العطف به افا وتفسير التميز بخلاف العامل الذي قام العطف  
 مقامه واما تفصيل التميز ونقد في الوقوع في الازمنة انما



سید ابوالحسن علی حسینی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

درویشوں کی خدمت میں ایک شخص نے اس وقت حاضر ہوا کہ اس نے اپنے ہاتھ میں ایک چھوٹی سی سیڑھی لے لی تھی۔ اس نے اس کی طرف اشارہ کرتے ہوئے کہا: "یہ سیڑھی ہے جس سے میں نے آسمان تک پہنچا۔" اس نے اس کی طرف اشارہ کرتے ہوئے کہا: "یہ سیڑھی ہے جس سے میں نے آسمان تک پہنچا۔"

قولہ

مطلب  
في تبيين التخصيص بالذكر

قسم

فيه احدى فتقال في شخص العبد مثلاً عجز بها مختصاً لا يابا **لا** يؤيد انه البطل  
المعروف ولا قصر جنس البطل عليه **بالعلم** ان قصر الجنس مبالغه وادعاء لا طوقان منقلاً  
الاولى من اعدا المقصور عليه من ذلك **الجنس** بل من النقصان مبلغاً مبالغاً معه من حيث  
الجنس واستحسانه ان يسمى فهو فيما عدك ملحق بالعدم **ان** المقصور عليه تروى  
الحد صار مع كانه الجنس كله والى هذا اشار من قال اللط عند اطلاقه صفراً الى الكامل  
**و** كوفك من اوان يابا بجزء الموقوف **ان** الحكم عليه من الانصاف معوه في علم  
قوله ووالدك العبدى ظاهراً به من الصفه ومنه **المنس** من قبح التوقيف الجنس  
كانه لو حظ اولاً وقوع جزاءه عطف فصار تعريفه وظهوره في الذم من محب هذا الاعتبار  
لا كمنه في نفسه **واما** ثانياً فلا صاحب الكشاف انما ضل هذا معنى التوقيف  
وقايدته لا معنى الفصل **اجاب** بان لم يقصد بقوله **لا** يؤيدون تلك الحقيقه قصر المسند اليه  
المسند كما توهم ذلك الزاعم بل قصد به من افرد شيئاً ليس باجوالى العود ولا ان قصر الجنس  
ادعاء وكذا ذلك وثانياً بان هذا معنى التوقيف الذي في المنع **وقايدته** لا معنى الفصل  
والكلام **ان** ظاهراً به يدل عليه عبارة الكشاف بصرحها حيث قال بعد ما فصل في  
الفصل **انما** نقله ومعنى التوقيف في المنع **اما** الدلالة على ان المتقين من الناس الذين بلغوا  
انهم يبلغون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت منه المنفعة **انما** كونه **الاول**  
فيه بحث وذلك لان كلام الشيخ **اولاً** ان قوله **ولا** قصر جنس البطل عليه يدل بصرح  
على ان هذا المعنى لا يفتق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك  
المعنى وكلام **افراد** عن قوله **فانه** لا حقيقه وراء ذلك يوم ان هناك قصر المسند  
على المسند كما اوهم ذلك عبارة الكشاف حين قال **لا** يؤيدون تلك الحقيقه **فما** نقله من كلام  
الشيخ **لا** يدفع ذلك التوهم بل يؤكد وحسب الختام **ان** المسند اخذ في الكلام **ان**  
جنس من قصد ان المسند اليه هو كل افراد ذلك الجنس لم يقبته **الاله** كان ذلك **ان**  
المسند

المارة  
٩٢



اما حقيقة وادعاء وان قصد ان يبين ذلك الخبر وتقدمه وليس مغاير له فهو كقول  
مغاير لمعنى الوجد ومعنى قصر الخبر ومعنى هو الانصاف به وهذا المعنى فيه قد يكون  
المعامل عند كما يقال يعرف فيكون وليس فيه دعوى قصر لا السند على المسند اليه ولا التمس  
وفيه من المبالغة لا يخفى على من سكره - تقول الشيخ فانه لا حقيقة له ورا ذلك معناه لم  
حقيقة فكيف من تخشيه وقد صرح بهذا المعنى في قوله في يد من هو بعينه وقول العلامة فيهم  
اشارة الى معنى الاتحاد وقوله لا عدون تلك حقيقة ما كبده قلبه في كلامه لا في كلامه  
على قصر المسند اليه على المسند وبطلان ذلك التعميم وظاهر من هذا المعنى الدقيق من فروع النور  
الخبر وان كان ما اطلق عليه الناظرون في الكشف من ان اللام على الخبر ليس لتعريف  
الخبر المسند اليه بغيره كحقيقة كما انها على المعنى الاول التعريف العهد فان قلت قول الشيخ  
وكيف ينبغي ان يكون الرجل من سكران فقال في ذلك وفيه شيء بان المقصود دعوى  
الكمال فان الرجل اذا كان كمالا كما لا ريب في بطلان محاسنها حتى ان يقال البطلان المحال  
وفي سائر ذلك بدع ذلك الاستحار ما عبقه بين دعوى الاتحاد وانه صرح في ذلك  
الاخبار بنوع دعوى الكمال صحت قال قولك هو البطلان المحال لا شبهة به ان معنى  
انه محال ولم يعلم انه من كان كما في زيد المطلق ولا ترد ان تقصر عليه معنى المحال على ان  
لم يحصل لغيره على الكمال كما في زيد هو الشجاع ولا ان تقول انه ظاهريه بهذه الحقيقة ولكنك  
تريد ان تقول لصاحبك له واراد بقوله وكلف ينبغي غاية ما يتوهم من الاستحسان وذلك  
فان الرجل اذا احدث بمعنى من الصفه ويخرج من الكمال ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلا  
محاسبا وكذا في الحقيقة الكسيرة كان ذلك غاية ما يستحقه اطلاق الكسيرة عليه والبلغ  
في اثبات شجاعته من جهة قوة امن افواه الكسيرة كما في قوله زيد اسد ومن صرح حقيقة  
فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطلان المحال في زيد الكسيرة وما استشهد  
على معنى الوجد والعدروان تصور المتكلم في ظاهر كلامه بزه ولم يعلم في تجريه ما عليه قال وليس

الكلام

فانه لا حقيقة له

فانما هو البطلان المحال لا شبهة به

وليس ينبغي بالغلب على هذا الضرب الموصوف من الذي فانه في كثير اعلال في تقدير شيئا  
في وممكن ثم تقبض عنه بالذي كونه الذي ان تدعو على شيء محال وان يفضى الى السيف  
يخشب وما ذكرته من ان اللام في الكل الخامس والمفكون والاسد لتعرف معنى الحقيقة  
شأن من الوجد والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد بين زيد وان تصور الحكم في  
ظاهره شيئا لم يره فان هذه الاجناس من خصوص الاسد ليست امورا موصوفة بغير  
قلت انما اعتبر معنى الوجد والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد بين زيد وجزئ الاسد  
انما يتبناى لك اذا تصورت ذلك الخبر صورة ومثله من لا وقدرته تقديرها  
ولولا ذلك لم يكن دعوى الاتحاد بل يقدم الوجد عليها فضلا عن ان تلتقا كما في القول  
كان هذا المعنى عند المتأمل دايرا بين الاعتراف والانتفاء واما قوله وليس ينبغي بالغلب  
على هذا الضرب الموصوف فاشارة الى ان الوجد قد جرى في غير ما نحن بصدد ما يضافونه  
البيت فان لم يوصوف فيه لم يوصوف مقدر بما صوف الوجد وافواه نحو ما علم فهو من فروع  
الوجد وفيه قصر المسند اليه على المسند قلبا الى قولك هذا الاصل شتر بين الكسيرة والاسد  
اي لا يشارك في الاخر المستور بها وليس لك ان تدعي ذلك في البطلان الخامس والاسد  
والمفكون لتقول تلك المبالغة وكونه مخالفا لكلام الشيخ فان قلت على ما ذكره  
في حقيقة المعنى ان للمفكين لم يكن هناك قصر اصلا فافاد في الفصل قلت فائدة هذا  
على ان الوارد بعد جز لاصفه ونوكيد الحكم دون اكساره او تقول كلمة ثم من منبدا لا فصل واما  
على المعنى الاول اعني الوجد فوضع ذلك تعيدا ايضا قصر المسند في المسند اليه افواه الى ان  
غير المتعقب في الناس الذي لم يكن انهم يفلحون في الاخر وان ذمبت الى ان لا اخر على المعنى الاول  
ايضا وان ما ذكره من ان الفصل بعد اكساره بيان لما في الفصل غالبا لا بيان فائدة في  
منه الموضع كان مستبعدا جدا وبعده ان يقال كلامهم في الآية على الوجه منبدا ما بعد جز  
ولست بصل فيها بل في مواضع اخرى **قال** الشيخ فربان تقدم على نية الناحية وتقدم لان

البطلان



تخصيص التبعات المحررة والعموم والتخصيص بالانبات  
 التخصيص بالانبات ان التبعات المحررة والعموم والتخصيص بالانبات

الترتيب الاول بتقديم معنوي الضربين تقديم لعل على قياس الاما والمعنوية واللفظية  
 لانه يحكم عليه فلا بد من كونه قبل الحكم ان ازيد الحكم وقوع النسبة ولا وقوعها فتوق  
 بتحقق المسند اليه والمسند من في الذم من وقوع ان النسبة لا تقع الا بعد تحققها كما هو في  
 من ذلك ما هو المعطى على تقديم المسند اليه على المسند وان ارد الحكم المحكوم به فلا ثم انه لا بد من  
 تحقق الحكم عليه الذم قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذم والمحكوم به هو الضيف  
 كان الاول ان يلاحظ قبل المحكوم به وانما انه يجب ذلك فلا بد ان اريد تحققه قبل الحكم  
 تقدم في النفع والى ان يلاحظ قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من المجرى لزم ارجح  
 الا ان ترتيب الالفاظ لانه في النفع لا في الخارج فلاب  
 في التعليل ان يغير التحقق في الذم **فله** بل ما يدل عليه الفعل المضارع قد يفيد بالمضارع  
 الاستمرار على سبيل التجرد والتفصيل في الحقائق ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل  
 مستمر بتجدد شئنا سبب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى تجدد على نحو خلاف الماضي  
 لانقطاعه والحال سرع زواله وما يدل على ان المضارع اريد بهما الاستمرار ان  
 يكلف عالما ان يكون عن الاحوال المستمرة فاذا حصل كيف زيد ما يات صوح او يستمر لا ينفذ  
 او قاعد الا اذا كان لاصد مما يمنع لستمر **فله** واجيب ايضا بانه لا يرد بالتخصيص منها  
 الحكم بل التخصيص المذكور في المواد كخصص الالباب لا يخصص التبعات **فله** لكن في بيان كون  
 التقديم منبذ الزمان في التخصيص نوع قضاء وذلك لان التخصيص المذكور حاصل بلا نزاع قدم  
 المسند اليه او خواتمه ما يقال في توجيه ان الضمير لو كان مؤثرا لاحتل ضموه وان يكون  
 مسددا لغيره ثم فاذا ذكر الضمير يخصص الالباب يتم بعد هذا التوهم ولما تقدم تخصص الالباب  
 يتم على وجهين وكذا الاحتمال وان كان يخصص الالباب فترتفع بالقدم وازداد **فله** هو صاحب  
 المتنازع قابل بالحصر فيما اذا كان اجزئ من المتنازعات نحو وما انت غلبنا بعون من ابي  
 وذلك لان التقديم انما يقتضيه ان يكون على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان الحاطة قد اصبحت

وتظهر النزاع انما  
 ثم اذا كان محققا  
 من انما خصص  
 انما في التبعات

اصاب في اصل الحكم واخطا في تقديم من يتبعه فصار ذلك القيد اتم عند الحكم فتقدم في ذلك  
 فاصدا بذلك تترك صوابه ورد خطاؤه وهذا السبب شوك بين الافعال والمشتك  
 بل ويجوز ايضا الا ان معان الجوامد كالجسم والحيوان والجمادات امور ثابتة غير متغيرة  
 فلما يقع اخطاؤها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها **فله** انما انا قلت هذا ان  
 لم اقل مع انه مقول لغرض التقديم من الفعل عن المذكور وبثبوتة لغرض التقديم من هذا  
 المثال لما افادني الفعل عن المذكور راعى المسند اليه وبثبوتة لغرض لم يكن معنيد التخصيص  
 بل كثر الفعل بل التخصيص من به وبما يخصه ان النزاع اذا وقع في فعل واريد تخصيصه فذكر  
 التخصيص شمل على ثبات ونفي فربما يفرق بالاثبات وصد وبثبوت التخصيص  
 كقولك انا سعت في حاجتك وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا وربما يفرق  
 بها معا بانه على خلاف الحقائق وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما  
 نفي عنه والمصدر من هذا انما نفي عنه وتاويل ان نفي الفعل بخصوصه بالانبات  
 فكان لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانما انا قلت هذا وسبب الفرق بينهما ان  
**فله** وظاهر كلام الصحاح انه انما يستعمل في الجمع بحسب وضع اللغة فان قل كلامه  
 على الاستمرار في المعنوي كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله وقيل هو مبني على ان الحكم  
 في معنى الواحد بان اوصف على هذا القول اتم التعليل على قول الصحاح وبما خلاص  
 القدر المشترك الذي وضع اللفظ بانه فيهما وان قل كلامه على المشترك اللفظي فالفرق  
 اوضح **فله** لان افعال السلب الكل يستلزم السلب الجزئي فاذا كان السلب الكل  
 صادقا كان السلب الجزئي ايضا صادقا ويورفع الاجاب الكل فيصح ان الروية  
 الواقعة على كل صفة **فله** ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر  
 في التعليل ان عامه فقام وان خاصا فاصل لتفصل منها ان يقال ان كان النزاع  
 في روية واقعة على شخص معين كونه مثلا يقال ما انا رابت زيدا فيكون منكم من

هو الصواب ان كان الحكم  
 والواحد مطلقا



من رأى زيد وهو يوافق في رؤية واقعة على أصلها بعينه يقال ما انار ابله  
 من الناس و ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلل البره  
 محتمل ان يتراعى به ذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال منها ما انار ابله لانه لا  
 قوت قولك ما انار ابله زيد او لا عمر او لا بكر ال غير ذلك في افاق من الرواية نسبة  
 الى كل واحد من المعامل وان اصله في الظهور والنصوصية فيبقى عموم لكل واحد منها  
 ضابطا لان الفعل المشتق في اعتقاد المحاطب منسوب الى واحد فلا يخاف في ردة خطا  
 في الفاعل الى نسبة كل واحد واحد وانما النزاع في رؤية واقعة على كل واحد منها كعبارة  
 احدهما ان يقال ما انار ابله كل واحد والثانية ان يقال ما انار ابله احدهما من غير  
 من الاول في افادتها المعنى المذكور نوع ضا، ودقة ولذا اختلف فيها وتوجهها  
 ما قرنا **قوله** وعندى قولهم تفعل لشيء بالا ينقض ان يكون ضمنت زيدا  
 احدهما ان يعترض عليه ان قد تقدم بهذا الكلام التوجيه الذي يختلف في انفاو زاد  
 في كسر تلك النارة اذ يقال لا ثم ان ترى الرواية في قولك ما انار ابله احدهما  
 احدهما ان النسب متوجه الى الفاعل كونه فاعلا ولا يتعلق له بالفعل والمفعول يكون  
 الكلام والا على ان الحكم ليس فاعلا للرواية المتعلقة باحد فليتم ان يكون انسان قد  
 رأى احدا كانه قبل لست الذي رأى احدا من الناس ولا كذا **قوله** لا غير ومضى لا غير  
 او ردة في تفسير معنى لا كذا لست كذا لا غير وبما قد تقدم في تخصيص  
 بها في عبارة المتكلم حيث قال فان انت منها لتاكيد المحكوم عليه بنسب الكذب عنه  
 بانه هو لا غير لا لتاكيد الحكم فتدبر يعني ان لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب في كتمان  
 الى الضمير ونوع قصد الاسماء لا مبتدأ على النسيان حقيقة لا مبالا وهذا معترض في يجوز  
 واليه والنسيان بالتاكيد وليس من هنا كسر اصلا ثم ان جعل متعلقا بعدم الكذب  
 افادتها لكنها بهذا المعنى لا غير وقوة في تفسير لا كذا لست **قوله** والارجح العلاء قوا

في الرواية

قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهوا والنسيان وذلك انه قصد  
 بما ذكره المعنى المتبادر منه فان لم يعرف فساد كان سهوا على ما يقتضيه كلامه  
 حيث قال يكون سهوا ان لم تعرف وان عرفت كان نسيان وان  
 وان قصد به معنى آخر لازما لذلك المعنى كان تجوزا **قوله** ان التارخ  
 العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلت ابتداء را جعالي المثالين بل  
 المذكور والمتول في جعل قوله غير مشوش بتجوز او سهوا ونسيان من قبلنا  
 بقوله صح ولهذا قال في تفسيره من غير انكار تجوز او سهوا ونسيان  
 والغفلة عن مرجع الضمير وهو المثال لا خبر من لشيء وقعته في معنى البورطة  
 وقد توضح لبيان حال انا سمعت في حاجتك في الا ابتداء وسكت  
 عن بيان حال سمعت في حاجتك وسعت انا في حاجتك لا في ابتداء  
 كانه يزعم انه يزعم يعلم بالمقاييس الحال ناسبت في الابتداء الا ان  
 لزوم رر اطلاق في الفاعل لا فائدة وجود النسب غير طوعك كان طر بطل  
 التكرار فاعيد على النوعية بالهوى بل وغيره والمحصرا فاستفاد من تقدير التقدم  
 فلا بد منه حال هذا الكلام بشي بان قابل قلبي توتم ان التخصيص في قولهم  
 ثم لا نسي انتما، التخصيص عن المحرر وليس كذلك بل راد به ما يفهم  
 وقوة التكرار مبتداء، فالاول ان يجابس سكت الا ان نقول لما حصل  
 النوعية بالهوى بل لا غير فقد حصل تخصيصا لشيء وقعته مبتداء، بدون  
 تقدير التقدم وهو المظن ولو فرض ان المراد بالهوى هو ايضا حاصل بدون  
 كما قرئ **قوله** ثم لا ثم امتناع ان يراوا المهر بشر لا خبر اذا قبل شرارة وانا نسيان  
 منه ايضا كونه شر بالقياس اليه فلو قيل لا خبر تيبا ومنه كونه خبرا بالقياس  
 وظانه لا يكون مراكه لان المهر صيغة الكلب عند تاذيه فان الصياح هو صوت

والا ابتداء

ايضا

بجاءه بوزنه

بجاءه بوزنه



دو نیاحه من فله صبره على الرزق فلا يشك فيه عاقل فضلا عن مجرم بنقيضه وخرج  
 الهم وهو المعنى متنازع في الإبلاغه تنوع لو اريد كونها شرا وخرافا في الجملة كاز  
 لاحكامها بحسب الاصناف **وهو** احدهما المتعارية في التقوى لو قبل احدهما بنيت التقوى  
 على ان تظهر لان المتعارية كالنيز في الاستعمال على الامر **وهو** ولا يخفى فيه من التفتق  
 لعل هذا التباين انما يفتق في توجيه النظر رعاية لجانس المعنى اخلا لا يخفى  
 ان تقوى الضمير وضع لا يصير على التفسير في آخر وان ادى هذا المعنى كنهية باضمار  
 النصب على ان تقوى الضمير هو الاصل في العلة وسببه بالمال تنه له كما ان تقوى التقوى  
 هو الاصل في المعلول وعدم كمال تنه له فكسند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع  
**وهو** وقال علم مونا اتيه عارفة فلو جود في بعض نسخ الايضاح معناه سبع  
 عارفة عارفا الى تنوع عارفا المسند الى الظاهر عارفا المسند الى الضمير كما ذكر  
 وما يرى تندي على المسند كاللازم لنظير مثل غير **اعلم** ان لفظ منك قد يطلق  
 على معنيين استعملهما المصنف فيقال منك لا يخفى في الكلام كناية اصلا  
 الحكم لانه مصرح به في المحكوم عليه وليس فيه ايضا تعريض لذكر الانسان لان  
 الكلام موجه نحو بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض ان جاز ان يصير  
 وصف المصنف بالمثل كان ذلك تعريضا عما اضيف اليه من لا يماس غير المصنف مماثل  
 له اريد بلفظ وقد يطلق ويراد به مماثل مطلقا وهو اكبر الشايع كان سماعا على تنه  
 الكناية والكي وكان تندي على المسند كاللزم وقد كلف في الزعم عن هذا المعنى غطاة  
 وليس في الكلام ان تعريض اصلا بالامام لا يغيره على ما هو اريد بلفظ مثل  
 المحال مطلقا من كناية في النسبة لم تكن فيه تعريضا بانفسا غير متعين اريد  
 بلفظ مثل ما يرد ولا بالمصنف ايضا الا على قياس ما ذكر في المعنى فيه بعد وقس على  
 من الاستعمال على الوجه السليمة لفظا غير واذا احتققت ما قرناه فلهذا انه اذا اريد بلفظ

الضمير

تج

او لا يخفى من هذا الجواب  
 ان ما اضيف اليه او لا اضيف اليه  
 مع انما ان كان الحكم به اليه كناية عن

في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

بلفظ منك او غيره انما هو المحال مماثل له او غير مماثل لم يكن محال غير مصطلح  
 بغير المحال سواء كان ذلك الانسان محسنا او مطلقا وان حل التعريض على غير  
 المصطلح اعني ان يكون الكلام نوع خفا كان موصفا او صورة التعريض كما ينهم  
 سباق الكلام الايضاح دون الاطلاق كما يدل عليه قوله كما في قوله لا يوجد  
 اذ لم يرد به مقيد قطعا واما قوله غيري حين فتمثل التعريض كما لا يخفى وقدر ايضا ان  
 من غيرا رادة تعريف غير المحاطب مؤكدة للاستعمال على سبيل الكناية لا فائدة  
 كما في بعضهم وزعم انه لا بد من احدهما الاستعمال بطريق الكناية وانما  
 ان يكون منكلا اراقة التعريض فلو كانا متعينين بطريق الايضاح او الكناية  
 وقصد بها التعريض على انسان معين لم يكن تعريضا كالا لانه اذا كان  
 من يدعى انه مماثل للمصنف مع كونه بخلافه فليس منكلا لا يخفى وعرض بانته  
 له وقد بحث لان لفظه قصد لك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية  
 لان كون المحاطب غير خيل لا مدخل له في غير مماثلة عن لك الانسان بل كنه في ذلك  
 في الخيل غير كون مماثل له وعلى اخصر وصفه كانه قيل فلان يخل ومنكلا لا يخل  
 ليس مثل لك اللهم الا ان يقصد المعنى من اراقة الخيل عن المحاطب بطريق الكناية  
 وفي المحال بطريق التعريض وايضا لا يخفى للتعريض من غير العبرة ولا اثباتها كما  
 الخلية **وهو** قد تقدم المسند اليه المسرور العلم ان الضمير المستتر في تقدم راجع الى الله  
 مطلقا وان كنهه قد للتكليل وان فعل راجع الى ما ذكره بتره ساقول الكلام كاست  
 للتحقيق **وهو** وانما قال في الاول مسندته ومنها المعصية لان السالكه اخرجته بحمل  
 من الحكم والعبارة الواضحة ان يقال لا مفهوم السالكه اخرجته صرحا من الحكم عن بعض  
 الافراد وذلك من ان الحكم على الافراد ولكنه مستند لانه محمول **وهو** فالاقرب  
 بحمل ان يكون عطفا على اخر وانما كان اقرب لانه ان جعل عطفا على داخل فان اخذ

جمله

الشرح



اورنه وان  
الفاصله

اخذ الدخول مطلقا لزم جعل الخاص في العام وهو مستقيم وكذا ان شتر الدخول شتر  
لنفاذ لزم مع صرفه عن ظاهره جعل الاخص من وجه فاما فيه فقد ايضا  
وليس ان تقول شتر الدخول بالباخر لفظا وتخص المفعول بالمتقدم فلا يجوز  
او يلزم تبين ان خلاف الظاهر ان مثل المفعول لا يتبعه ولو قيل المراد بالدخول  
التاخر عن ادلة الشرائع لم تدخل على الفعل القابل في كل حال والمفعول باق على اطلاق  
بنهاية الامثلة المذكورة في هذه العطف معولا على داخل ولم يمتح ال نقد فعل  
وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا اشكال في المعنى فكان الشرح اراد بظهور  
كلام المصنف على كلام الشرائع وانما الدخول في خبر النش على اطلاقه فاخبار العطف على  
اخرت بذلك التناول في فضا ريجوع المعطوفين تنبيه الدخول في خبر النش  
وسد الفهم عايد ال متعلق وهو في الذم منهم باعتبار وجوده كما يظهر في قول  
تبان للام في الرجل للبعد الذي من كل اختار بعضهم وزعم ان اللام منها كاللام في  
قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين حائطك وادركوها بالجنس بقول الامام  
المقصود في هذا الباب وجواز تنبيهه بغيره مثلا وجواز تنبيهه ووجه واجب  
بان المراد هو الجنس اذ غاء لا خفيه فالانتم موجود كان في الموضع وجه تنبيهه  
ايضا واما نفع الرجلان ونفع الرجلان فالمراد بجنس التنبيه ووجهه في الامام  
لانه تنزل اول الاوهم في خوف اللام الجنس في الرجل على الجنس بان مبالغة تنبيه العام  
وعلى هذا فالنفع في نفع رجلان عايد الى الجنس ايضا ولا يحسن في التنبيه لان وجهه ما من  
الحسنه اليه يحكم بدل صرعا على مائة اياه فالحل على معناه انه عبارة عنه عطف  
وايضا تنبيه كون الحكم به سواء ذكر من هذا التاخر خلاف الظاهر او ادخال الدخول  
في خبر السمع وتربيه المبالغة لم يدخل بينهما خوف الغلا لانهما متعاربان فان الاول دخل  
اخوف ابتداء وانما استرانه اخوف الحاصل **جسم** لم يقل انا الوهم اتيك على

كان في خبر  
تقديم النش على  
اللفظ او تقديره  
في خبر النش في كلام  
الشيخ

على ان لهما يكون بدلا من استنبط على مذهب الاخص حيث جاز ابدال المفعول  
المشكوك والمحاط به بدل الكل من الكل يكون المشكوك من مشكوك الكل المفعول  
واستدل على ذلك بقوله لم يمتح ال يوم القيامة لا ريب فيه ان المفعول هو  
وصف منقطع عن موصوفه للذم اما مفعول المحل ومنصوبه فالاول لا يلزم ان يكون  
كل تنبيه مطلقا بل هو ارجو ان نفعنا على ما قطع عنه بل يمكن ان يكون الوصفية كما  
في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا كثيرا مدلول الاول فلما بدل في الظاهر  
من ضمير المشكوك او المحاط به ما عرف المحل في كل ابدال النش من المبدل منه في الخبر  
فيكون تنبيهه في المائدة لان مدلولها واحد في الاول في بيان تعريف على ابدال  
البعوض والاسماء والفلان فان مدلولها فيها غير مدلول الاول **واجاب** الاخص غير  
يضع انما والعدولين في بدل الكل اذ لو اخذ منها ما سماه بالمدلول الاول لكان  
واي والذات لا ينافي كون البديل مفيدا فانه راسخ كما في المثالين المذكورين  
فان التاثير ليدل على صفة المشكوك والكرم دون الاول واما نقصان تعريف النش  
توحيف الاول فلا يضر كما في ابدال النش الموصوفه على المعرفه نحو مررت بزيد رجل  
اذرستك انا **جواب** ما لا ينفك المعرفه وان شئت المعرفه على فائدة الموصوفه  
خلا عنها النكرة فان **جواب** من يجوز ان يكون لهما صفة لغير المشكوك **جواب** اجاز ان  
وصف ضمير العايد في قوله لا اله الا هو العز والكرم والتميز على انه بدل وجوز  
في الكساف وصف ضمير المحاط به في خبرهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير  
الحكم فلا يبعد ان يترن في يجوز ضمير المحاط به على قوله وان لم يجد فيه تنبلا صرعا **جواب**  
من على ان كبر لما يطلق السنان على العلوم السنية وسمي بضمير ان لان السنان  
يشمل على كنهه من خاصته التركيب من علم المتكلم ووجهه ان ايراد الخبر الواحد في طريق  
في الوصوح من علم السنان ووجهه ان علم المتكلم ووجهه ان علم المتكلم ووجهه ان علم المتكلم

المتكلم والمحاط به

واستدلوا على مشاع ذكر فيكون ابدال  
بان البديل ينبغي ان ينفك ما لم ينفك  
ومن ثم لم يمتح مررت بزيد رجل  
وبدل الكل ما كان فيه







مواقيت الحج في كرمها كانوا وانظروا في احوالهم يفتلونه في الحج كان الناس الانصار  
 اذا اقاموا لم يتركوا احد منهم حابطا ولا ديارا ولا سبطا من اهل واحد وحملوا  
 يكون قسما للتكليف في سواهم وان ينزلهم فيه كمثل من ترك البيت وبرد من  
 ظلم ثم قال ومن في التوبة من ابوابها باقية والامور من جوهرها النخب  
 ان يباين عليها ولا ينكسوا والمراد وجوب توطيئ النفس ورجاء التوبة على ان  
 جميع افعالهم بقا حكمه ووصواب من غير احتياج بشبهة ولا اعتراض في ذلك  
 حصل لابل عنه لما في السؤال من الارباع فغاية الشك في بعض بصقها على ما  
 في نسخ المتروك يوم نسخ في الصور فخصموا لمن نظم التبريل منها ففرغ وقر موضع  
 كقولهم في الصور فخصموا **فقلت** نعم ولكنهما ما يبدلان الدلالة ال قوله  
 والكلام على نظر قد بدل عيانا بكونه بعد ان اخبر من جهة منها وان دفع النظر عنها  
 ومن قوله قلب لا خلاف في ان اسم الفعل والمفعول **فقال** لا سال الناس منهم  
 كان ام غيرهم فخرج من الناس والجل انما يكون من قبل الامم فاذا كان لا غنى  
 والامم ليست كذلك كان الولد **فجاء** قول ضايل في الحادث البزق  
 يقال ضياء في الارض ضياء وضياء اذا ضياءت فيها قال الاصمعي  
 ضياء لضيق الارض منه سمر الى جل ضياءا والبراق قوم من بني قيس قال ابو عبيد  
 فخرى ولا دخل في ذلك من قبل عمر بن قيس يقال البراق في الاصل المقل  
 الوسط من الاصابع واحدا بوجه **وقد** قبا رايه في سبه وقيل انه جلد وقيل  
 غلام فوكس كما يقولون زيد اقام وعمر ومطلق شبه عطف الجبهة على الاشياء  
 ونصحي بانه عطف قصبة على قصبة فكيف يستعين عنه وكا ت سهو من قلم النسخ  
 واليه لول ان ردا **فجاء** منها اجاب لا يخفى ان المقام كما تان الى بيان  
 ما يربح به الوجه الاول على ما لو ان على الاول وان بيان ان قول التبريل

ما حقه المندم  
 واذا كان بالجلس  
 كان اقرا فاصح

التي في كرمها كانوا

عطف

بل يجران كمن جاز من قبار ويكنون في جيران كحاجز ذلك في ان زبد او مروة  
 منطلق وال بيان انه اذا جمل لغيب جبر الى ان وقد رتبنا جبر فان حصل من عطف  
 المقدر على المقدر قبل جبر ان يقدروا في ان قوله لغيب جبر ان لا يلزم المقدر  
 المقدر على المقطوف عليه الملقوف واذا حصل من عطف الجمل على الجمل فان قدر الجمل  
 لنم تقدم المقطوف تنجبه على مفضل جبر المقطوف عليه وان قدر مفضل المقدم تقدم  
 بعضه على بعض المحذور في جميع الصور بنية التاخر كما تبي الى وان بيان ان صاحب  
 لماذا قطع في الآية بالوجه الثاني وان الواو في ولو والفاء في يحتمل ان يكونا  
 اعتراضا لا عاطفة ال غير ذلك مما يظهر بالناسل الصاوي في الآية **فقلت** وان في  
 السور اذا مضوا وان جلت اذا اما غير ظرف عن الوقت فخطه بدل عن السور وان في  
 في زمان مضى وان خطه فقا ابدلته من قوله في السور والمعنى **فقلت** وحل على  
 المبتدأ مواضعه وذلك في كون البصر فاما للمسلم منه بالية كما في حال المصدرية  
**فقلت** فامك لقلت ام عندك عمرو او اقم عندك كذا ام عن الانصاف الى ان  
 اما على الاول فبالايقان لان الجمل هو اقم عندك بعد ان والهمزة اذا فصلت يكونا  
 اسمية والاخرى فعلية كوا اقام زيد ام عمرو فاعدا وينعدم خبر احدى الاسمين دون  
 خبر الاخرى سواء كانتا متكررتين في جوه كوا زيد عندك ام عمرو اقم عندك  
 اقام زيد ام عمرو فاعدا فان لم هناك من فصل بلا خلاف ولا على انهما فالظاهر كونها متطوعة  
 لان المتكررتين اذا كانتا فعليتين متكررتين في الفعل كوا اقام زيد ام عمرو او اسميتين  
 متكررتين في المصدر اليه كوا زيد اقام ام عمرو فاعدا او اسميتين في المصدر كوا زيد عندك ام عمرو  
 عندك ولم يكن هناك اختلاف بين الاسمين في تقدم الخبر في احدى هادون الاخرى  
 كما في هذين المثالين فالاول ان ام في هذه الصور الثلث متطوعة كما ذكره بقوله لا يقدرون  
 المحرور كما قوله سر سواء عليهم اذ عومهم ام انتم صامتون فجازا اختلاف الجملتين فيه كونها متصل

الواقعيين

اللاتيات







اذا رجا نرا دجرا اثباته **المسند اليه** فيخرج ما يفيد التقوى بحسب الحكم بمرم كبر ودم  
 عن ضابطه الافراد او المقصود او خاله فيها بل يفرضه عن القيد الذي لضبط اليه العدم  
 افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى بل في تلك الضابطه ولو قيل فيدخل في عدم  
 افادة التقوى لكان لظهوره في المعنى والنسب سابق كلامه لكنه انما يعرض لوجهه لا لثبوت  
 وفاعلا يتوهم من انه بواسطه افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج في افادته التقوى  
 عن عدمها بل عن الضابطه ايضا **فانما** فيلزم مع عدم قصد التقوى كما يشعرون لفظ الحكم  
 حيث وانما حاله المنفصلة لا افادة المسند فيلزم اذا كان فاعلا ولم يكن المقصود من تقوى  
 تقوى الحكم وانما قوله يستلزم صور التحصيل فهو على ما يقتضيه سقوط الكلام تعليل لقوله وانما  
 لم يقل فيكون الحكم فاعلا مع عدم افادة التقوى ولم يقل مع عدم قصد التقوى ليشمل  
 ما ذكر من صور التحصيل يدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادته التقوى في غير  
 عدم قصد التقوى هذا هو من ظهريان العلم فان افادته التقوى اعم من قصد التقوى فيكون  
 عدم افادته التقوى اخص من عدم قصد التقوى فيخرج به صور التحصيل فلا يرد  
 على ما ذكرنا من افراد المسند كما يرد على الحكم رجا يتوهم ان فاعله قوله التمسك  
 راجع الى عدم التقوى في لم يقل لكونه شاملا ويؤيده ما شرع وان قوله يستلزم بان عن هذا  
 المعنى عند من ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد يدر في بعض النسخ لفظ اعم باخض  
 سيدا ينبغي ان يدل ليشمل بقوله في غير الكلام لكنه ينبغي ضرورة تكرار المسند  
 وفي عبارته المتعارفة ان ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول  
 وهو ان يجرى على ظاهره بان عملنا متبدا وعرفته جبره لا يفيد الا تقوى الحكم والاعتبار  
 الثاني هو ان يفيد راجعا فاعلا فمقدم فان تركه كجبره الافاد في التحصيل ليشير الى اعتبار  
 الكا يفيد التقوى **فانما** وقد عرفت ما فيه اشارة الى جواز هذا الوجه وهو ما ذكرنا  
 ان القصد مطلقا يشاؤل القصد بالذات والقصد بالنسبة وخرج صور التحصيل عن قوله

قال

قوله

بني التحصيل

في غير جواز ان الحكم لا يشترط عدمه

ان في الكلام

عن قوله ولم يكن المقصود من نفس تركيب تقوى الحكم لان المقوى منها مقصودا  
 فان لم يكن المقصود منها التقوى اصلا لا قصد ولا ابتغا فليس في لا يفيد بالتقوى قطعا  
 ولا بوصف التركيب ايضا بل في مقيد الال لال الكلام في افادته مقيدة بها مقيد في غيرهم  
 ولذا لا يثبتون لتركيب غير البقاء **فانما** بما يكون منهوه محكوما بالثبوت  
 هذا اعني قوله بالثبوت يدل استحال تركه برامحل والحق بيقينه لكن هذا غير  
 مفيد لان الجمله الواقعة خبر متبدا قد اسندت اليه ضرورة وقد في الاستناد بخبري كما  
 عن ترك الاستناد به لغيره من حيث هو لا يدل لان إطلاقا مثالا في ترك الاستناد  
 ومع تقيده به مسند الى زيد وانما الجمل المركب من الال لا يطلق والرسالة الجمل  
 بينهما فلم يند اليه ولذا لم يترك ان زيد انطلق ابنه بانه فاعلا وانما قوله ان خبره هو  
 الجمل براسها من الاسماء المتصلة لا يلزم معانيها مع تقوى قوله المسند الفعل بان  
 مقصود لا اراديا يكون منهوه في نفسه من غير انشاء الال محكوما بيقينه للمسند  
 او انتفاء عنه والذي يدل على راد في ذلك ان جعل المسند الفعل متبدا للمسند اليه  
 وفهم بما يكون منهوه مع الحكم عليه لشيء مطلقا التعليق بغيره وسبب تفصيله ما يرد  
 المسند اليه بل في نسبة الفعل كما يشرع في الال ولا يجوز الجمل لان مقصود المسند كذا في الال  
 ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الال فاعلا في نفسه نظر الال الال مع تغيره نظر الال  
 زيد كما تقرر على الحكم لانه يلزم على هذا ان يكون مطلق في زيد مطلق ابنه فاعلا  
 المسند الفعلي بل عن ضابطه افراد المسند مع انه مفرد وقد عرفت عن المسند اليه فيكون  
 واسطه بينهما وقد عرفت بغيره لا وراجه في الفعل فاعلا مسند الفعل ما يكون منهوه اي في  
 نفسه من غير انشاء الال من انشاء بقاء محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفاء عنه ولا في  
 انه يخفى بغيره من عبارته في نفسه الفعل فاعلا هذا كان القياس ان يجعل يجوز زيد  
 منطلق ابنه مسندا سيبا وان لا يجعل كالمسند سيبا مطلقا موحيا لكون المسند في الكلام جمل

اثباته

قوله

في غير جواز ان الحكم لا يشترط عدمه



فخری کی کتاب الغار نامہ

مطلع البحري



لاكثر اثبات لانطلاق فعله كما في زيد طويل وعمر قصير وجعل المبدأ في الصفة المشبهة منه  
 في اسم الفاعل واما فرقهم بين جاس وسيس وضائق وضيق فقد بوجه ان اسم الفاعل لما كان  
 جاريا في اللفظ على الفعل جازا ان يصف به المحدث لمعونه الترابين دون الصفة المشبهة اذ لا  
 يصف بها وضعا لا مجرد النبوت او الدوام مع ما يقتضيه المقام وقد يتكلم في الجمع بين المتمايزين  
 الكلامين بان من قال يدل على الحدود اراد به نبوت مطلقة من قال يدل على النبوت  
 اراد به نبى النبي واما مقتضى تفسيرا براد من قبله هو احسن منه من اللاحق في سابق  
 نبوت الاسم والظاهر المراد بالتحديد مساك مطلق الحدود فان الفعل لم يعبر عنه منزه  
 النجود والنفى في شيا كما هو واما قول الشيخ ومن زيد بطلان ان الانطلاق يحصل  
 بجزء آخر او هو بزاوية ويزجه من قبله على ان المقصود قد قصد به هذا المعنى كما سلف  
 لان جاز كل منهما في مفهوم الافعال ضمما مستبعد نظرا الى ان اللاحق الى الافعال التي  
 آتت بغير زمانا الا ان يدعى ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال جاز كان غير متعلق باسم  
 الحادثة **فصل** في ان لا يستثنى من هذا الحكم بعض جاز كان شبيهة بالفعل بدرجة  
 في كون اللاحق ليس قبل الفعل شبيهة بل اللاحق باللفظ في الفعل فهو صورة فيكون  
 الذي هو مستند حقيقة **فصل** وايضا وضع الباب ذكر اول اللاحق والآخر في باب كمال مبتدا  
 وجزء الحقيقة والمعنى واللفظ كان ويجوز ان يكون في جاز في ظرف وقع فيه ذلك الخبر  
 الذي هو المستند في الحقيقة فيكون اللاحق في قول الاخبار وتاسيا ان من الاخبار  
 معاني تلك الافعال ولا يشك ان الصفات متشعبة لموضوعاتها فياثير الافعال فينتج  
 الاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثاني مع ضمانية والاستنباطية عنه في ظهور الاول ان يبرز  
 معنى قبل من ان من الافعال تدخل الجاز لا كية لا عطاء اكثر حكم معناه وقد بين  
 بانه على تقدير ما ذهب اليه في جاز قبل الافعال النافضة ما وضع لغير الفاعل على  
 صفة وزاد على ان يوصف فيها انما لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل حرازا في الافعال

الذي

الافعال التامة فانها وضعت لغير الفاعل على صفة من مصدرها ولا حاجة الى منع الزمان  
 لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لغير المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه عرق  
 والافعال التامة موضوعه لصفة خارجة عن مدلولها فالغريب منطبق عليها دون التامة  
 اعني تلك الصفة متضمنة لتلك الافعال مع قوله ومنه معنى قولهم انما لا عطاء اكثر حكم  
 بعض ان يكون لفظ حكم مستدرى وجعل منافية اللاحق باسائه لا بدفعه وغاية ما  
 يوجه به ان يقال معنى ما رثنا الانفعال وجزء لا يتصرف بالانفعال بل يكون مستقلا اليه  
 وهذا معنى متفرع على الانفعال فهو حكم فقد اعطى مارجزا حكم معناه ولذلك معنى كان  
 في قوله كما لا يسهل عليها اسم الفاعل على العلم فيكون كغيره مستند اعلمها فقد انصبت  
 الخبر حكم المعنى قوله فان الغرض في هذا المثال حكم الانفعال لانه الحال التي انتقل اليها هو  
 ما ذكرنا لا ما ذكر من قوله انه متصرف بالقيام المتصرف يكون اي الحصول واليه هو  
 وقوله انه متصرف بالغرض المتصرف الصبر وان الحصول بعد ان لم يكن في تلك  
 هذا المقام على الوجه من تباين المباحث سواء اولا حقيقا وعد ثانيا من التباين في  
 في حقه ما قد وقع اليه ولا طائل حقه اذا كلف عنه عطاء وبانه ان اكثر اذا قد حكم زمان  
 او قبله لكان صدقه بحقيق حكم في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذا في غيره منه او  
 واذا لم يقيد صدقه بحقيقة في الجمل وكذا في مقابل فاذا قلت اضرب زيد او اردت  
 الاستقبال فان حكم ضربك اياه في وقت من الاوقات المستقبل كان صادقا والا  
 فكاذا وكذا قلت اضرب بوم الجوا او قاعا فان صدقه من علق ضربك اياه في وقت  
 ذلك القيد معه فاذا لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذا  
 اذا كان القيد متشككا كذا اضربه في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا فان خبرك  
 كاذبا وما جمل استثناء القيد سواء كان عتقا او غير عتق بوجاسا المتقيد من حيث هو  
 متقيد فكذا اظهر الذي يدل عليه كيف لا وضربك اضربه بوم الجمعة قايما مستقبلا على وقوع الضرب

وقد عرّف الفاعل عليها متا والافعال  
 النافضة موضوع لغير الفاعل خاصة  
 فيكون الصفة



عليه وعلى كون كسر الضرب واقعا يوم الجمعة متعارفا حال القيام فلو فرضنا اتفاقا للقيام  
 مسلم كسر الضرب المتعارف له موجودا فينتسب من ذلك كذا ما سواه، وجد مثل ضرب  
 في غير حال القيام او لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا علمت ان ضربا في ضربا فلو كان  
 منها ضرب في وقت ضربا اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك  
 فاذا فرض اتفاقا القيد اعني وقت ضربا اياي لم يكن الضرب المتعبد واحدا فيكون احدا  
 على وقوعه كذا ما سواه، وجد مثل الضرب في وقت ضربا اياي لم يوجد وكذا في وقت ضربا  
 او لم يوجد ولم يضر به وكنت حيث ان ضربا في ضربا عند كل انك مناصدا فاعرفا ولو  
 فظهر ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر بالنسبة بين افراد الجملة وان  
 ما ذهب اليه الحكماء ان يكون لا يخالف كلام اهل العربية كيف هم يصدقون ببيان  
 التفاضل المتعلق في العلوم والعرف وقد صرح النجاشي بان كلام الحكماء ان يثبت  
 الاول في سببتيه وفيه اشار الى ان المقصود هو الارشاد ببيان اشتراط الحكم في كلام  
 الحكماء بواقعها اذ ان الخارج وبذلك اغترفت الى اهل العربية باسمهم في كلامهم  
 كلاما طامعا من رجاؤه اليه ما رآه من حال الشرط في وقت ضبط الكلام وتقليلا  
 لانتشاره او رجاءه اليه في وقت قد يقال ان قولك ان ضربا في ضربا فلو كان  
 قد برع في ذلك في الحكم ايجز في صدر كتابه بالكلية ويرد عليه ان المقصود  
 من تنزيل ذلك المنزلة التنبه على ان مجموع الشرط والجملة كلام واحد وعلى ان الوصل الاصح  
 مع ذلك كون الشرط متعلقا عليه وما توجه فاسد لان معنى التعليل والشرط مراد من قولك  
 على تقدير عكسك ووفيق عكسك واللام بمن صحح لما قدرناه واذا وقع اجزاء اثنا  
 كقولك ان حاكم زيدا كرهه كان ما ولا اياي ان جاك فانت ما هو ربا كراهه ويستحق هو ان  
 توثر بركاهه على تباين ما قبله فيها اذ وقع خبر التباين فظهر ذلك لمن تأمل والى السمع  
 وموتيه **ف** كان النادر موقعا لان النادر غير متعلق به في الغالب من حيث هو وانما يرد

اعراض على  
 المسألة  
 واجاب عنه  
 حاشا

الجنس

لا ينفك عن  
 ما هو في كون

بذلك يجرى والقطع في هذا الموضع معناه اكتسب مثل ربه ما سمى الاعتقاد الرابع انما هو في  
 المحاورات ولهذا كان مظهر الوقوع هو مثالا فاذ دون ان فالضابط ان الرابع الوقوع  
 موضع لا اذا والمتساوي الطرفين موضع لان واما الذي رجع لا وقوعه فليس هو ما ليس بما  
 البناء ويل لا شكل من الحكم النادر الوقوع راجع لا وقوعه فلا يكون موقعا لان الا اذا اكتسب  
 فيها مجرد عدم ايجز والرجحان في جانب الوقوع وقد مر بطلانه او يقال ريد ان البناء راو  
 ال كون موقعا لان ما ال كون موقعا لا اذا **ف** لعل الا ان قصد به نوع مخصوص من كل مثال  
 على التعليل او التكرار او غير ذلك من الامور التي يتعبد بعضها بغيره لا يكون القطع بحصول  
 الجنس موقعا للقطع بحصول كل مخصوص فردا كان او نوعا واما ان قيل على مطلق النوعية  
 او مطلق الفردية كما هو المنبأ من ظاهر السيرة القطع بحصول الجنس موقعا للقطع بحصول فرد  
 ان لا يتحقق الا في ضرب فردا من نوع من انواعه فكما ان جنس الانسان في قوله اذا احاط  
 كالواجب وقوعه كثرته وان شاء الله في كل نوع من نواعها مطلقا في قوله فردا ان يصنفهم  
 حسنة كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه فلا يظهر وجه اختصاصه بحدس الابن باذنا ولا فوي  
 بان كما لا فرق بين ان تقول ان تعلمت نوعا من العلم اياي نوع كان فتصدق بكذا او لم  
 تقول ان تعلمت العلم اياي جنس فردا فتصدق به ولا تفرق بينهما بان او باذنا ولا يخص  
 شيئا منهما باحد **ف** هو ان راو الله على مذهبها اوجب عن ذلك انه اراد تعريف  
 الجنس على مذهب الظهور وتوقف العهد على مذهب فكاية قال المراد احسنه المطلقة ثم الام  
 فيها اما لتوقف الجنس بالعلم الذي فصوص واما لتوقف الجنس بالعلم الذي اقترناه، ولما كان  
 محتاجا راجعا الى العهد غير عنه به وح لا اشكال في كون فرض طعن البلاغة عاقد راجعا وكذا  
 يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحقيقة منطوقا به كثيرة وقوعه وانما هو وليك  
 عرفت فثبت بان كونها موقعا او بتوقف خبري قد صرح بان الحق هو الحقيقة المطلقة وقد  
 وثا بال كونها موقعا حاضرا في اذهانهم وما ذلك لكونها الا احتياج اليها وكثر دورها في مقام

انما هو في كون كسر الضرب واقعا يوم الجمعة متعارفا حال القيام فلو فرضنا اتفاقا للقيام مسلم كسر الضرب المتعارف له موجودا فينتسب من ذلك كذا ما سواه، وجد مثل ضرب في غير حال القيام او لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا علمت ان ضربا في ضربا فلو كان منها ضرب في وقت ضربا اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك فاذا فرض اتفاقا القيد اعني وقت ضربا اياي لم يكن الضرب المتعبد واحدا فيكون احدا على وقوعه كذا ما سواه، وجد مثل الضرب في وقت ضربا اياي لم يوجد وكذا في وقت ضربا او لم يوجد ولم يضر به وكنت حيث ان ضربا في ضربا عند كل انك مناصدا فاعرفا ولو فظهر ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر بالنسبة بين افراد الجملة وان ما ذهب اليه الحكماء ان يكون لا يخالف كلام اهل العربية كيف هم يصدقون ببيان التفاضل المتعلق في العلوم والعرف وقد صرح النجاشي بان كلام الحكماء ان يثبت الاول في سببتيه وفيه اشار الى ان المقصود هو الارشاد ببيان اشتراط الحكم في كلام الحكماء بواقعها اذ ان الخارج وبذلك اغترفت الى اهل العربية باسمهم في كلامهم كلاما طامعا من رجاؤه اليه ما رآه من حال الشرط في وقت ضبط الكلام وتقليلا لانتشاره او رجاءه اليه في وقت قد يقال ان قولك ان ضربا في ضربا فلو كان قد برع في ذلك في الحكم ايجز في صدر كتابه بالكلية ويرد عليه ان المقصود من تنزيل ذلك المنزلة التنبه على ان مجموع الشرط والجملة كلام واحد وعلى ان الوصل الاصح مع ذلك كون الشرط متعلقا عليه وما توجه فاسد لان معنى التعليل والشرط مراد من قولك على تقدير عكسك ووفيق عكسك واللام بمن صحح لما قدرناه واذا وقع اجزاء اثنا كقولك ان حاكم زيدا كرهه كان ما ولا اياي ان جاك فانت ما هو ربا كراهه ويستحق هو ان توثر بركاهه على تباين ما قبله فيها اذ وقع خبر التباين فظهر ذلك لمن تأمل والى السمع وموتيه كان النادر موقعا لان النادر غير متعلق به في الغالب من حيث هو وانما يرد

كان

كذلك نوع منها



و هو توفيق الحس على ما اقتضاه او توقفه في نفسه في حق ان يذم بسبب كونها موهوبة  
و هو توفيق الحسن على تمييز بينه و حاصله ان الطائفة المطلقة عموما ما جعلها موهوبة او بدون  
ذلك **فصل** و ذلك بسبب ما ذكره الشيخ العلامة آقا باقر من ان المقدّر باجتهاد الطائفة المطلقة  
المقطوع بالكلية و وقوعها وانما ما يبطل قوله اذ ينبغي ان المقصود بها نوع معين منها هو  
الحبيب و الرضا او بما ذكر من ارادة العهد على منسب المهور بسبب قوله لا يتشابه عليه  
ظاهره اذ لا يخل على عهد الطائفة على طرية السالكين لو امكن ليعمل ايضا لانه بعينه توفيق  
الحسن على توفيقه فكيف يكون ان ضمن الحق لبلغة منه او على كونه ان معنى كونها موهوبة  
انما عيان على حقيقة معينة من الحسن و الحبيب و الرضا فكل هذا كون الوجود خارجا تديرا  
بقرينة ذكر ما يتبادر في قوله لا و لهذا اخذنا آل فرعون بالسبي و اما قوله و معنى كونها مطلقة  
ان المراد بها مطلق الحبيب و الرضا من غير تعيين بعض خبره عليه ان الحسن او اريد بها مطلق  
الحبيب و الرضا لم يكن ان يكون توفيقها هذا المعنى توفيق حسن ضرر كونها موهوبة  
حسن الحسن و قد جرح السالك فلا يمكن حل كلامه على ذلك و اما المهر فمذموم بان الحسن  
توقف توفيق الحسن على كونه على كل الحسنه على مطلق الحبيب و الرضا من اجل سقوط  
الواجب في نفسه لانه مثلا على كونه كالحبيب و الرضا ينبغي ان يحل على التمييز ببعض خبره  
الحسنه المطلقة كانه قال كالحبيب و الرضا و نظائرهما ليوافق ما ذكر في المتن **فصل** فليست نظرا الى لفظ  
الى لفظ الحسن المتشبه عن موطن التعلق هذا مناسف لما تقدم منه في قوله ان يحل عند حسن الرضا  
حيث زعم ان لا الال لفظ الحسن على التمييز بدليل قوله لم يحل فيها الا قد تم فيه عند  
عظيم الاناس في ان الحال في هذا المعنى انزل منزله ما لا يقطع بعده فان ذلك مما يطول  
لها و بلا حائل و يكون ان يقال ان استعماله في هذا اللفظ المنطوق به الواقع فيها على انه  
لا ينبغي ان يكون صدور من العاقل مبطوعا به توفيقا له و لا حاجة الى جعله محالا او عا، ثم  
جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا يقطع بلا وقوعه **فصل** في طول المسافة فابعد جليله من المسافة النائية في

مطلان

قولہ

أن المراد

في التوجيه التي تتغير بها المقام **الانفعال** لشدائنا هو ونوع الارتياب في الانفعال في جانب  
الاشكال المذكور ان عدم الارتياب من الجميع على تقدير التغليب منقطع به في احوال كثيرة كقول  
في الاستقبال وهو المعبر في استعمال لفظ ان ملا اشكال وهذا الجواب مع انقضاء ما ذكره  
برد عليه ان التغليب يصير لفعولان المتعدي لارتباب بعده في فعلين متباينين كان في  
احتمال وجه الارتياب وعدمه في الاستقبال ان لم يجد الارتياب في الاحتمال من الاستقبال  
كما هو عليه في الجائز والاحتمال **وهو** ذلك لعدم ولا لكان على البعض فيتمتع له لان احد الطرفين  
الذي هو مدلوله يستلزم فلا يستلزم منه الا ان كان من هذا التغليب لا يجوز في غير كان من  
الافعال الخاصة كقوله مثلا لان الانتقال الذي هو مدلوله لا يلزم من جهة حتى يتم في الدلالة  
على الزمان ثم لو اقتصر في التغليب على مجرد كان من الاحداث المحتملة لزم ان يتأكد ما في  
ذلك **افعالها** لا يخلص عن هذا الاشكال وذلك لان اللازم من توجيه التغليب على التغير  
السابق لكون الرطب مقطوعا بعده لا كونه مستلزما للقطع بعده حتى يات من تنزل الى منزله **المتعلق**  
بوجه فحين ان يبرز التغليب على وجه يصير به الشرط مشكوكا كما قدرة متباعدة في وصف مبرم  
عليها السلام بالطاعة والانتقاد كآثارها من احوالها ملتبس في افعالهم وافعالهم دون النبا والنا  
الافعال والادمان او لتعود في ملتصقة تغليبان احد مما ذكره وهو التغليب **فان**  
العود او غلبه فيما على شعاع انباءه والكت تغليب المصالح الذي هو شعوب في خطاب عليهم **ومن**  
تغليب المحاط على النفا من خواص وزيد فعلمنا **فان** كل من نتم قوم محله من هذا التغليب  
اعني تغليب المحاط على النفا من خواص فلما واقر وعنه قلت ان هو نوع من التغليب على جهة **وهو**  
ان الغيبة والخطاب منك قد اجتمعا في شيء واحد فان لعمري لما حل على انتم اجمع فيه فليس هو  
نوع من التغليب على وجه وذلك لان الغيبة والخطاب منك قد اجتمعا في شيء واحد فان  
القوم لما حل على انتم اجمع فيه جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومنه وجه وضاه وجه الخطاب  
من حيث الكاد بالجهاد **وانما** تغليب جانب الدلالة على جانب الخنوع واللفظ هناك تغليب

في الخيال المذكور اعني قول ان العلم  
هو في ذاته زيادة



الخطاب في الغيبة ومما تليق بالخطاب على غائب الغرض واضح وهو جمع من هواك  
 من المتكلمين غيرهم الطمان لفظ غير يتناول غير المتكلم من الوجه فان نظرنا الى لوازمه  
 باول التعلق الاخرى من حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع عتبت فيه الخطاب على  
 كان في تعلقه بتعليقه <sup>الغيباء على غيرهم بعد اجتماع</sup>  
 ما يصلح اصلا ان يكون مخاطبا كما يجعل ولا صالحا للخطاب عن غير وقد استبرأ من ذلك  
 في قوله يدرك فيه **واعلم** ان خصوصية لفظ الواو والظن لا مدخل لانه اجتماع  
 المتكلمين في غير الغيبة في كل ارض من الارض ان في ذلك لاختصاص لفظ الغيبة  
 لا متنازع ان مخاطبة كلام واحد ان من غير عطف كما في قوله انك انت بدوانت  
 باعز وجلان بعد فاصلان وهو كسازيد وعمر **وهو** او نتيه او جمع كما في قوله انتا و  
 وماز يدان وماز يدون فان قلت قوله لم يخلو صفة جمع نحو زان مخاطبة متعدد من  
 غير تليق فقلت الكاف في قوله وماز يدان في الخطاب فلا يصح ان يكون معاني عن جند الخطاب  
 والاعتداد بالخطاب في كلام واحد كدعاء او كرم العطف وغيره لان لفظك متعلق  
 خلق لا بقوله اعبدوا وذلك لان لفظ لا يجوز ان يكون للترجي من المكمل كما حال عليه  
 ولا من مخاطب لا بل لبيان من لم يستجب لرجاء التقوى بل لرجاء التوبة واذا اتفق  
 بكنكم فقد جعل لعل في مستغفار لا راو وبتسريها بالترجي بمعنى الظن اي رتقا المحبوب  
 لي لفظ لعل خبيث في هذا المعنى في هذا المعنى بخصوصه لعلته استعمالا فيه دون الاستشاق  
 الذي هو ارتقاء المحبوب او سئل فيها بما لا يرسل لان التزجي بذلك المحبوب سبيلهم <sup>الان</sup>  
 كما في قول ما خلتكم ومن فكلكم مريدكم ومنهم التقوى ومنهم من كان مستغفار غيبية  
 حال فانتم بالتسليم اليهم في ان خلقهم واقدارهم على التقوى ونصب لعل له واعى لها والزواج  
 عن تركها فصار بذلك وجه دياره من علمها كمال التزجي بالسكس الى التمسك المرفوع  
 القاهر على المرفوع وتذكر مع رجاء وجوده منه وقيل من سئل في الغاية بما زاد وول كثر  
 فلا يلزم الاستكمال بهذه الوجه لا في لعل واجعلت متعلقة بقوله اعبدوا كما يستدبر

تليق بالخطاب  
 لعلته  
 في كل موضع  
 تليق بالخطاب

بـ الخطبة السليمة **بما** قد دون وموجع لا معام من نفسها ازواجها بعد التعديل  
 صرح به الكفا دون المتنازع ثم تنول قدوة لشارح وموجع كل من الانعام ازواجها  
 وان كان يصح بر جميع المنفعة وخلق الانعام ازواجها الى كسرها الامتنان كبر  
 عليهم كما ينبغي كنه لا يقتض كون الخطاب في تذكروكم خاصا بهم بل سائر الكلام وفائدة  
 النظم على فضا العموم في الخطاب في ذلك انه تذكروكم كسرها من حيث الكثرة  
 والابناء وتذكروكم في الانعام بضم صرح بان ذلك الصمد ميسر الكثرة ومعدنه فاذي  
 يتهمد بالذوال اسم والطبع الحقيق ان يكونها من متا ومعدنا للتكثير والبقاء يتناول  
 اجنبين معا والالكان المناسبة في تذكروكم البيان على ذكر الانعام لا من  
 به طوقه ارواجا ولا يعلق له خلق الانعام فالاول ان يحار هذا التعديل وكلها  
 عاما ولا يحد في اختيار عموم جعل خلق الانعام ازواجها منفعة راجعة الى كسرها  
 قبل حكمهم ازواجها وخلق لهم من الانعام ازواجها كثرهم واياها في هذا التعديل واما  
 الكثرة في صل ان في خلق الانعام ازواجها كثرها بالتسلسل والبقاء كما في خلق الكثر  
 كذا كسرها ذلك واما ان خلق الانعام على منتهى الصفا لما فدها انما مؤنفة خالصة  
 لكسرها صمد علم من مساى كلام وصرح به في مواضع **الاول** ومنه عطف ما وقع بوجه  
 مخصوص على ما وقع بغيره هذا جعل هذا نوعا من التعليل على وجه والاول وارجح  
 في تعليل الاكثر على الاقل من غير ما في ذلك كونه في نسبة وصف يخص بكثرة الجمع  
 كما في تفتقرون وقد يكون في اطلاق لفظ كسرها لاكثر على الجمع كما في قوله تعالى ما تدعونهم  
 فان اكثر جنس العمل بزاو لا بدى فافهم ان يدعى كسرها لاكثر وقد اطلق على  
 الجمع ولكن ان جعل راجعا الى تليق الاكثر من جنس على قوله في النسبة فان ذلك  
 يكون في النسبة الاسنادية كما في تفتقرون يكون في النسبة السلفية فان تقدم الاكثر  
 واقع على اكثر افراد جنس العمل وقد جعل واقع على الجمع تليقا بغيره عفا قدمه

افراد

ازواجهم

تليق















فما يرد في كماله في باب المبدأ هو قد الح في بعض النسخ الباء الاصل في منابط وجوه اوله في نظاير  
 ما يدل على اختيار ذلك الاول وبالجملة ليس المستعمل ما قبلها متشابهها كما يتوهم من قوله لانهم كوزون  
 وقد صرحوا بالان ذلك لا يتبع فيما يرد من عدم هو الاطلاق وسيدكر عن قريب ما يدل على ان  
 كون المسند اليه نكر والمند معرفة اذا خصص كبرية صح وانست تعلم ان من هذا التخصيص منقول  
 قبل قوله مررت برجل فصل منه ابون على من سبويه نحو واصطلاحه كما ان تغيير بعض  
 الالفاظ باراء بعض النسخ في بعض من غير ان يراى مشاكل مناسبة كذا في بعض الاصطلاحات  
 الا ان الغالب فيها رعاية التماسات واعتبار المرحلات فالجزم بين مفعول المسند و  
 اضافته ووصفه فرق معنوي لا الفعل بسند اوله ثم يتبدل بمولانا و الا هم بضاف وبوصف  
 اوله ثم بسند ثانيا فنال يتبدل بسند و من هنا استندوا في تقييد فارد بالتبعية على الوزن بسند والهم  
 واما تخصيص احد الاسمين باحد المتعينين فباعتبار ان الفعل بحسب اصله وضعه يدل على مطلق  
 والتبعية بنسبه واما الالهم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص  
 بنسبه وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما  
 تعمل في استعمالها على معنى الفعل **وهو** بهذا استعمل في الابضاح قد صرح في الابضاح او لا بعلومية  
 اللزوم مطلقا سواء كان مفعول المسند بالاضافة او غير قال واما قوله فلا فان السامع اما حكما  
 على امر معلوم له بطريق من طرق التوفيق بامر آخر معلوم له كذلك في فالتح اذا كان لا يحل في شيء اذ  
 و هو يؤيد بعبارة وانه لا يوفق انه اخوه و اردت ان تعرفه انه اخوه فتقول في بداخله  
 عوف ان لا اخ ولم يوفق ان زيدا اخوه او لم يوفق ان لا اخا أصلا وان يوفق ان لا اخا في الجملة و اردت  
 ان تقييد عنون فقلت فوكل زيدا اما اذ لم يوفق ان لا اخا فلا يقال في كل امتناع الحكم بالتبعية  
 على من لا يوفق الحاط اصلا من كلامه و قد ثبت اما اوله فلا يقال في المسند اذا كان موقفا بالاضافة  
 لم يكن مفعولا لشيء منافي لذلك الاطلاق واما ثانيا فلا يقال في فرق بين المضاف واذا وقع مسندا  
 اليه ولم يرد به مفعول مخصوص لم يكن مفعولا لشيء الحاط اصلا بل يابعد بوجه ما خلا مع الحكم على التبعية

و ما يرد في كماله في باب المبدأ هو قد الح في بعض النسخ الباء الاصل في منابط وجوه اوله في نظاير

و منه او اذ وقع في باب المبدأ هو قد الح في بعض النسخ الباء الاصل في منابط وجوه اوله في نظاير

لان معنى المضاف مسند المندوم المندوم

ثبت

بالتبعية وقد تعدى الشارح لجمع بين كلاميه بان الاول ناظر الى ما تنطبقه الاضافة بحسب اصل وضعها  
 و ان ال ملحقين عليهما في الاستعمال و امتنع بانقل من ثم الالهم وحاصل ان غلام زيد وان كان  
 اصل وضع الاضافة لظلم موهوب باعتبار ذلك النسب المخصوصه حتى لو كان له علمان فلا بد ان يشار  
 به الى غلام لانه مخصصه لزيد لكونه اعظم علمانه او استهزم بكونه غلاما او لكونه موهوب ابي  
 بن المسلم والمحال و بالجملة ان يكون بوجه اطلاق الملقب بالبدون غمغ و لكن قد  
 يقال في غلام زيد من غير اشتان واحد معين وذلك كما ان ذا الالهم في اصل الوضع لو  
 معين في سنن الانسان الى معين كان في قوله ولقد امر على الالهم بسبني وذلك على خلاف وجه  
 و ان زيان اصطلاح على الكمال فاستغنى لهذا المثال وهو ان الاضافة الى المفعول انما هي  
 المضاف في من السامع كما ان الالهم اشان الى حضور موقوفه يا فتية بناء على ما حققت من  
 التوفيق فكلما قصد بالتوفيق بالالهم تارة فرد ومخصصا واخرى مخصصة وتارة  
 كبحر انما من حيث هو موهوب واما من حيث وجهه انما في ضمن جميع افرادها او بعضها  
 كما مر ذلك بقصد المضاف الى الموقوف تارة فرد ومخصصا واخرى مخصصة كقولك غلام  
 زيدا و علمانه اشان الى واحد معين او جماعة معينة فيكون المضاف في موهوبه اذ خارجا  
 ونقصه بان كبحر انما من حيث هو كما في كقولك ماء السند يا فتية من ماء الدور  
 واما من حيث وجهه واما في ضمن جميع افرادها موقفا كان المضاف او جمعا كقولك في زيدا  
 قاعا و عيسى احرار او في بعضها كقولك غلام زيدا اذ المشرية الى احد بعينه و يكون المضاف  
 ح موهوبا واد منيا فالاف ام الاربعه اعني كخارجي و توفيق كبحر الاستخوان والهدى  
 جارية في المضاف الى الموقوف على نحو جارياتها في الموقوف بالالهم والموهوب فظهر ان كقولك غلام زيد  
 قد قصد به كبحر في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى كما شئت في المؤدى وان كان معنى  
 الجنس الى الاشان الى حضور كبحر في ضمن السامع باتباعه على حاله كما في الموقوف بالالهم كبحر  
 الموهوب الذي من كان قبل فرد من افراد الموهوب فلا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيدا فوكل

اشان الى الموهوب الاول

الندم



معلوم بالماضي بطريقين من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان احدا اصلا لان المسند في  
 الحقيقة من مذهب الجبر ليس هو معلوم له في اللغة وان لم يعرف ان هناك انما موصوفة  
 كانه قيل زيد مصنف هذا المصنف كل الحاضر في ذلك على ان لا يعرف ان له اخا فان المصنف  
 هو تلك الذات الموصوفة بالافضل والمقصود ان لا يكون له اخا فزيد ولا يراد به  
 في ضمن قول لا بعينه او لا حاصل الحكم عليه بانه زيد وكان هذا هو المراد من قوله لا يستلزم الحكم بالقياس  
 على من لا يعرف الحاصل اصلا ثم قد يصعب الجبر والاشكوا من مبالغة كانه في قول المطلق زيد وهذا  
 يظهر ان ما ذكره صاحب الكفاية في قول كل نظروا وجهه ان المناسب لذلك السؤال ان يقال  
 في جوابه ان باب زيد لا في كل قطعت ان انما قد تباين فانت بنوك من هو تظن ان يبين  
 عندك بان حكم عليه بانه زيد او غيرهما وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والخبر لراي الى  
 التباين عن وجهه كما هو المتصور وهو مذهب سيبويه في كون السؤال عن معين حكم عليه بـ  
 احدهما بالتأنيب كانه مثل زيد بالناس ام في وال غير ذلك كنه احصاه في العبارة فوضع كلامه  
 موضع تلك الخصوصيات التي يطلب ان حكم على احدهما بعينه بالتأنيب والسائل بذلك السؤال  
 يطلب كما يكون التأنيب مكمولا به والخصوصية كنه يحكموا عليها فلا يطابقه الا ان يقال رد ذلك  
 نعم ان جعل الخبر مبتدأ ومن جرح مقدم عليه لبقية الاستثناء كما هو مذهب غير سيبويه  
 كما ان المطالب بالسؤال كما يكون التأنيب فيه مكمولا عليه والخصوصية مكمولا به فلا يطابقه الا ان يقال  
 التأنيب زيد كمن في السؤال على هذا المعنى ويراى كقولك على ذلك الوجه يجوز عن المقصود الذي هو  
 ايراد نظير لقوله واولئك هم المفلحون على تقدير الحمد لان المفلح فيه وقع مكمولا به والكل  
 ان هذا الظاهر ما صدر عن من صدر به الامثل ونظمه ابتداء غيره فليدركه فليدركه فليدركه  
 واستدراجا منه ان السامع قد نبت على فصله ولم يثبت فقال فيما جرحه من الكلام على  
 الكفاية في قول من التأنيب معنى اريد اناس لم يروا غير ما فينبغي ان يارب زيد ان  
 يستعمل زيد ليكون على وفق السؤال فلما انتقض بقوله قام زيد في جواب من قام ولم يدر ان التأنيب

المعلوم

فان كان في خبره ما لا يوافق عليه  
 فان كان في خبره ما لا يوافق عليه

الغاية من قام زيد هو المطابقة للفظ بحيث كان السؤال جملة اسمية واولى المطابقة  
 المعنوية التي حكم عليها انما وجوب رعايتها في كونه احوك زيد وزيد الساتر  
 زيد حيث قالوا اني نعم وعلم على ما يتصور ان الحاصل طالع الحكم عليه حيث قال ما لم يمتنع  
 بعد ما فصل من المعنى واذا تأملت بالحواء على كل امرئ على من قول الخبرين لا يجوز تقديم خبر  
 على المبتدأ اذا كانا مرفعين محالين بها قدمت في المبتدأ واما المطابقة للفظ فانه  
 استخار على ما قد حصلنا حصولا بين من قام وما يجب به وان كانت موصوفة  
 وفيه نظر اما لا ظان المحل في زيد ان كان هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم على  
 هو المتصور فان كان اسم الجبر موضوعا للماضي من حيث كان ما جله للمعنى في  
 الحرف جارا بعينه في كونه اكثر ويصير متقوصا به وان كان موضوعا للماضي بقيد الموصوف  
 اني مفهوم فردا منها فذلك بل هو ما ذكر لان هذا المصنف اذا اخذ زيد واخبره انه لم يكن  
 فزاد في الاصل على هذا المصنف اني مفهوم فردا منه فلا يكون تحدا بزيد ومنه خبره في القول  
 بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحادا بسيما افراد به فمخالفة من باب  
 التباين العارض بالمعروض اني مفهوم فرد من الانسان مثلا باصديق عليه فان الجموع في الحكم  
 هو الاول وبل من الاختصار كما عرفت دون ان يكون بطلانه لانه ان كان زيد  
 فلا محل لثبته وان كان غير لم يصح الاجاب في زيد ان يثبت نفس الامر واما ثانيا فلا يلزم  
 صدق فرد من الانسان على زيد في كونه اكثر من صدق ما عليه الانسان عليه وبل من  
 الاختصار ثانيا واما ثالثا فلا يلزم من اتصاف الصدق واكل الاتحاد والاختصار بغير ذلك  
 ان لا يصدق عام على خاص صلا فبطل العموم مطلقا ومن وجهه وحل السببه ان الاتحاد  
 الوجود الخارجي لا يثبت اتحاد الماهية في امرها ولا في ذاتها فان تجد اصدعها بالاقوال  
 ورابع فكل من منع كل واحد من السببه حصة منه كما جوب ان بالنسبة الى نواته والاولى ان  
 يوصل مثال هذه المباحث فانما تقدم في هذه الصلوات فصولا وان يقال فانما زاد به الامير قصد

في قوله اني نعم وعلم على ما يتصور  
 في قوله اني نعم وعلم على ما يتصور  
 في قوله اني نعم وعلم على ما يتصور  
 في قوله اني نعم وعلم على ما يتصور







فقر قلب اذا عند الحمل كونه غير زيدا وفقر يقين اذا تردد منها معال <sup>المبطل</sup>  
 لا عود وكذا قول في قول زيدا قول وعود في قول مدامو ثم لا يتصور في نفس الاشمل  
 فقر الافراد لا يتناع ان يستند كونهم مشتركة كما بين هذا وغيره وكذا في الاخ والمطلوب  
 المهور ومن مشترك بين زيد وغيره وتلك ايراد ان التوفيق الهدي باللام وما في حكمه  
 لا يستند الفقر كما يفيد التوفيق الهدي فلا يكون توفيق الهدي طريقا من الطرق <sup>المطلوب</sup>  
 الدال على الفقر فاذا قصد في المهور فقره على غيره فلا بد ان يدل على خلافه كجس  
 يدل على فقره اذا قل على الاستواء كما في فلا حاجة معه الى طريق آخر برتبة كمال  
 ذكر ما قول المهور والتمتع فبغير فقره كجس فبغيره واما قوله وعود فوجه صحته ان يراد به عدم  
 الحكم اي عدم الفقر عما شانه ذكر فلا يفتل في المهور فقره والعدم به لكل المعنى وموضع  
 هذا الكلام في معنى مستدر كفي البيان <sup>قطعا</sup> ومثل هذا الاختصاص لا يقال له الفقر  
 في الاطلاق اختصاص زيد بالمخاطبة في مثل انت زيد وان كان وانما في الواقع كنهه في  
 هذا المقام غير مقصود بالتمام ولا مدلول عليه به فكيف يتوهم ان يفسر فقره في الاطلاق  
<sup>فقد</sup> لان اجزائي كجس لا يكون محمولا البتة فان زيدا امثلا ذات متساوية يتفرع منها بيان  
 كلية لكل من عليه ولا يخل موعلي كجس منها فلهذا يكون الرجوع الى الفقرة السليمة واما سلب زيد  
 بما عداه فهو صحيح لكنه ليس كل حقيقة وما وقع في بعض كتب الميزان من ان اجزائي كجس  
 على واحد دون كجس في كلام ظاهر في عدم نوم كجس من الخاف ان الجمل الواقعة خبر مستداه  
 ان يكون انت زيد لان كجس لا يختص بان الدليل الاول على ذلك من استراكل لفظ كجس  
 بين ما يقابل الانتا وبين خبر المبتداه كما ذكرنا واما الدليل الثاني فلم يترفع ان خبر المبتداه  
 يجب ان يكون ثابتا للمبتداه على معنى ان يجب ان يكون نسبتا اليه موقفة موجبة لبيان  
 ان هذا الوجه يقتضيه الكلام اخري والتفنية الموجبة بل ريدانه يجب ان يميز نسبتا للمبتداه  
 بالنسبة سواء كانت موقفة او موقوفة او مشككة فيها فبذلك في ذلك الخلاف في نحو قولك زيدا

في قوله انت زيد

قوله

ازيد عندك اذ قد من ازيد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي  
 ان يتناع فيه لان المبتداه انما ذكر لبيان بطرس من العوارض حال من احواله وزياد  
 بوجه من الوجوه حكم من احواله وهذا فرق بين ضرب زيد وزياد بوجه من الوجوه  
 زيد في الاول مفعول به والتمتع مبتداه مع ان فعل الفعل واقع عليه في الصورة من الجمل  
 ذكر في الاول بيان ما وقع عليه الفعل في الثانية ليستند اليه حال من احواله وحكم من احواله  
 ولذا لم يصرحوا بان زيد ابو من مطلق معناه زيد مطلق الاب ومثل هذا فتقول معنى  
 الانشائية طابا كان او غير وان كان طابا موعلا كنهه قائم بالطلب والمنشائية فان قلت  
 ان زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالتمتع وليس بالامن احوال زيد الا باعتبار نقله به  
 او كونه متولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ وقوعه خبرا عنه من  
 الخشية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او متولا في حقه وذكر لا على معنى الحكمية بل على  
 معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه  
 بالمبتداه معنى اخر لاستفاد من قولك اضرب زيدا وانما عمن احتمال الصدق  
 والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالا لهما بحسب المعنى الثاني وظاهر ما قرنا ان  
 تقدير المفعول في الانشائية الواقعة اخبارا للمبتداه في مثل قوله زيد بل انت لا جازي  
 وقولهم اما زيد فاخر به ليس تقسفا على التواعد العربية بل موعلا بتفضيه بلك التواعد  
 نعم من لا يلتفت اليها ولا يفرق بين اضرب زيدا وزياد اضربه بحسب المعنى  
 فانه يعين تقسفا محضا قال بعض النحاة ان ما وجب في الجملة التي وقعت صلة  
 او صفة كونها خبرية لانك انما جئت بالصلة والصفة لتعرف المخاطبة الموصولة والموصولة  
 من حيث انصافها بمضمون الصلة والصفة فوجب ان يكونا جملتين متفهمتين  
 فكذلك المعلوم للمخاطبة حصوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية ومنه من الجمل الخبرية انما  
 كعبت في اخواتها والطلبية لا موعلا فانه لا يفرق في المخاطبة حصول مضمونها الا بعد



55

برای اطلاع و اقدام

النوع ٩

و قد بلغ من الخوف والاضطراب ما لم يكن معه من  
المرض والضعف

او عبارتند از

بامله

شستن من عدم ظهور در دو



الاسماء والاسماء انما لا يمتد في الحقة ولا في الشكل ان من هذه الصفة للصفة المتطابقة الفعل ومثله  
 عند معرفة تامل في ذلك لان الكلام في احوال معلوك الفعل من ذلك وفردنا وتعدى الاز  
 احوال الفعل وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول قبل الفعل والعكس وايضا قوله فيما بعد  
 فماذا لم يذكر متعلق بالمفعول ون الفعل **فقط** ومن هذا اني وما ذكر من ان تلبس بالمفعول  
 من جهة وقوعه عليه صرح به في الايضاح يعلم ان مراده بالمفعول هو المفعول وانما يخص  
 البحث في حذف المفعول لقوله من الفاعل في كونه من مفعول الفعل وايضا كونه في  
 كونه متعلقه واما احوال غيره من الفاعل وسائر المتعلقات فيعلم بالجملة **فقط** في  
 كلامه من ان تلبس له اعطاء غير الدناير ولو قيل يكون كلاما مع من ان تلبس له اعطاء  
 ولا يدرى ما مطلقه لكان احسن لما لا يخفى **فقط** لاننا ان افاد النعم في افراد الفعل  
 كون البعض يتوحد لفاعله او متعلقه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يتغير عموم افراد الفعل  
 وضوضها ولا متعلقه من وقع عليه فكيف يتبعان **فقط** ان قيد الاطلاق ليس مذكورا في  
 كلام السكاك بل بما رآه من هذا او القصد ان نفس الفعل تنزل المتعدى منزلة اللزوم و  
 يدل على قطع النظر عن المتعلق بالمفعول ولا يدل على قطع النظر عن اعتبار عموم افراد الفعل  
 او خصوصها ووجه فلا اعتراض على كونه نعم ان المصروف قيد الاطلاق وفرض ما نقله الساج  
 وحل كلام السكاك على ذلك فانه عليه السلام انما طامه اتم الاعتذار المذكور في السراج  
 ركب كنه لغا ان المعنى عند ارباب البلاغة طامه هو المتعلق المقصود للمعكم وما بينهم من  
 العيان ولا يكون مقصودا لا يقتضيه ولا يبعد من خواص لتركيبه وتداول السكاك  
 في عيش الحاصلة مثل ما سبق ال فتمك من التركيب ان زيدا مطلقا اذا سمعته  
 عن العارف في بيان الكلام من ان يكون مقصودا به نفس الشكل او رد الانكار وسنا  
 تركيبه في مطلق من ان يكون مجرد القصد الى الاخبار ومن نحو مطلق ترك  
 الحذف من ان يلزم ان يكون المطاوعة الاختصار ووجه في قصة من المتوق بان الحكم اولم

هذا مباحرا  
 معطو  
 كاه

اذ لم يكن يلحقا لا يمتد انما رما منهم من كلامه لانه غير مقصود فادام كل النعم في افراد الفعل مسترا  
 البعض والمقصود من كل ما يقتضيه عند الاطلاق الاعتذار ان يقال ان الحذف للعموم في افراد الفعل  
 هو الفعل عمومه المقام المحط به وذلك لاننا في كون البعض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير  
 المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون البعض عموم مقصودا وابتد الفعل بان مع مسودة المقام  
**فقط** ومن هنا يخرج وانما جعل الحذف في النعم كالاختصار انما هو من غير ما يقتضيه عند  
 البحث في الروايات افادة النعم في المفعول مع حذفه كصور من جعله صريحا ان يكون هناك قرينة  
 تدل على مفعول معين مدلول عام مثل ان يذكر في الكلام لفظا محذورا قد كان مثل ما يؤول  
 الى كل احد فلا شك ان النعم مسكتا ومن ذلك المنذر ولا دخل للمحذوف في حذفه بل الحذف هو الاختصار  
 والبيان ان يقصد العموم في المفعول يتوصل كونه الى تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك  
 قرينة تميز الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فتبين عدم ذلك كالمفعول في المقام  
 المخطئ الى تقديره عاما بما يدل ان تقديره خارج من كون هو وجه للاختصار وبين على الاقر  
 فالحذف في عدم ذكر المفعول من هذا الوجه مدخل في تقديره عاما وذلك في حذفه على الوجه الاول  
 فذلك حكموا بان حذف المفعول قد يكون نحو الاختصار قد يكون النعم مع الاختصار ولما لم يميز  
 عند ان وجه احد الوجهين على كونه انما هو على الام والتمكان على التوفيق **فقط** على ان تلبس  
 دقة اعتبر ما صار المتعلق بحسب الكلام انما يتبين اعتبار ان المفعول هو الابل والنعم متعلق  
 واحد ما يتناول الآتي وجلا ما ايضا في السراج ما صار جاعا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على  
 وادفع فقدر تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول الاوس الى ف والمعن فانها لو كانت  
 تدور ان ابدلها على تلبس البعض لكان الترم باقيا على حاله وصاحبا لمصاح نظا الى ان  
 المفعول هو النعم المضاف الى السها والمواش المضاف اليهم وكل واحد منهما يتناول الآتي فلو لم يدر  
 المفعول في الآية كيف المعنى هذا ان تلبس واوضح ذلك **فقط** فكان على المفسر ان يذكره بل كان  
 الاخر يمكن ان يقتضيه ان المصنف يذكره في الخطا الى الكثرة الى ما يتعلق به من التاكيد بوجه







واما قولهم قول قراء الذين بعده فبنا، على ان المفعول مطلق على مفعول الفعل بوساطة الروف  
 احكاما وكذلك السند قد يطلق على من لم يسأل الفاعل بغير المفعول. وقوله على نحو ما تقدم  
 تشبيه لقطع النظر عن التعلق بغير المفعول بقطع النظر عن التعلق به وعلى قدرنا كل استقام الكلام  
 والتمسك المرام من غير اشتبا، على ما زعم من امرنا وراعى في ذلك الباء، بها مفعولان بغير  
 واسطة ولا على التكرير والدوام متمكنا بما ورد من قولهم حدثنا بطام **هـ** وفي الاصل لا يجزى  
 حتى بطريق موهود كما اراد في الوطى واخوانه التثنية ما ورد في ما ورد في الفصل ونحوه  
 ايضا واما قولهم قولهم لنظام يزيد وزيد متصور على ان نظام فلا يحسن في الاصل لا يحسن  
 الاذيل من قرب **هـ** وهو غير حقيق بل اضاف في ذلك مطلق التعلق على ما يقتضيه الاضاف في قبحه  
 مثلا الصفة اما حقيقية واما اضافية وقد يطلق على ما يقتضيه من انما يقتضيه حقيق و  
 وذلك معنى مجازي والظاهر ان كخصيص لشيء بالشيء على معنى انه لا يتصور انما يقتضيه  
 قصر او كخصيصا حقيقيا لا حقيقية التخصيص المتأخر لا يستلزم ذلك شيئا من هذا الوجه عند  
 اطلاق التخصيص ما في معناه واما كخصيص الشيء بالشيء على معنى انه لا يتصور انما يقتضيه  
 من مجازي للتخصيص غير مناف للاستعمال وذلك من لفظ التخصيص الى ترتيبه في  
 تخصيص غير حقيق وان كان اخيرا حقيقيا متبا لا لاضافي ولذلك قال وهو غير حقيق على اضافي  
 نور وعليه ان التخصيص مطلقا من قبل الاضافات واجتياز الى التخصيص هو ان المراد بالاضاف  
 ما يكون بالاضافة لا يتصور على المقصود عليه ولا حقيق ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه فكلما  
 انما سماء اضافنا نظر الى ان التخصيص بالشيء بالتبعية الى بعض على وجه خاصه اضافية لاحتمال  
 في التعبير عنه بلحاظه الى اعتبار الاضافه والنسبة في العبار تكون قصره عليه ايضا اضافيا  
 الا ان الاضافي بهذا المعنى انما يتأمله المطلق الى في العبار **هـ** اجتنبي **هـ** نوعان قصر  
 الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وجه الاختلاف بينهما ان التخصيص انما يتصور بين  
 شيئين بينهما شبهة فاما ان يكون قصر التخصيص على الموصوف وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف

حقيق  
 بلام

هم

وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون  
 قصر التخصيص على الموصوف

على الموصوف **هـ** والمراد بالصفة المعنوية التي هي من قام بالصفة الصفة بهذا المعنى متمكنا من  
 في قوله وفي المعنوية التي هي من قام بالصفة الصفة بهذا المعنى متمكنا من  
 باب فتح الصرف مما لا يلزم **هـ** ما مع به اعيان ذات حيز من من حيث صفة في قولهم  
 زيد حصة فانه تابع بدل على معنى في ذات غير المتول ولا يدل على ذلك واحترز بغير التمول  
 الكلام في قولهم جازي القوم لهم **هـ** لتما دونها على العلم في قولهم جازي القوم لهم لان يقول  
 السند بالتعبير المذكور منها لا يتبين على العلم في الجنب من العلم لانه لا يدل على ذلك ومعنى فيها  
 واما التفسير المشهور فقد ادرج فيه العلم وطايره بما ورد من قولهم **هـ** وكذا بين المصنف والصفة  
 المعنوية التي هي في قوله واما المعنوية من معنى المعنوية فالظاهر لها شبهة اذا المعنى الاول هو  
 الامر انما قام بالتعبير كما علم والحق انه هو ذلك ما مع انما في كل الامر اليه كالحال **هـ** والاول  
 استدل لان لفظ المعنوية عليه كثر وايضا اعتبار المعنى كالحال في زيادة ذلك  
 قولهم جميع الامثلة **هـ** وقد نفى عنه اي بالمرجع الصفة الموصوف الى القوم من التخصيص في اقتراح  
 ان في وانما في لفظ والبيان ووجهه الى التخصيص مطلقا اعم وانما في لفظ المعنى والظاهر  
 لنا وله في التخصيص مقادير وقصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا سببا وادعاء، فهو قد وطأ الخلف  
 قصر عليها قصر حقيقيا حقيقيا كما مر **هـ** والفرق بين القصر الغير الحقيق والقصر الحقيق سببا  
 وادعاء، فبقى علينا في ذلك ان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا او عارضا  
 اعتبر في موهبة سببا بالصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المحاكاة على احد الا في المعنى في  
 الافراد والصفات والعرض وذلك السبب يقتضي عدم الاعتداد بغير الصفات وان كان بين  
 حقيق غير سبب لغيرها ما عدا تلك الصفة عنه وبقرطية اعتقاد المحاكاة على احد تلك الاغراض  
 وليس فيه عدم الاعتداد بغير الصفات بغيره ان سببا في جواز انصاف الموصوف بصفات  
 للصفة التي قصر الموصوف عليها وبهذا الاستعمال في النوني **هـ** فان المحاكاة اعتد اشتركة في  
 صفتين او اربعة اعتد اشتركة صفتين فيه ولو قبل اشتركة بين صفتين لم يجز **هـ** فقد خرج



عنه ما اذا اعتقد المحاكب ان وقع منه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ان  
 ما هو موصوف او موصوف **قوله** وهذا مما لا ينبغي ان المحاكب الما قبل لا يعتد انصف امر مع الصفات  
 كغيره في الصفات على منصف بل ينبغي اجتماعها فلا ينفرد كخصه من الصفات دون سائر الصفات  
 واذا لم يكن هذا التخصيص في افعالهم بل من صدق احد الذي ذكره الله اذا اراد به المعنى في  
 على امر موجود خارج عن المحرود وكذا الكلام في البورق فان كخصه صفه بامر دون سائر الامور  
 يقتضي ان يعتد المحاكب انتم الكاين مع الامور وهذا مما لا ينبغي في الصفات المعبرة عرفا  
 فلا يكون كخصه صفه بامر دون سائر الامور وانما لا يلزم صدق احد على امر موجود خارج  
 عن المحرود ونس على ذلك ما عداه وحاصل هذا القول انما هو ان المحرود لا ينفرد بكونه  
 ودون انما هو ان من الواو والاشرف والجمع ولا يسم انه يدخل في تسميه كخصه قوله لانه  
 كخصه من صفه دون سائر الصفات او كخصه صفه بامر دون سائر الامور فلما التخصيص  
 بالمعنى الذي ذكره في غير واقع لا يتناء على لا يوجد اصلا وقصه كخصه صفه بامر دون  
 دون سائر الصفات معناه ان يثبت الحكم على الصفه لئلا في الامر وسماو سائر الكاين  
 بغيره عنه وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفه اذ لا ج حقيقيا وهو موجود وقطعا حقيقيا  
 او اذ عا و كلاً مما موجودا في العالم ووقع التخصيص بذلك المعنى المذكور انما هو التخصيص  
 بكونه مطلقا فالاول ان يورد هذا الدال ابتداء بجهة على القصر كخصه ثم ياتي بما ذكره  
**قوله** ويمكن ان يثبت عنه انما قال يمكن ان يخلو في الظاهر انما هو ان لا يثبت ان يثبت  
 عليه من التسميه في الواقع نظا بوجه الغامات **قوله** الا يري ان ليس معنى جاء في قوله لا يري  
 انه لم يكن في غير المعنى مثل ما كان من زيارته اذا قصد هذا المعنى كان الانسان لا يري في الكلام ما  
 يكون ظاهر ان القصر لا ينفرد بكونه كخصه بوجه ما هو موجودا في العالم وانما هو كخصه في الواقع  
 ظاهر في من ياتي به صحا وهو كخصه في التسميه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 ان طريق التسميه لا ينفرد بكونه كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي

اذا كان ادعائيا وكذا التخصيص  
 بامر دون سائر الامور معناه  
 ان يثبت الحكم على الصفه لئلا في  
 الامر وسماو سائر الكاين  
 بغيره عنه وهذا المعنى حاصل  
 في قصر الموصوف على الصفه  
 اذ لا ج حقيقيا وهو موجود  
 وقطعا حقيقيا

زيد

فهو انفراد القصر والقبيل ان يثبت فيهم النزاع كما هو معناه ما جاء في احد من هؤلاء الزيد  
 وتبادر منه الى التسميه انما هو زيد من بينهم بهذا الحكم المعنى المعنى وهذا المعنى عام بينه اعاد  
 قلت انما جاء في زيارته كخصه في التسميه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 زيد بغيره كخصه في المعنى كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 العطف بما كان لا في صفه القصر كما كخصه وان كان عين قوله ما جاء في الا زيدا فلا ينفرد بكونه  
 في قصر الا زيدا كما كخصه في صفه القصر طريق التسميه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 وفي هذا الكلام اشار الى ان ما في التسميه في المعنى كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 التسميه في المعنى كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 لا يتناء على ما كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 واجتماع ما كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 قلنا ان مع ذلك في الخارج كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 بانتماض التسميه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 ان في التسميه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 معنى التسميه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 ذلك في التسميه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 كما لا يخفى **قوله** والنس ما هو من هذه المناسبات انما هو ما قيلت **قوله** وانما في قصر القصرين فالصواب ان يكون  
 والخطا في كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 صوابا وانما هو من هذه المناسبات انما هو ما قيلت **قوله** وانما في قصر القصرين فالصواب ان يكون  
 بالصواب او الخطا في كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 عبارة عن كخصه في الواقع كخصه في المعنى كخصه بوجه الذوق السليم والاشهد ان ياتي  
 صوابا وانما هو من هذه المناسبات انما هو ما قيلت **قوله** وانما في قصر القصرين فالصواب ان يكون

معنى

صحا

ان يثبت



لكنه الشبهة عليه دليل القبح من حيث تعدد كنهه ولو حكم بفسادها في الوجود لكان حاكما بوقوعها معا  
 او بعدم وقوعها معا فالقول بان الحائط في قعر النعيق حكم حاكما مشوبا بفساد خطا، خطا، بل هو حكم  
 حاكما مشوبا بمتروك من امرين احدهما واقع والاخر على حاله والنعيق بالنعيق متروك بفساد ووقع  
 تردده بتعيق ما هو الواقع **وهو** ودلالة التلاوة الباقية بالوضع هذه التلاوة وان دللت بالوضع على  
 التمر الا ان احواله من كونه اقرا او قليا او تعسا انما يستفاد منها مجموعة المقام وهي مقصودة  
 في هذا المقام دون ما يستفاد منها في الوضع **وهو** ولكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله  
 من كلمات النبي انما كل وكان الاحسن دون ان يقول وكان الاحسن لمصدر شأ على النبي  
 من اطلاق المتروك من قضا صرحا واذل كلمات النبي فما ذكره المصنف الا ان الاحسن  
 ان يصرح **بما** والتعيق يجوز بفساد في العز والاحسن الاحتمال ان يقال وهو ياتي من باب  
 النقص دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فلو الا ان هذا الاحتمال مبرور ان قوله  
 لا يرد على ان المقام مقام تخفيف فكان التعليل حسنا الا ان التعليل لا يبرهن خفا  
 احسن **وهو** وشرط جامع المقام الثالث ان لا يكون الوصف محضا بالوصف متدا في قعر الصفة  
 على الوصف قد غاص عليه قعر الموصوف على الصفة فبما ان طرعا جملة النبي بلا العاطفة بل بقرينة  
 ان لا يكون الموصوف في نفسه محضا بتلك الصفة فلا يجوز او لا يحسن ان يقال انما المتعيق يبرهن  
 مناج الله لا طريق البعد **وهو** من الاحكام التي جعلها الحائط يتوكل على قعر النعيق  
 اجمل والامكار في كل واحد من الايات والنز في قعر الاخر او يكون مكان النبي قعر او اما قعر  
 النعيق فينبغي اجمل في الايات والنبي ما قبل من انكاره **وهو** مستعمل في التماثروا  
 نحو محمد الرسول **وهو** قال صاحب الكفا في المعجم وما محمد الرسول **وهو** قد خلت من قبل الرسول  
 فبذلك لا يجوز ان اتباعهم بقوا متعيقين بدنيهم بعد خلوهم فبذلك ان يتوكلوا بدنيهم  
 بعد خلوهم لان الفرض من بونه الرسول تليق الرسالة والرسالة لا يجوز ان يتوكلوا بعد خلوهم  
 فبذلك استواء ان منعه الفرض هو الوصف على قد خلت انهم يتوكلوا بعد خلوهم استواء من قبل الرسول

الرسول في بناء دونه ووجود التعليل بعد خلوه فالنعيق تليق وبنيه نظرون من الانكار وقد خلت  
 بما زنت عليه من الجملة الشرطية التي قوله تعالى ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم **وهو** لا ينعقد  
 القائل ان الرسول لا يكون شرا مع امر الحائطين على عود الرسالة فانما كانت في اثر من الحائط  
 بمنزلة المتروك في هذا المثال هو حال المتكلم مع حال الحائط في المثال الباقية حال الحائط في المثال **وهو**  
 لمرحلة صارت المحتاج على ان نعقد افراد معنى الذي سماه المصنف قعر بعض بناء على كونه من  
 ان النكار في الحائطين وبقية على ان قطعهم يكون صادقين مما لا ينبغي ان يصدق على العاقل  
 ما به امرهم ان يكونوا من دون بين الصدق والكذب في الوفا حال الدرس بهذا السبيل لا يخفى  
 ان صلح الرسول يكون صادقين معناه انهم فاطمون بكونهم صادقين في نفس الامر لا يكون  
 صادقين عند النكار كما اذا اريد ان يثبتوا على ان قطعهم بصدقهم مما لا ينبغي وان غاية امرهم  
 ان يترددوا بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغي انكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر  
 او كما بين فيه مع لا يبرهن ان سببه عالم هذه بظاهر حال المدعي او ليس بظاهر حاله ان يتردد في صدقه  
 وكذبه في نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردده في كونه صادقا عند الاحكام او كما بينا عند  
 قوله عندنا حين كان من الكلام ينبغي ان يتردد في صدقه بكونه نفس الامر كما بينا في المدعي  
 في صدقه وكذبه عندنا مع تبصير المدعي في نظام الكلام مستكرا في المقصود انهم مدعون ينبغي  
 ان تنقسم واعلم ما هو حال المدعي **واعلم** ان بيان الحالك هكذا انما هو في دعوى المدعي في الرسالة  
 عندنا بين الصدق والكذب يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى من نفسه عندنا مقصودا من على الكذب  
 لا تجاوزونه الى حق كما تدعون فتقوله عندنا ليس بظاهر المدعي او لا طائل منه واذا جعل محولا  
 لهم كان التردد مشوبا بالانكسار الى سبب كاشف عن صدق المدعي والكذب الحقيقى لنا  
 متردد من سكونه صادقين وكذا في بين بل في جازمون بانكم كاذبون ومع تبصير التبيين  
 بظاهر حال المدعي لان ظاهر حاله ان يتردد في صدقه وكذبه ويظهر على منرا المعنى غاية الانطباع  
 قول بل انتم عندنا مقصودون على الكذب فالظاهر من بيان التبيين ما ذكره بعضهم ان انما جعل قعر افراد



على ان الحكم اذا اعتقد ان الحالف اعتد تردد وكان ان يسكن مدبر من القمنا كاعتقدا  
ان الرسل اعتقدوا كونهم عند الكفار وادبر من بين الصدق والكذب في موطن حال المدعي البتة  
كونه وادبر بين الصدق والكذب عند المدعي ففصر وم على معنى ان يدبر بين عندنا وبين الصدق  
والكذب في زمانه ودينه في ذلك بل انتم عندنا مقصودون على الكذب بل ان نقول انما جعلنا  
نبا على ان الرسل تردد دون ان انهم كاذبون عند الكفار واكاذبون عندهم كما هو ظاهر حال  
المؤمنين كونه متردد بين كونه منزها وكاذبا عند الكافرين وعلى هذا يكون قوله عندنا  
محمولا على الصدق والكذب فيكون التشبيه ظاهرا كذا يكون عندنا في قوله بل انتم عندنا  
على الكذب محمولا على الكذب في نفس الظاهر فالكلام الرسل لا تردد وظن لو كان ضارضا في كذا  
عندنا بل انما هو بايانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه كونه كاذبا لظاهره بعبارة اقدم اليها مما ذكره  
ان **وجوه** ومعنى قصر التعليل على الفعل المقصود فعمل المسند اليه على الفعل لا بد ان  
يعبر مع ذلك بتعلق الفعل بالمفعول في صرح منه لعل لا يلاحظ خصوصية المفعول فيمنه قصره  
في قوله حاضر في هذا الامر وقصر ضرب زيد على قوله المعنى ان مفهوم الكون منصرفا بالزيد  
صنفه مقصود على قوله هذا اذا قلنا ان قوله قصر جيتي اما اذا قلنا على انه غير جيتي الى ضرب على اوله  
بضمير كبر او خالفا مثلا فيكون فيه ما ذكره في قوله ايضا ان يقال معناه ان زيدا مقصود على كونه  
ضاربا لم يرد ولا ينفرد به كونه ضاربا بل يكون من قصر الموصوف على الصفه كانه قيل ما زيد  
الا ضارب هو او هذا معنى صحيح الا انه ما في من الفصل بين الحقيقة والموصوف المقصود على ما بين  
في خبرنا ويخرج ايضا كون المقصود على ما على كذا الا وان كان فيه منها **اعني** على هذا افعال  
البوارق يعني اذا جئت من القصر في الامثلة الباقية رجع الى احد القصرين فهو ما جاء في زيد الاركان في قصر  
الموصوف على الصفه اذ معناه المتبادر ان زيدا في زمان الحكي على صفه الكون وهو ما صار في  
راي الا زيدا من قصر الصفه على الموصوف لان معناه الظاهر ان صفه الحكي على صفه الكون في وقت الازد  
وذلك انكس في مثال واحد على كل واحد من القصرين انكس على كل واحد منهما وبلان على التردد بين القولين

هذا هو المعنى

فرد

ون

قوله لا اشترى بفتح الهمزة واللام بالياء لا دفع الحاجب على ان لا يفصر عنه الشئ نفسه في زمان  
اشترى بفتح الهمزة على صنفه كونه له فهو من قصر الموصوف على الصفه ولكن ان يقال قصره كونه  
باللام على موصوف بالكرامة لا ينفرد به اليه موصوفنا صنفه الارادة فهو من قصر الصفه على  
الموصوف في كل من قول قصر الشراء والباقي لا ينفرد به كونه مع كرامته دون ارادته اياها فيكون  
ايضا من قصر الموصوف على الصفه ثم اشترى بالياء البش ان لم يكن مستلزما لارادته على بناء كرامته  
فما زان يكون البش مشي كونه كذا كذا في قوله عند الزنا وكما جاز ان يكون البش مرادا  
مقصودا عنه كثر الازدوية المدة عند الموصوف ان قيل لا اشترى بفتح الهمزة يستلزم الارادة فيلحق به  
وبين الامامة باختلاف وجهه فيستلزم دخول من الامامة ما فيه من التوب اليه بكونه ما فيه من المدة  
ودفع الحاجب لئلا يفتن من التوب كونه لكل ذلك **وجوه** اي ما ليس الشيطان من شئ في م  
غير الشيطان الا عارضا على بناء من قبله اي ما ليس من جميع جهات النور والاضلال منه  
بوجه النساء كما ينال على من الاموال لا عارضا بل على ان هذه الجهة اشده حيا ليدوا حيا  
بوجودها حتى اذا ارسل من جميع ما عدل على ما وانما انه هل يباين من هذه الجهة ايضا ولا طلة  
في الكلام عليه وقيل ان الحكم بعد الاصفه طرفي عذوف الى سر حيا الاموصوف فبانه انما في من  
قبل النساء والحاصل كما ايسر انما من قبله وما استند على انتظام هذه الجملة على ان  
الانسان من قبله لا يزال الياسر الحاجة الى ما وبلى الايمان باليوم عليه ولا لا تنبذ الياسر  
بغير النساء في قبل لا مصل للايمان من هذه الجهة بعد الياسر منها ومن غير ثا ايمان العاودة  
اليها بعد الياسر من نعمها في نفع غير ما تدل على انها اقوى الوسائل وعلى انها لا يباس منها بالكلية  
كما من غير ثا هذا القول كثر ما لفته واحسن بابا فالماضيد **وجوه** واراد ما عاينها المصدرة  
الا الكلام المستعمل عليها بترده قوله واللفظ الموصوف له لست اذا قلنا لست بذا فاقم قد ولسا على  
القيام الى زبد في التوفيق منتهى نسبة من قبله البش على وجهه في حاله الدخان والكذب  
فيلحق الحكمين منه لا لانهما كل من لفظ الشئ والجمع المركب مما عاينها مدلول الكلام لفظ الشئ في كل واحد

هذا هو المعنى

لن



ليست موضوعه لذلك الكلام الفاعل لا الاول ولا الثاني باحد مما والا اصله تنكر النسبة  
 موضوعه لتلك النسبة نسبا لانها النسبة الى المتضمن لهذا المعنى لا يقع ان يتغير بالغاها كلاهما لانها نسبه  
 اذا اردت ان يتغير النسبة كلاهما في شئ واحد كذا في النسبة الى الثاني، كذا في النسبة الى الاول، وان كان  
 الفاعل الموضوع له ان النسبة ليست لانها لم موضع لانا، كلاهما انما في خصوص الحال ان جعل الكلام للبناء  
 والتعليل كما في قوله لظهور ان النسبة مثلا موضوع لافادة معنى النسبة واحدا وجعلت الكلام صلا للبناء  
 كما هو الظاهر فالضمير المورف له عايد الى النسبة لا معنى لانا، الكلام مخصوص لا يقع احدا من النسبة  
 المخصوصة بل معنى النسبة على ذلك الاحداث العارضة مثلا النسبة الى البناء الى زبد في النسبة لانا  
 لتلك النسبة عن احتمال الصدق والكذب كما **هو** رتب وكم اخبرنا فان رتب لانا، التعليل في  
 الخبر لانا، التكبير ولا ينافي في كل كون مادا خلا عليه لانا محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة  
 التعليل والكذب فاذا قلت كم رجل عندي فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرجل كلام يحمل للصدق والكذب  
 واما باعتبار التكرار كما يحتمل لانا لا يمكن ان يكون غير من غير **هو** والاو ان كان المطلوب  
 حصول امر في من الطالب الاستقام قبل يتحقق عن النسبة في نفس فان الحاصل امر في من  
 الطالب ليس التوفيق فالاول ان يقال الاول ان كان المطلوب حصول امر في من  
 الطالب فمع من الطالب الاستقام والتوفيق قد يجزى بان المطلوب ذكر هو التعليم والتفهم  
 ذلك امر حاصل في من الطالب ان السند حصول امر في **هو** فان كان ذلك الامر متحققا، فقول  
 فهو انتهى فان قيل يتحقق بقولنا انك الرنا يجب بان المراد انشاء الفعل وعده من حيث  
 انه انشاء وعده من حيث انه مفهوم براسه ملحوظ في نفسه وقد ضاع ذلك في تحت الزوم والاعمال  
 وغيرهما فاذا قبل ان يكون بعد لوصفانه ترك الزمان من حيث انه حال من احواله وجعل له ملاحظة  
 لا ملحوظة في نفسه فلا ينافي اذا قبل انك الرنا لان التكرار منها صار ملحوظا بالنسبة **هو** في من  
 اي وادانته قبل لو تدبر في النسبة المتعددة من وادانته من الفعل فيكون سماعه اطلاقه في  
 في اطلاقه في الفعل على كل من ذلك **هو** كذا حصل منها لانا في قوله مع الاشارة الى ان النسبة في المثال

المتشاح على صفة الافراد فان قرئت مرتبة و جعلت خبرا او كان وروايت تليق او فاني و  
 التخصيص ليست مركبة مع لا وماذا لا بد ان يكون بنسبة الى الاول منها لانه قبل مركبة او او اما  
 مع لا وما وان قرئت منصوبة وجعلت خلا من الضمير المورف في منها اصح ان تتركها منزلة على  
 او منزلة كما في من الحكم فذلك قال الحكم مركبة عن ضمنية النسبة فاستقام الفاعل المعنى بلا شك  
 بعد المورف ليعود على ان فعلها مستعمل في معنى التوفيق ليس المراد قدس به المعنى ضار  
 ترجيح كذا قوله منه معنى النسبة فاعطى حكمه في نسبة الجواب على هذا يظهر التوفيق بل ولو  
 وبقي فعل في افادة معنى النسبة **هو** او التقدير لانه ليس ادب في الانا بام على ان في كتابه دليل  
 ام في الزن في القول بان التوفيق في مثل قوله ادب في الانا، ام على لفظ تصور المبدأ والامسند  
 او غيرهما من عمل الظاهر توسقا والتحقق انما لطلب التصديق ايضا فان ان لم تصور الدرس  
 والعمل بوجهه بعد الجواب يزداد في تصورهما من اجل ان يصورهما على ما كان في كل  
 التصديق حاصل به حال ان في كل يطلبه يجب ان الكامل هو التصديق بان احدهما مطلق  
 في الانا مثلا والاطلاق بالاول هو التصديق بان احدهما معينا كالقول مثلا في الانا، وهو التصديق  
 محتملان الا انه كما كان لا خلاف بينهما باعتبار معنى المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه الا ان كان  
 اصل التصديق حاصلان فيسموا حكما بان التصديق حاصل وان المطلق هو تصور المسند اليه  
 فيمن ينفذ **هو** النبا على ان انت خبرت زيد اذا كان ان في النبا على من مع العلم  
 بوقوع خبره عا ز بد اطلاقه في الشك مما به ان ان المطلق تصديق يتعلق بتوفيق النبا على او المفسر  
 اذا شاع في التصورات **هو** فان قلت التصديق مبهوم بالتصور فكيف يصح تصور مع  
 حصول التصديق في لم المفسر فاذ يبرقام ام غر وقلت التصديق حاصل هو العلم بنسبة النبا الى  
 احد المذكورين والمطابق هو احد معا على التعيين وهو غير التصور بان على التصديق لانه التصور  
 بوصف التحقق ما فرزا اننا وما ذكره كلامه في ظاهره ايضا لان تصور احدهما على التعيين ان  
 يعلم نسبة النبا الى احدهما بينه بعد ان علم نسبة الى احدهما مطلقا فاما هو التصديق في الحقيقة واما

قوله



تصور زيد وعمر وخصومهما فهو حاصل لسأل حال السؤال وانما المحول الماعنونة في النيام الى قصور  
احدهما وميزاها لا يخفى على من سلك **مسألة** اصل في وقت الدار بالوقتين الوحيين التوحياتين مما طرأ  
في زمان مما قبلها من قبل تدبير جبره الا بترس سببا غير تبيين لان التوحياتين من المستزكاه  
يؤتاهما بدم من ينقل اذا خرج في يوم يوم كذا في الصباح ويصل كان يناديه اياه من العوب  
فانه من المفضل وعمر من مسعود الكسبان فترى بهما اليك فراجعا الكلام ففضل وامر بان  
تجمل في تابوتين ويدفنا بغير التوفد فلما اصبحت سأل عنها فاجبر بيمينه فزيد وارب حتى وقفت  
عليهما وامر ببناء القبرين وحمل لنفسه في كل سنة يوم ثم يوم ثم كان يطلع ليدرس بينهما  
فاذا كان يوم فماتوا من يطعن عليه فيطعن ما بين الابل والجان يوم يوم فاول من يطلع عليه  
يطعن راسه فماتوا من في وقت منتهى الرج وامر به فقتل وموت يومه التوحياتين **مسألة** ففهم ان  
التعبد بقوله وهو اذ كل يكون قمره على ان المولد انما والضرر الواقع في حال الاستكمام على  
وخرج الضرر في المستقبل كما كونه قربة لادانكا فظا لا معنى للاستكمام من الضرر المقادير كونهما  
واما كونه قربة للضرر في حال فلا فانه منهم من طامه هذا الجمل الواقع بالثبوت الا خوفه زمان الحلال  
ولاشك ان مضمونها من ان الضرر العادل فيما بينهم بغير الضرر في زمان **مسألة** اما  
افضلها الاول اعني احصاها بالصدق لانه في ذلك الاصل الصدق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء  
والنفي والاثبات انما توجهان الى المصنفات التي من مدلولات الافعال من حيث هي  
الا ان الدوايات التي من مدلولات الاسماء من حيث هي لان الدوايات في ذاتها ماضية وفي  
الحال في مقامات **مسألة** قال الحكم في مباحث النقص هكذا وكذا وجه النقص في الاول  
يعني قيم الموصوفين الموصوفين على الصدق هو ان كل بعد على ان انفس الدوايات لا تمنع ثبوتها  
وانما ينشأ عنها وكذا في ذلك بطريق من علومه في قولنا ان وجه النفي الى الوصف  
وجن الانواع في طول ولا قصر ولا سواد ولا بياض ومات كل ذلك وانما الانواع في كونه شيئا  
ومخاها والما النفي فاذا انتفى عرجا باللفظ وكذا في وجه النقص في التام معنى قصر الصدق على

في

الواقع و

الواقع و

على الموصوفين هو ان كل متى ادخلت النفي على الوصف المسمى بثبوت وهو وصف الثبوت فليس ما سأل  
نشأ او لا نشأ توجه الحكم العقل بثبوت المدعى ان ما كونه في الدنيا بشيء او في مسئلة كذا  
شعاع وان خاصا كونه في يدك وعمر وشا وان فينا وال النفي بثبوت لانه في قولنا ان زيد اكل  
وقال في مباحث هل يمكن ان يكون من لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد ثبتت فيما قبل على  
ان الاثبات والنفي لا توجهان الى الذات وانما توجهان الى الصفات والصدق والصدق  
بالاستقبال كما كمل في ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال كما يكون لصفاته والصدق والصدق  
لان الدوايات من حيث هي وارب فيما مصر في قولنا في الاستقبال سننم وارب من زيد  
للدون العزة بما يكون لونه زمانيا اظهر كالافعال فان كل كونه في مباحث  
لكنه تفريق بان جعل دليل الحكم على عدم احتمال الدوايات للاستقبال ولعل على عدم  
احتمال النفي والاثبات وكان من قايه ان يتبين كلامه في المواضع المتشابهة وبشر ان يتبين  
به مراد فلا مراد بل من ان نقل الطريقة ثم قول منهم من زعم انه نقل عن السكاك ان اكله  
بالذوات من الاجسام فانها لا يتبين بل يتبين عوارضها في غير اللوح والنف ووصفها في التوبة  
فيها ولما لا يتبين من الذين بمنزلة بعدم مطلقا محال بل يصير لغيره يتبدل الصورة الجسمانية  
او النوعية جملها وجعل احواله واجعه الى الطبيعيات حيث بين فيها ان احوال العالم لا تتبدل  
الزيادة لا منشاغ النوازل والاصحاح لا منشاغ احواله ويزد عليه بعد كونه بل البيان منشاغ  
وجه النقص الواقع في الاعراض عن هذا الحق فلهذا اختار بعضهم ان المراء بالذوات صلتها  
حقا من الاثبات ومن متون في انفسها ليست بمجولة كجملها على عند الحق فلا يمكن توجه النفي اليها  
انما المنع عنها والمثبت لما هو ذو وما يتبوء من الصفات والحقق ذلك موكول الى علم الكلام ويزد  
عليه ايضا ان ما هو اليه من ترويضه والاصحاح وحقا يتبين انفس من غير ان يتبين بها  
جملها على بعض اشكال توجه النفي والاثبات اليها بحيث جعلها منتفية في الواقع فانه في بالذوات  
وجعلها ثابتة في الواقع فانه ايضا في النفي كالحاصل والاثبات الثالث على الحكم بغيرها او انتفاء

النقص

احتمال



فان الاول لا يخل في امكانه وصدق واما الثاني فممكن كذا لكنه ممكن بغيره كما تقدم واكملهم ختم  
 في المعنى الثاني من الاول ولا يبعد ان يقال ان الذات تطلق بمعنى الحقيقة فبقاها اول الجواهر  
 والاولى تطلق بمعنى التام بذا فلا يتناول الاوضاع كذلك تطلق على المختلف بالخصوصية  
 بالخصوصية ان المفهوم المحفوظ بالذات هذا معناه قالوا الذات بغير ان يعلم بغيره ومع  
 بطلان الصفة على ما يستلزم بالخصوصية ان يكون له ملاحظة مفهوم آخر ولا يخفى في ان الحكم بالشيء الا  
 انما يتوهم ان النسبة الحكمية التي هي صفة الذات المعنى فالحكم اذا انشور من مثالا ذاك الا ان الانسان  
 او الوجود لم يتصور منه شيئا او اصله لم يثبت شيئا لا يثبت وان تصور من حيث مفهوم  
 الوجود والقيام بالوجود لا يلاحظ بينهما نسبة فلا مكان للنسبة والاشياء ايضا وان لا يلاحظها  
 ان يلاحظها بالخصوصية انما نسبة الوجود او القيام الى حد يلاحظها بأكمل ايضا انما  
 ولا يثبتها نعم بأكمل ان يلاحظها بحكمها اعتبارا او باعتبار نسبة الوجود لا زيد واخر او يقول  
 النسبة الوجود الى زيد واما ان يلاحظها بالخصوصية الطرفية وتلاحظها من حيث انها حالة  
 بينهما فيمكن تبيينها واشياءنا فظهر ان الحكم بالنسبة والاشياء يمتنع وروى عما على الذولت  
 بل ان يورد ان الاعلى السمت الى النسبة الحكمية من انما يلاحظ بين اطرافها وانه لم يرد  
 او بالادق قوله في النزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه لم يرد به ان الوجود مثلا  
 من حيث هو صفة له قد يتخيل ذلك من ظاهره بل لا بد ان الوجود باعتبار بقوته له وانما نسبة  
 اليه صفة له وذلك انما اضاف اليه لغيره من النسبة الحكمية التي هي الصفة في الحقيقة وكذلك قوله على الصف  
 الحكم ببقوته وهو وصف الجوهر في نفسه ظاهره فان مفهوم الجوهر في نفسه قبل الذولت على ذلك  
 المتغير لكانت من حيث هي بالغير والشيء اليه يطلق على الوصف ان كانت الصفة في الحقيقة  
 نسبة الى ذلك الغير بما ذكرنا بتم وجه حقيقة النفس وكونها احوال راجعة الى العلم التي علمها المحل الذي  
 يتوارد عليه النفس والاشياء بحسب الحقيقة وانت تعلم انك اذا اعتبرته من غير النسبة لم يكن في نفسه  
 اختصاص بزمان محصور واذا اعتبرته بمسببة الوجود او غير اليه فظاهره في الاحتمال فالذولت ليس

هذا هو المقصود  
 من قوله على الصف

احتمال قصصه لا يستقبل فاذل في الصفات ومع بفتح ما فكل في حال ايضا لان  
 الافعال تتضمن شيئا حكيم يصح ان يتوارد عليها النفس والاشياء كما مر ولما اشبه  
 الى الارزمنة واحتمال اختصاص بعض صفاتها بغيرها فان نسبتها بتبعية لا يخل  
 لذكر والاشياء الى الارزمنة واحتمال اختصاص بعضها بغيرها فان نسبتها بتبعية لا يخل  
 تدخل على الافعال كان لها مزيد اختصاص بهذه الغاية ما شكك في بغيره  
 وكثير مر **ط** طالب العلم ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لا يمتنع وضع قد يطلب  
 بالاشارة الى اسم بيان انه لا يمتنع وضع وماله الى التصديق وجوابه بما روي لطلحات  
 وهذا بالمباحث اللغوية انما قد يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وجوابه  
 ما هو دل على الاسم والظاهر انما هو التصور وهذا بالمباحث الحكمية **ن** ونسب من الشبهة  
 في النسبة بينهما افا سمعت ليقول لم توفى له من هذا استعمال منك السؤال عن بيان  
 خصوصه اجمالا وتفصيله او اما ادعيت ان له من هذا ما هو في خصوصية ذلك المفهوم  
 فكل ان سأل عن خصوصية يكون ماله كما قال الطالب الصديق يكون ذلك اللفظ موضوعا  
 لمفهوم ذلك المعنى وبعد عن وقت خصوصه اجمالا يمكن ان سأل عن وجوده كمال النسبة  
 تطلب تفصيله او لا ثم وجوده ثانيا وبعد التصديق بوجوده امكن طلب تصور حقيقة ان  
 ما منه الموجود في الاعيان فاذا انشور زنا بقدر الامكان انما كل في السؤال عن صفاته  
 واحواله الموجودات وان امكن تقديم هذا السؤال الى طلب الحقيقة فظهر ان ما بالنسبة  
 مفهوم الاسم اجمالا منقذة فطوعا على من السبب الطالبة لوجوده وانما التي لمرجه تفصيله لا يمتنع  
 عليها رعايته هو الاول وانما التي لطلب الحقيقة متاخر عن من السبب وطوعا ومنقذة على من المراك  
 الطالبة للاحوال المتغيرة الوجود بناء على ما هو انما **و** اول قوله هو من المفهوم في الاسم في الحقيقة  
 ويبرر ما منه التي ثم من الحد بالتفصيل غير قليل اشارة الى الفرق بين المحدود وبين الحقيقة  
 كمال واسمها فمما يكون من عدم الغاية في التميز **هـ** صار مثل احد وبعينها حدودا

هذا هو المقصود  
 من قوله على الصف







فوله

استعمالها اي شئ استعماله في البينزل وانزل ونزل وصية على سبيل الاستعلاء، قيل من اشت  
كلام النفس في الاستعلاء، والطلب وطحا في حياها ومن كل عرفة بعضهم بارادة الفعل  
وبعضهم يقول العاقل من وانه اقل وبعضهم يستعمل الصبح المخصوص على سبيل الاستعلاء  
الغير ذلك مما يدعى على التوقا والارادة **قوله** وقيل القدر المشترك بينهما هو الطلب على  
الاستعلاء، كلام المغناح يدل على الطلب على الاستعلاء، ايتنا والى لندنا قال  
واما ان هذه الصور والترتيب فيها من موضوعه ليستعمل على سبيل الاستعلاء، ام لا  
فالظاهر انها موضوعه لذلك وهي صفة فيه لنسار الفهم عند استعماله في موضوعه ولو لم يكن  
جانب الامر وتوقفه سواء من الاعداء، والائمان والندى والاباحة والهند بدأ على اعتبار  
الترتيب ثم قال لا يشبهه في ان طلب الموضوع على سبيل الاستعلاء، يورث الجانب الاخر على  
المعاملة مع اذا كان الاستعلاء ممن هو على مرسته من الامور استتبع ايجابه وجوب الفعل  
بجها مختلفة والام يستتبعه فافا صاوت سره اصل الاستعمال بالنسبة المذكور  
افا في الوجود والام اتقذ فيه الطلب، ولعل الشارح استفاد ما ذكر من كلام  
ابن الحاجب صحت في الامر باقتضا، فعل غير كلف على الاستعلاء مع ان المختار عند  
الندور ما موربه والمشهور ان القدر المشترك بين الوجوب والندى هو الطلب  
ولذلك صرح ابن الحاجب ايضا في توير المذاهب وصيغة اقل صحت قال وميل للطلب  
المشترك اذ اجل الطلب على الاستعلاء، قدرا مشتركا بين الوجوب والندى لان  
يكون الاظهر عند المصنف كون الصفة موضوعه للقدر المشترك فالما اختار ان يظهر من  
كونها موضوعه للوجوب **قوله** وميل لتوقف من ثوبا للقدر المشترك ومن الاستعمال  
الفضل في التوقف عن هذا المعنى بما يؤيده عيان ابن الحاجب في محصره حيث قال المحرور  
في الوجوب بوجاه في الندى وميل للقدر المشترك، وميل مشترك الاستعمال والقاض في التوقف  
فهما اذ رجحا توهم ان الضمير قوله فيها راجع الى كونها موضوعه للقدر المشترك وكو مشترك مشترك







يحصل مما بعد حصوله لانه توقف عليه بتقديره بان يعدم به وان يعجز حصوله بعد حصوله  
مقتضى معنى الشوط اصطلاحا وما قوله من قول الذين آمنوا بغيره الصانع فبعبارة ان  
المؤمنين ينبغي ان يتبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الصلوة لئلا ياتيكم  
اباء لا تحلف بغير الاقامة عن ذلك القول ولما كان قولكم لا يؤمنون بصلواتكم لعلنا في  
اعتبار الوفاء في معنى الصلوة كما في المحصل وصح الصلوة بجلال في قولك الوفاء بصلواتكم  
الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **فقط** لا يجوز لا يكون دخول النار واسم يدخل النار  
الى ان يكون وان لا يتم بدخول النار فذلك ينبغي ان يكون نفيا لا ايجابيا فيكون كقول  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج من ذلك الثمر الا ان يخرج من ثمره حتى يخرج من ثمره  
جعل النبي صلى الله عليه وسلم للامانة قربى لا تدرك من الاصول بالكل ولا تكون تدخل النار اى تدرك او  
تكون تدرك النار على معنى مفهوم الامانة وكونه واردا عليه واما العكس في اسم يدخل النار  
ان لا يتم فعبارة بغيره كس في الامانة اسم على مفهوم التمتع ولذلك يكون في التمتع الاول منه  
اسم **فقط** في المصدر والصفات المستندة الى فاعلها ليس كلاما ولا جملة واما قولكم انما  
الزبدان فكلهم وجملة لانه ما قول بالفعل واسمائه ايضا مفهوما بالذات والصفة الواقعة  
صلح مع فاعلها بجملة كقولنا اسماؤه افعلا لها ولها بالفعل وليس بجملة او ليس بجملة  
لانه **فقط** الظاهر ان اياه به نحو الواو من عوف الوطف فان قلت دعوى ظهوره اراه هذا  
المعنى يستويان في احتمال اراده معنى او فاعله او فاعله في احتمال ان احدهما بعيد والآخرة  
بعد اما الاول فيقول بغير الفاعل نحو منسوباً على مقبولا ويقتضيه قوله في بيان الجمع  
او يكون بليغا واما الثاني فيقول بغير الفاعل المعطوف على الفاعل المعطوف على الفاعل المعطوف على  
ذلك فيكون المعنى ان سرطكون خلف كلمة الثانية على الاول التي هي على معمولها كقولكم نحو  
هذا العطف وهو عطف المعطوف على المعطوفين ان يكون من التثنية والمفرد من جهة جامع والظاهر ان  
يترك لفظ الظاهر وتعمل ارادة نحو الواو من عوف الوطف **فقط** لانه بيان لانا معكم في حكمه في الكس

في بيان الامانة

كان

الظاهر ان  
المعطوف على المعطوفين  
اعادة الجارية

انه توكله لان قوله انا معكم معناه التماس على اليهودية وقوله انا معكم من دون رد الكلام  
ودفع له منهم ان المستند بانك تسمي المستحق له من ادفع لكونه معتد به ودفع تعبيره  
تاكيد لثبته او بول ان من حذر الاسلام فقد عظم الكفوا واستبنا في المنفعة انه  
تاكيد له او استبنا في فاعله فاعله التاكيد لما كان المراد انما معكم هو انا معكم ولو كان  
كان معكم انا انتم اصحاب محمد عوم الايمان وقوله انا معكم من دون رد الكلام  
تكملة على الاستبنا ولا تخفى عليك الفرق بين توجيه التخييل للتاكيد واجعله بياناً للبيان  
وسواء جعل تاكيد او بياناً او بدلا لم يصح العطف عليه لانه ان يكون استنداً فهو مقولاً  
وان يكون بياناً للتاكيد او بدلا او بياناً لمعول انا معكم وكذا لا يصح العطف عليه او جعله للتاكيد  
الاستدانة ان يكون مقولاً له وان يكون نصاً في نفسه كقولك من عوف الوطف في قوله انا معكم  
انكم معنا توافقون اصل الاسلام بهذا كله في كتابهم واما كلامهم مع شياطينهم فقد حضر  
فيه انا معكم من دون عطفه كونه تاكيد او بدلا او استبنا فاعله ليس في كلامهم استنداً  
لتصور فصله او عطفه فاعله ليس فيه هو الحكماء دون الجمع فانه من ان التاكيد او البدل  
الاستبنا في جعل لا عمل لاس الاواب فتأمل ولا تغفل عن معنى الاستبنا في الحكماء في الية فيقال  
محال من الاواب وهذا الاستبنا في هذا المقام وان نظر الى فصل انا معكم من دون عطف  
قبلة فذلك في المحل وفي جعل لا عمل لاس الاواب وهذا الاستبنا في توجيه الكلام لتتبع  
او البدل او الاستبنا في جعل لا عمل لاس الاواب واما اطمينا في توجيه الكلام لتتبع  
في دفع ما توهمه الناصح بما سبر وعكس عن قريب **فقط** ان خرج لا العطف في الفعل  
اجل اما كماله لا فلا يبا موضوعه لان متعلقه ما وجبه التسبيح وذلك في الموقر وما حطها  
نحو قولك زيد قائم بناءً على زيد ليس تعالى وليس تعالى ولا يتصور في جعل لا عمل لاس الاواب  
واما نحو قولك زيد وجهه حسن لانه فعله في خطا ليس اعتقد حسن وجهه وقيل فاعله ما بعده من  
لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا في الفعل فيكون لا يبا لا يغير في عطف لكل بناءً على ان المراد جعل لا عمل لاس الاواب

في بيان الامانة

اما في مستند

اما في مستند

فقط

وهو الاستشهاد بالجملة فيها فاعله  
منه والاصل ان انظر الى فصل الامانة  
يستند بهم عما قبله فذلك في الية  
وفي جعل لا عمل لاس الاواب

من قولهم انا معكم من دون رد الكلام  
وغنى انتفاء التخييل

بناقص







الراية ولا ان يجمع ما بين جوابه بل ليس الاحكام العقلية الواردة فيه او ان يجمع لو كان  
 واردا فيه وانما نينا فلا خلاف ان المقصود تبين حال الانقطاع عن وجه وجه الفصل  
 بين الجملتين واختلافهما جزا وانما لفظا ومعنا لا يوجب الفصل بينهما اذا كانا في  
 محل من الآثار كسب في قد ورد العطف في الجملة المحكية بعد القول مع كونها مختلفة وذكر الآلاف  
 نحو قوله وقالوا حسبا له ونعم الوكيل وقد مر ان العلامة نفس على جواز العطف هنا  
 سون نوع ومثله بقوله قال زيد ثوبى بصلوة وصلح المسجد ويدل على جواز ايضا  
 انهم قالوا ان الجملة الاولى ما ان يكون لها محل من الاعراب والاولى لا على الاول في قصد تبين  
 التام نية الاول في حكم ذلك لا على عطف عليها كما هو في ذكره وان شرط كون هذا العطف  
 بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين وجه جامع على قياس العطف بين المؤدبين فقد جعلوا  
 الجمل الى لها محل من الاعراب في حكم المؤدات والتفاوت بينهما كما هو في بلغته في هذا القسم  
 الى الاختلاف في خبر وانما بناء على ظهور فائدة العطف بالواو اعني الترتيب المذكور وانما  
 اعتبروا في الاختلاف في كونها في القسم الثاني وان لا يكون الجملة الاولى المحل من الاعراب  
 فلو كانت كذلك لاحتاج الى اعني ما يوجب محل الانقطاع ونظاير ما جاز في القسمين كما ان  
 القسمين وتخصيص اعتبار ذلك الاحتمال ان القسمين انما هما في محل الانقطاع في خبر وانما  
 لفظا ومعنا او مع فقط ان اوجب حال الانقطاع بينهما وجبه مطلقا الى ان لا يكون  
 من الاعراب او لا فلتا لاجل الى لها محل من الاعراب في قوله موقع المؤدات وليس النسب  
 انما هو مقصود بالذات فلا التنازع في اختلاف نيل النسب بجزءه والاشارة الى  
 في الجمل المحكية بعد القول بل لاجل في حكم المؤدات التي وقعت في وقتها بجزءه في الاعراب  
 فان نسبتها مقصود في كذا وانما في غير احوالها العارضة المعروضة لها واما ما لا يلاحظ  
 ان المثال انما هو هذا المصراع مستقيم كمن باعتبار ذلك على المحل لا باعتبار نفس الجملة  
 ولا تعطف في ذلك وانما قوله انما هو مستقيم انما هو مستقيم انما هو مستقيم انما هو مستقيم

من الاعراب

قوله انما هي مستندون عما قبل في كلامهم وذلك لكونها كيدا للاول ولذا عرفت او استنباطا  
 وعلى هذا فالحال الاول الاعلى لما في الاعراب والاعراب فلهذا في نظم الآية فذلك الحكم كلامهم  
 على كذا على اذ المجموع كلامهم في الجملة ايتنا على صورته في قوله فصل في مستند  
 قبله وذلك في الجملة بعد ان المكن اذ لم يوجد فيه الجملة الاولى في الحكماء محل من الاعراب  
 الاعتبار اورد والاعراب في كلامهم وقد خففنا الحال من ان كانت قد تبين في المثال  
 المقصود منها كلام الرايد لكن لم يطلع عليه الا بحكاية ان عونه كل ما ورد المصراع ولما  
 علمه ان فصل تراو لما عرفت رسوا في كلامه لعل الانقطاع لا يخلو منها جزا وانما لفظا ومعنا  
 فاما في القول في فصله عنه في الحكماء قبل يجوز فيها ان تعطف عليه ويكون لواو من كلامه الحكماء  
 في قوله وقالوا حسبا له ونعم الوكيل فلتا انما يجوز لهما كل واحد من الاعراب في الجملة  
 المحكية اذا كان كل واحد منهما كلاما بديا لكون كل واحد منهما محكية على صالما وجملة البانية  
 منها اعني تراو لهما في تعطف لهما بضمتهما الاول في من يتبعها في المعنى في جملتها في  
 جعلها محكية واحدا فتمت كل العطف في الحكماء لعمدة لعل لا يخلو لانقطاع كما هو في الاعراب في خبر وانما  
 واما التفت فلما لم يتم من عطف البيان الابانة بدل على بعض احوال المتبوع لعل في السان التكرار  
 وهذا المعنى في الاختلاف في الجمل الى كونها في التابع والاعلى بعض احوال المتبوع مما لا يخلو في الجمل الاولى  
 كما سيجل محكية عليها لكن الجمل من حيث هو لا يخلو ذلك في قوله فوزان مني لستين وزان زيد  
 في جاني زيد يد كونه مقرر لقوله ذلك الكتاب مع انما في المعنى في قوله لست  
 ذكر في الكتاب ان لا ريب في موكد ومقرر ذلك الكتاب وان سدي لستين موكد لقوله لا ريب  
 فيه وهذا واضح لا يخلو لعل واما المذكور في الكتاب هو الموانع لعل في المعنى في قوله لا ريب  
 في ان يعطف على لستين على لا ريب في لستين كما في كونها تكملة الكتاب لا امتناع فيه  
 انما المعنى عطف التاكيد على المؤكدة لا عطف التاكيد على التاكيد في قوله لا ريب في لستين انما هو  
 فيه موكد الجمل الاولى وصار من تحتها فاجله السابقة التي توم العطف عليها في ذلك الكتاب

واحد







القطبين **قوله** فظهر ان قطبوا ايضا لا احتياط وهو ان يكون قبل الكلام كلام يشمل على ما نحن في  
 العطف عليه كلام الامانة فيه فيقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها على ما هو على القطب  
 في ذلك المانع فلا يتوجب ان يكون قبل الجملة كلام يشمل على ما نحن في ولا هو صريحنا  
 بما يستعمل على ما نحن فيقطع الجملة عما قبله بوجوب **قوله** لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة المستقلة  
 يمكن ان يقال لا حاجة به الى ذلك لان الجملة عند من اكره والشرط عند من تهودا  
 كما لا فرق في ذلك بينهما وقد بين امتناع العطف على اجزاء ولم يحقق من الشرط اجزاء  
 حكم لوجود متناهي حكمه الفعلي في مجموع المركب منها حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها  
 وقد مر سابقا ان لا حاجة بتخصيص ذلك على طريقة اصل السوية فان تلك العطف اجزاء المقيد  
 يتصور عن وجه الاول ان يجعل المقيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ التقيد او لا  
 ثم يقطع عليه ثانيا فلا يلزم الاستدلال في ذلك في ذلك المقيد لانه في اول المعطوف  
 عليه لا حكم من الجملة ان لا يكون العطف عليه اولام بعد ثانيا فيكون ذلك المقيد حكما  
 من اجزاء المعطوف عليه مشتركا بينه وبين المعطوف فيكون ان يجعل عطفه اية يستدري  
 بهم على قالوا من الوجه الاول وكان المراد من العطف على الجملة المستقلة تحت تصرف  
 بنما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد مقدم عليه كان المتبادر في الكلام  
 من العطف هو الشتر الكافي المقيد وهو القدر المختص في الكلام في المنع فان قلت فماذا يقول في  
 قوله هو فاذا اجاب اجاب الابه حيث زعمت ان المتبادر هو الاستدلال قلت فيقال في  
 الظاهر المتبادر له لعل هو اقوى منه كما في الآية الكريمة فان الاستدلال في زمان في الاجل  
 مستحضر في حاله ظاهره فلا فائدة في نفيه فوجب ان يعطف على المقيد مع قبحه فان قلت  
 فلا يجعل عطفه مستدري بهم من هذا القبيل قلت نعم التوبة منها متساوية متساوية في الظواهر  
 فلا يلزم من مخالفة الظاهر لكونه اقوى مما لفته فوجه اضعف **قوله** على لا كما واما في التخصيص  
 بناء على التزامنا ولم ينل المثال او فاعلم ان من لم يمتثل بالموثوقين **قوله** كما يفصل الجواب عن السؤال

على

في قوله لا يتصور

بيان

لا يتصور ان لا يتصور  
 حتى يوكده  
 الجواب فلو  
 ففرضه فيجب

في قوله لا يتصور  
 حتى يوكده  
 الجواب فلو  
 ففرضه فيجب

من السؤال بينهما من الاتصال منهم من ادعى ان فصل الجواب عن السؤال لا بينهما من الاتصال  
 الا انقطاع والاختلاف في خبرا فانما فيكون الفصل في الاستيفاء لا سيما في الكلام  
 لا سيما في الاتصال **قوله** او غير ذلك من سبب الحكم على كماله وادراكه ان الكلام  
 مقتضى السؤال او على بلاوة السمع وعدم تبينه لذلك لا بعد ابراه الجواب فيبين  
 المتكلمين يقال في الفرض الاستصحاب في ذلك لان الفرض من الجملة الاول مستند أعضاء  
 التخصيص في تقرير ما سبق له الكلام اول الامر ان الكتاب الكامل والفرض من الثانية ان لا  
 على الكفار ما تم نية من النصارى والفقهاء عن ايات الله استلزاما او التزم به عند ذكر الموثوقين  
 والاسلوب في الاول من طريق الادعاء فيها الحكم على كفاية وجعل المتكلمين من كفاية ما حكم  
 به عليه وفي الثانية الحكم على كفاية من ولا ذلك صفة رتبة الثانية بيان تبينها على لفظها  
 في الاول وانما في ذلك **قوله** وكذا لان العادة ان اول فعل فلان فاعلم ان يقال عن  
 سبب علمته وموجب مرضه وذلك لان السمع اذا سمع ان فلانا مريض وصدق  
 بذلك فقد تحق ما حصل له التيقن من بان المرض سببا في الجملة من غير ان يلاحظ خصوصية  
 شيء من الاسباب بل لا يتصور في عدم الحاجة الى السؤال عن السبب ثم التيقن بان يكون  
 الخصوصية سببا تابع للمطلوب المطلوب اعني في امراض ناجية مثلا سبب خصوصية في  
 شيء ان فلانا مريض فيها فرما توجه الى خصوصية ذلك السبب بيان كفاية عن كفاية  
 سببا لمرضه فيكون لظاهر التيقن في ذلك التصور فيقتضي التاكيد في الجواب **قوله** لان  
 السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على احواله كما في المثال الاول واما ان يتخلل  
 على خصوصية كفاية في السؤال انما اذا سأل عن مطلق القول المطالب بالذات فيقول  
 مقول مخصوص والمطابق بقوله اصعب قوالا من كذا بواحد من خصوصية والمشتور  
 ان المقصود منها ايضا ان هو التصور وانه كذا سبب **قوله** وضح من قوله ومنه  
 ما بان باعادة صفة كذا وقع في عتبة الكثرة في اشار الى توجيهه بان الحكم اذ ذكر

تبيين

جميع أعضاء

الذين تصور في جواب خصوصية  
 في تصور كذا وكذا في تصور خصوصية  
 السبب

اعادة



ذلك الشيء بصفة من صفاته لا اعاد صفة حصة فانما لم يكون سائبا من اجل  
**وهو** فالظاهر انه من هذا القبيل الى ما بين هذه الاستيفاء على صفة ما استوفى عنه وذلك  
 لان وضع اسم الاشارة منها موضع الضمير في ايام الى تلك الصفات كما في قوله في الكرم العاقل  
 حقيق بالاحسان **وهو** على وجه وهو ان كل واحد من هؤلاء بالقبيل موضوعا للمعنى  
 وتوقع الاستيفاء في كل قوله او لكل على مذهب وهو وجه مرصوح وانما على الوجه الرابع  
 وهو ان كل قوله الذين يؤمنون بالقبيل الى ساقية التباين فيكون هذا القبيل  
 بلا اشتباه **وهو** على وجه انه اذا ثبت لشيء حكم في غير سواك سببه واريد بان  
 كان سبب كل شيء لهذا الحكم وامر له لا يترك له حكمه فكل من كان الحكم المسمى  
 في المثال المذكور هو اجاب المحاط اليه وليس بعد ذلك سواك من المحاط اليه  
 احسان اليه كيف وهو علم من غير بالاسباب كما مله على في الاختيارية ثم يقول  
 ذلك انما هو ارا وانما هو في كل شيء بل لا يتركها عن حكمه على مراد  
 فالصواب ان يقال لما ثبت لهذا جليل احسان في ذلك ان يقال بل هو حقيق  
 بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعا ام لا فاذا قيل زيد حقيق بالاحسان فوقع  
 اجوب عن السؤال بقدره واذا قيل صدق على هذا المذهب اقول ان هذا هو الجواب عن  
 حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا بصدق وزيد في ذلك ما يوجب السخاوة وهو الصدق والصدق  
 وبذلك يتضح الاستحقاق في معنى الحكم به فيكون له وجه واحسن وبما قررنا في نظره ان  
 قوله فيما بعد والاول المقدر فيه ما اذا احسن اليه كس شيء سواء قرى على صفة  
 الحكمية من الصناعات او ضيقه المنسب للقول من كماله بل الحق ان بقدر ما هو حقيق  
 بالاحسان واسم له وجه سخاوة كماله في كماله لانه علم ملكاه الى ان يتركها لغيره  
 فيها وقد يتوقع عن ذلك وجه الاستحقاق في امره اليه فاما **وهو** وانما المقيد بالظفر  
 هو علم وصفه بغير الخ من موقوف على علم وصفه عقاب الكافر لظفره في بيان

اقول نحن ان كل من علم  
 بل متابع ولو سلم فاستوفى  
 مستقر الحكم لا استوفى  
 سبب الحكم

في بيان انك في عطف الانشاء على الاحسان غير ان جعل الخبر على الانشاء او على العكس  
 بل نوصح العمل من مضمون احدي القولين على احاد من مضمون الاخرى بل اراد به  
 معنى الجمع اى المعنى بالعطف هو مجموع قضيتين فيها ثواب لمؤمنين على مجموع  
 يتبين فيها عقاب الكافرين قال صاحب المصنف ليس من باب عطف الجملة على الجملة  
 لطلب مشابهة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة في لفظ الى غير ذلك  
 والمقصود بالعطف الجمع وشرطه المسند بيل لوضوح فلكما كان استدراك العطف  
 احسن ولم يذكر الحاكم هذا القسم من العطف انتهى كلامه **وهو** على وجه ان كل من علم  
 بهذا المعنى مع ظهور من بيان العلاقة او جاز الامر والامر في قوله ليس اليه اعتمد العطف  
 هو الامر من بطلان مثال من امر او من موقوف على فعل الامر والامر مجرد عن  
 الفاعل حتى لا يكون جملة وجه يلزم ان يجعل قوله وكل من تقول هو موقوف على  
 قوله فانما هو على ان اراد به ان يشير وصرح اى منقوذا عن فاعله موقوف على ما نقوا  
 كذا كل من يحسن عطف الامر على الامر وهو فاسد لان العطف على المسند يستلزم الاشتراك  
 في المسند اليه في ان العطف على المسند اليه يستلزم الاشتراك في المسند فان قلت ليس  
 في قوله زيد يعاقب بالقيود والارهاق وبشرعوا بالاعفو والاطلاق عطف على كل  
 موقوف لغيره على امر او في موقوف لغيره في كل من كان مختلفا في خبر او انشاء عطف  
 احدهما على الاخرى **وهو** ارا ويزيد كل مثال عطف قضيتين والدالة على ذلك على قضيتين زيد  
 الدالة على سوء حاله بواجب ما مثله من الآية كعنه انصر من القومين على ما هو عليه  
 فيها ويهتم منه البالي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيود والارهاق بما سوء حاله  
 وما اخرج الى غير ذلك بشرعوا بالاعفو والاطلاق في ما اخرج في قوله قلت  
 بهذا وجه حسن بكون من يشترط اتفاق الجملة خبر او انشاء لا يشترط ما ذكره من  
 المثال ولما قال المصنف اذ افاك صا صا المقام كذا اذ في الاحسن فلكما كان استدراك العطف



مطالعہ  
بجایز قرآن المکرمہ

نوع اختصارها التام الا ان جعل في كل توصف بمنزلة اخصه و ما عدل بمنزلة الو  
المخصص لها **فان** كل عدد يصير عند القدر ما ساعد عدو آه فواصل ما آه  
يرتد اذ اعتبرت واحد كما اذا عدنا الواحد بالاشئى لغيره **فان**  
فالاقله والاكثريه اضافتان سياتان لا يتقان عند جد مثلا كما اعتبرت ان الاقل هو العدة  
فما هو اكثر منها لا ينحصر في عدد ولا ينطبق في حد وكذا اذا جعلنا ما الاكثر خامسا لال  
من الاعداد والكسور لا يتفق عند حد ايضا ليست احوال في العلية والمعلولة كدليل بل هو  
آلية عليه في الشرح ومولز الاقلية والاكثريه لا توفضان بالذات الا لكتبته في  
العله والمعلولة او للاختصاص لها بالكتاب **فان** هو هو التباين بل مبرق هو  
يتعاقبان على كل واحد بينهما غاية اخلاف هذا القيد الاخر انما يعبر في القيد والاختصاص  
فلا يصادف بهذا المعنى من السواد والبره مثلا ومنهم من يسمي التباين بينهما تعاندا او حيلة  
فما آه من التباين غير الاربعة دون الكيفية المستودى اذ لم يعبر عنه غاية اخلاف وهذا  
الاعتبار اخص التباين في نفس الافعال المشهور وقد اعتبره تعريف التقاد مطلقا  
فقد آه وهو ان لا يكون لعدد الامرين الوجوديين بالتباين لال آه احترام  
عن المضايقة ولعله انما تركه لانه اراد بالوجودي معنى الموجود والاضا فالتباين  
موجود عند المتكلم **فان** في نحو السماء والارض فانها الارضان لها خارجان لال بل ان  
كون احدهما في غاية الارتفاع وكون الاخرى في غاية الاخطار وصفها درجان عنها لال  
لها ولا يكون كالا لوجود الاربعة من هذا على تقدير كون في نفس المسمى من امرين موجودين  
الخارج لغيره جاني تعريف لمتقاربين واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر حوله واما  
لاو وان كانا في اوله والى بوجه غير من مذهبها وليس بينهما غاية اختلاف كما اعتبر  
غاية اختلاف في تعريف التقاد لئلا يتكلم من هذا الجواب والاول ان يترك ذلك القيد  
وجاب عما ذكرنا من ان مسمى الاوليه والثانويه ليسا لوجود بل اعتبارا لعدم في

المشايخ الذين اختلفوا في ان يكونوا من  
الاشياخ الذين اختلفوا في ان يكونوا من



عنه انهم يطلقون القول بغيرها الصواب في القول

في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا بل جمع ذلك معان مقولة فان المقادير قد  
مطلقة فهو امر كل مدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كل كان مطلقا وان اخذ مضافا  
الى جوهر كقضاء هذا السواد مثلا كان في بناء على ذكره وان كان مضافا الى كذا كقوله  
توحيده لا عنها مثلا اذا طلب عداه زيد فان اردت ما مطلقا فعداؤه كانت  
كلية وان اردت ما عداه مع غيره في زمان معين اجزا لم يعدل غير ذلك من المقادير  
بحسب شخص وبان الشك كانت في وقت واحد على النضاد حال التماثل والتفارق فان قلت اذا كان  
التماثل والنضاد مثلا مقولتين في مكان الاول صاعدا فليكن والى ومما قلنا ان التماثل  
سواء كان بين كليتين او بينين او كلي و بينين امر اذا التفت العقل الى مقتضى الجمع  
بينهما وذلك في نفس الشيء لا في الخارج في ذلك الاحتمال فكم يمثل هذا الجمع من حيث  
الى العقل سواء كان الجمع مما ذكره العقل بالذات او بواسطة الآلات والنضاد فانه  
امرا اذا نظر العقل الى بعض الجمع من المقادير لان في بعض صيغ ذلك بل يحتاج  
منه الى احتمال نفس الوجود او من حيث الاحتمال فان قلت كيف ينبذ الوجود مطلقا  
انه اذا كان كليا لم يذكره الوجود اصلا فكم بعضه محال في ذلك قطعا فقلت لا بد  
في الحقيقة انما هو للعقل ليس كواي متعلقا بكلي او غير ذلك لكن القول انما يستعمل في  
الادراك والقول الوجودية فاما انما له في ذراتها اجزائية المتعلق بالمحسوسات والنفس  
تستعمل وتنبذ في ادراكها كسائر احوالها وانه قبل الوجود سلطان القول في اختيار  
بل يستعمل في المقولات المتقدمة عن المحسوسات بل المقولات الصرفة ولذا لم يخل فيها  
عليها باحكام المحسوسات فالحال باجماع الوجود ما يقتضي العقل باستعمال الوجود لا على  
ولو لم يستعمل في اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجمع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوجود  
ولما كان الوجود في هذه الاقسام نسبت الى كذا في القطع الى كذا وبذلك الامور الواجبة  
على ما ينبغي له احتمال نسبت الى العقل وظاهره ان الوجود منها واما التفارن فان كان بين

بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي الجمع بينهما والخيال قد دخل فيه فثبت اليقين  
ولذا التفارن بين الامور الوجودية او بينها وبين الصور نسبت اليها لان الوجود انما  
ينبذ اليها من الصور احتمالا بل التفارن بين المقولات المتقدمة من المحسوسات  
اربع لان تلك المقولات متقدمة من الصور واحتماله ايضا نعم المقولات الصرفة لو فرض  
فيها تفارن لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها لما كان مصدرها من الامور الوجودية المتقدمة  
في اللغة بواطنها وبنائها كذا في زيادة الفصل وكيفية ما ذكره الشيخ **وهو** في  
واضح للقطع بامتناع العطف في مجموعهم الا انهم اليوم الجمع وخاطبا به قول من قبل  
لا سلم امتناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عدم الامور الواقعة في يوم الجمعة عطف  
لان الوجود الاصل من هذا العطف فهو ما يتناول جميعه واما اذا قصد الى بيان وقوع  
تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة فيها بما لا يجوز العطف لانه ليس جامع  
بل لانه جامع غير ملتصق متناهي وكذا الحال في الممتنع والممتنع في كلهم الكلام  
اشارة الى ما ذكرناه حيث قال من امتناع الانقطاع لغيره لاقتلاف جزا وانما ما  
اذكره يكون في حديث ونفع في خطبك بغيره حديث في الا جامع بينهما وبين ما انبث  
يوم او بينهما جامع غير ملتصق اليه لبعده متناهي عنه ويدعو الى ذكره واج فتور  
في الذكر مقصودا لم قال في مثالهما وجد ان كل واحد في ذكره وان لم يكن في الكلام  
الى ان قال وانما قلت ان خاتمي صديق لك كذا صديق خاتمي وعلم ان كذا صديق  
وضوح يثبت لنبوت متناهي عن الجمع من كذا اجماع وذكره كيف قد صرح بان الاتحاد في الممتنع  
جامع نفسه غير ملتصق في هذا المقام بل قد فرض قصد المتكلم الى عدم الوجود في الصفة  
المعلومة واحكام عليها بالصدق فاذ ان يقول خاتمي صديق وضوح يثبت في مثال  
على بصيرة في كلامه واخر من التوجه في اللاحق **وهو** في ذلك من هذا الكلام الا بيان  
اجماع بين الجهتين واما ان مثل هذا اجماع بل ليس في معنى العطف بل لا يجوز ان يقال هذا الكلام



قولہ

٦٨ **قوله** او اوردت مجرد الاخبار من غير لقوض للنجدة في احدهما والسنون في  
الاخرى اي اذا كان المقصود مجرد الاستدلال الحسن واليه ولا غل ان هذا المقصود  
يجمع كل واحد من النجدة والسنون والخص واللاستنبال والاطلاق والتعبد  
والتنقيح و عدم لزوم ان يراعى ما سبب الحملتين في هذه الامور لغيره واخر  
في الوصل بهما **قوله** كلام في غاية القبول يمكن ان يرفع هذا الكلام عن غايتها  
ويستدل الى المدعى الكفر وهو ان زيد في زيد قام يجوز ان يكون ما خلا القام  
وتقدم الفعل على الفاعل انما جاز على سبب البصر من **قوله** والذي شعوبه كلامه سفل  
المحقق ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالوجه  
ابن الحاصف في شرح الفصل اما الموضع الذي يتولى فيه الامران فان يكون لهما  
الاولى ذلت وجهين متماثلين على جملة اسميته وجملة فعلية فكون لرفع على ناويل  
الاسمية والنصب على ناويل الفعلية فمن هذه البعاب ان اسما ريان المعطوف عليه  
في الرفع والنصب من جملة واحد فعل الرفع ما دل الاسمية في النصب الفعلية نظرا الى ان  
الذي هو محيط الفاعل وهو سوى ذلك انه لم يتوصل الى النصب على ال تقدير صم  
في المعطوف وعلى هذا يكون كلامه كسبوره في المنكر الذي اورد به طاربا على طامره غير  
محتاج الى ما اركبه السمعاني في تفسيره **قوله** فكان هذا نتم للفصل والوصل في  
ذلك ان ان او او اكل اصيل العطف **قوله** وما بين ان اي جملة يجب فيها  
الواو او اذ ان يبين ان اي جملة منع حالا بالواو او اكل اصيل انه بين ان اكله الواقع  
حالا اذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو فاراد ان يبين ان اي جملة  
يصلح لهذا الوصف اعني وقوعها كالا اكلية عن ضمير صاحبها متعارفة للواو وجوبا  
للمساواة بينه وبين لا يصلح ان يقع حالا بين نفسين غير متماثلتين بالقول كما في قوله جذب  
الليال ابطى واسرع والتجديق ان اي مكان هو القول الحذر والجملة الانشائية مقولة



فلا يكون حالا الا على سبيل المحارز لقياسها مقام عاملها المحذور والواقع حاله  
او كان ضد السماع المذكور او لا بد من ذلك الكلام الى سبيل التخييل  
رائعا والصحيح ان يقال بالاستدلال على ذلك الكلام الا انما ليس بالمتصور  
الفاعل والمفعول متشبهان يكونان صيغة التثنية فيقال جائز ان يدركها الا غير  
طاش لعدم دلالة على التثنية اما وبذلك اي يكونها على صيغة التثنية يظهر انها  
تدل على حصول صيغة **هـ** استبعادا لصيغة التثنية والاستقبال لنا قصر الاستبعاد  
في الجملة ومما توجه من حيث جد او كيف او احوال الخ الذي نحن بصدده جامع طامس  
اللازمة البلية على سبيل قولنا بناس الخ بالجمع لان احكامه المتبادر للاستقبال الا  
في اطلاقه وانما الخ على كل منها اثره الى لفظها وذلك لا يقتضي استبعادا لصيغة التثنية  
الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على صدور سيرة وعلمها بنسبة على غير يد الجملة الواقعة  
حالا على قول الاستقبال **هـ** والمخ ووجدت غير متضمنة بالو عند اتي صحت وجودا وانا  
على هذه الصفة كما يتبين انما صفة جملتها معونها من افعالها المتكررة عليها  
في الزمان الماضي لان الوجود يتبادر الى النافعة لفظية استعمالا **هـ** وقابله ما يمكن ان  
يقال في هذا المقام ان قد اتجاني توجيه المقام الى كل الوجوه مستبعد وجعله غايته  
ما يمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان متفورا في الموضوعين من كلام  
الدرسي لكنه غير مرضي كما ترى **و** **هـ** والحوادث ان الافعال اذا وقعت في زمانها اقبل  
باجد الارزمنة فممنه استنباطها وحاليتها وما صوبتها بالنسبة الى ذلك المعقد لا  
بالنسبة الى زمانها بل بالنسبة الى ما فيها من الحقيقة وليس من غير متباعد فتدبر في التاخر  
في مباحث من يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى ما بعده  
وعلى هذا فاما ملك جائز زيد ركوب كان المقصود منه كون الركوب احصا بالنسبة الى المحرك  
مستقرا عليه فلا يحصل مقارنه احوالها واذا دخلت عليه قد تدرت من زمان المحرك ونسبها  
رته

الحالية

الغائبة بينهما كان ابتداء الركوب كان مستقرا على المحرك كمنه فانه دواما واداء  
جائز زيد ركوب دل على كون الركوب في حال المحرك ووجه ظهره على كل مهم  
في هذا المقام وفي وجوب تحيد الجملة الواقعة حالا عن طلبة الاستقبال اولو  
صدرت بانهم كونها مستقبلية بالنسبة الى عاملها وظهر احصاها ما ذكره السجادي  
من انك اذا قلت صفت قد كتبت زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كان سبيل التثنية  
انقضت الى حال المحرك لا حال السكلم ويجوز ان يكون حالا اذا كان سبيل التثنية  
وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بين معنى في حال المحرك ووجه مدعى كلامه الى ما ذكرناه  
واضاف او صدرت لكلمة اخبر عما هو حالا عند من على خطية فيخطا ابراست  
خالك **هـ** وكثيرا ما يعقد الفعل الواقع في زمان السكلم لما في الواقع قبله  
طوبله لكن لا بد من بلطفه قد يكسر منه سيرة الاستقبال لا بد في مدارك من انما  
على وجه كماله المتعارف من اخبار القصة الى اصدقه في مدته والقيمة انه امر  
صحيحة موسر واعبار السكلم كما في قوله مع تكفرون باسمه وكنتم امواتا الا اني احييتكم  
تكفرون انتم تعلمون ان حاكمكم منكم ومحمد والنبي لم يلد قط ولا يقين من ان سيرة  
فانكفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مبرر وقصدوا في النفي الاستفراق فانه متبادر  
الكلام شعران نحو ضرب يد على استفراق النفي للزمان الماضي وصفا وما فيه  
يدل على ان الاستفراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الامل استمرار وهدامو  
المفهوم منه محصل الوصف وما ذكره من انما يفهم منه اذا بول بالاثبات بالنسبة  
وقيل في رد المش قال ضرب يدانه لم يضر **هـ** وكان النفي اثباتا وانما فان ملك  
اذا كان النفي مقبلا لا سمارا وان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لو روده على  
موجاهة واذا انتزع النفي ثبوت الاثبات في الجملة ملك النفي فاورود على النفي  
كان النفي المورود عليه بمثابة الاثبات والنفي الوارد على صالته فيفيد ولم استفاء النفي في الجملة

مبهم



و نمود و ام الاشیاء **فصل** و انشای موعود من الله ان وهو العا و غ طاء في زيد و زبرج  
 او سیر و کما زید و ع و سیر اماه او سیر اول منه فی کج جان و نهو سیر او  
 مشیر و ذکر لانه قال و لا کان بمنزلة اعاده اسم صریح انک لا یکد سبیل الی حق  
 جمل اعاده و ذکر من بضمه و سینه با فاع اسم صریح فیکون منه به اقوی و وجه البینه  
 علی ما هو المتعارف منه و قال نیا و جوی محری ان نقول طاء زید و ع و سیر اماه جمل  
 مندا اصلا و ذکر طاء با حرا مایه الحقیقه من اشیاء شایسته الاول لیکما و انشای من غلبان  
 المتعلل و وجود کرا الواد و انما هو فیما یكون المتبدل منه ضمیر فی الحاک و انما عدل  
 علی المشهور من قول الامری و اولونه الذکر و اما کج جان زید و زید سیر فبنیان  
 بلکی ما یكون المتبدل فضا القدر لان هذا الظاهر فی موضع التسمیه **فصل** لا ینبذ الکلام  
 فیما لا ینبذ التحقیق و البناء علی امر و ذکر ان البینه و الاضافه لا یحصل  
 الا بتخصیل المضاف الیه و لیس لنا مقدار من الکلام یتبعین فی بینه لکونه منوای الیه  
 بل کل واحد من اقواله و کتله المضاف لکلی فاولا فیس فکلهم بعینه او فیس  
 الی ثانی تبدل حاله فی هذه الاوصاف فلا یتجا برا فاولا فیس فکلهم بعینه او فیس  
 تتداخل فلا ینضبط الاوصاف الموصوفات بالتحقیق منسوبة الیه و لا ینشأ من غار  
 الاوساط اولی بذلک فتعیننه لکلی هو ترک التحقیق و البناء علی امر و فی هذا  
 کلامه فی غایه التسمیه و المنایه لا یتبع علی شئ مما اوردنا من **فصل** و النسبه من الاطباء  
 ايضا عموم من وجه لان الاطباء یملکون الاول و اول کما هو صریح قوله رب ان و من  
 العلم من فی الشغل لرا س شیا و بالحق انک و اول بوجد فیما اذا قبل مندا  
 بذكر التسمیه انباء علی مناسبه خفیة مع ذلک المقام و هو صریح بالتحقیق فیما اذا قبل  
 فی مندا المتکلم نظر الی اذکر من التسمیه ففعل مندا مندا مع فانتفق **فصل** و کذا یمکن الاکار  
 بالحق انک و بین الاطباء بالحق الاول عموم من وجه کوجود و کما قوله رب ان و من العلم من وجه

بالاطباء و  
 کلام الی آخر  
 و انشای الاکار  
 فکلهم

کشف ان من غلبان با غلبان برون ناول شمس مع انساب برون

از کلام فکلهم زید و در غلام سیدست قوت آتش شد آن خون که کجا باید برون

و وجود الاطباء بالحق الاول و ان الاکار بالحق انک فیما اذا قبل مندا مع فانتفق  
 اذا طابن المقام علی طاهر و بالعکس فیما اذا قال رب تحت و کذا یمکن الاکار بالحق  
 الاول و الاطباء بالحق انک عموم من وجه علی ما **فصل** لان الکمال قد صرح ناطقه فی  
 الاختصار علی کونه اقل من المتعارف فثبت قال فی حث الاکار بالحق انک المقام  
 و من انشای الاختصار لکذا و ايضا قال غ ان الاختصار لکونه شیا ندر صریح بیان  
 و قول الی سابق تاره و ال کون المقام خلقی با بر طما ذکر آخری کما نقل عنی من  
 الکتاب فی ذکر غیره العیان **فصل** و جوارح کما یخونکما اسماء و کله لیس قال فی  
 الکون فی تقدیره فکما اسماء و کله لیس مع کما یناه ان یا ابرهیم قد صدقت الیه  
 کان کما کان مما سطر به الحاک و لا کله الوصف من السبب ارجل و اعصابها و جوارحها  
 به مع و شکرها علی ما انعم به علیها من دفع البلاء العظیم بعد خلوه و ما التسمیه فیها  
 بنوط من النفس علی ما انعم به علیها من دفع البلاء العظیم بعد خلوه و ما التسمیه فیها  
**فصل** فان استخرج لی فیه طلب شرح لیس بیان قوله لکلی من مستر و وقع صفة  
 لحد و فی ای استخرج شکیالی صدر من المبدأ در من نظم التسمیه علی اللام بالفضل  
 ای استخرج لاجل صدری و ح اما ان جعل المقصود زیادة الکریم کما فی قوله رب اقرب  
 لیس کما بهم فلا اشکال و اما ان جعل من قبیل الایمال و التفسیر فنتیج انها  
 حاصلان به و فی زیادة لی و الجواب ان نونک شرح لیس فیه توفیر لکلی المقصود  
 اجملا بخله فی قوله رب لای لاجل اذ یغم منه ان المستزود امر متعلق به فی الجملة  
 فینفع صدری فیسیر **فصل** و منادوا فی الاکار الکمال فانه قال من اذ لو ارد  
 الاختصار لکن یغم زید و یس ع و لا اشکال انهما من قبیل المدا و و ايضا قال من  
 قبل و قد ثبتت علیک فیما سبق طریقی الاختصار و التوفیر فلیس فیها التوفیر  
 فقد جعل الاختصار مقابلا للتوفیر بل یملک الاطباء بالحق انک و انما اول **فصل** فقیل کما کس

رف

فقه ابرهیم السجید لیس

بعینه

فای من الکلام

فلیس







[illegible]

وَلَا تُنْفِخُوا فِي الْأَفْئِدَةِ

فقد خاف لان القوم  
من عدمه الى ما فيه  
على تقدير كون القوم  
الغريب القوم بل هو

وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ



فهي على رادها بل على رادة الكل والمعلوم في الجواب هو الملازم مفهوم فقط والمختول في معنا  
الكل مع معنى العبارة المطلقة فكان المناقل كقولنا ان الدليل العام في الدلالة الشك في  
حكايا للنوع مدخل فيها فلا بد من توقف على الارادة المجردة عن ما هو في الوضع والوقوف على  
المطابقة وصنع صفة والا فربما يثبت ان العقل لا يتصور الا في نفس من جوع تخصيص المطابقة  
وهو هنا كتحقق الحق في كونه ذلك الحق لان الدلالة بالمطابقة لما كانت في الوضع لا  
لعلها عقلية تنفصل الانتقال من اللفظ الى المعنى ثابت يدعى فيها التوقف على الارادة المجردة  
وبعد اعتبار الارادة فيها لا يغير اعتبارها في الباقين لخصوصها في الارادة المجردة في المطابقة  
الكل اذا كان معنوا من اللفظ كان الجزء كذا فقطا وكذا في المعلوم واللازم لمصلحة الوضع  
في الدلالة عن معنى لا تنفصل الا توقف الدلالة على الارادة المجردة على ما يكون فان كان في ذلك الحق  
هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به فربما كان بقاء امته لا رادها لكانت الارادة متعلقة بكل  
او المعلوم فاذا فهم اللفظ كان الجزء واللازم مفهوم من الضرورة اذا عرفت معنا فتقول ان  
كل كلمة على التقيد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لتلك معناه في الاصل لان اللفظ المستعمل في الكلام  
اذا اطلق على الكل كان لازما على الجزء تفصيلا مع انه يصدق عليها دلالته اللفظ على ما وضع في تقديرها  
حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه بالمطابقة ويصدق عليها انها طالة اللفظ على ما وضع  
له وكذا الحال في المعلوم واللازم وينبغي معنا ان دلالته المطابقة متوقفة على الارادة وان عمل على ان  
الدلالة مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه ايضا قوله فيما بعد لا يتجلى النفس  
واللازم ان كان له نفع في دفع انتفاء حد المطابقة بالنفس واللازم ان يثبت لان اللفظ  
اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالنفس بل لا دلاله له على كونه اصلا او ليس ادا وكذا  
لا دلاله على اللازم حيث اطلق في المعلوم واما انتفاء حد النفس واللازم بالمطابقة  
الجزء في اللفظ على الجزء او اللازم فينا على حاله لان ذلك لا يجب ان يكون مطابقا على رادها  
وهذا التزاما لا يستلزمهما الدلالة على كل المعلوم قد انتفى الانتفاء الارادة فثبت ان اللفظ

الموضوع

الاول لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل **اعلم** انه عرفت هذا الكلام عن موضوعه  
وبيانه ان النعم ذكره في ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تفصيلا  
لا مطابقا واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تفصيلا واذا اطلق على المعلوم  
كان دلالته على اللازم التزاما لا مطابقا واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة  
لا التزاما واعتبر من علمهم باننا لان اللفظ اذا اطلق على الكل كانت دلالته على الجزء تفصيلا  
لا مطابقا بل بل علمهم لا لئلا يثبت احدهما تفصيلا والاخرى مطابقة ولا استحال في ذلك لاختلاف  
الجزء وكذا الحال في اللازم ولا ثم ايضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة فقط  
بل بل علمهم مطابقة وتفيها وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما مع اعتباره على  
بالدلالة على الحق المطابق يتوقف على الارادة واجازة بما نقله معنا هذا كله صحيح  
لاخبار عليه عند ذي فطن سلمه حسب كبر من الناس ان النفس فيم الجزء في نفس  
الكل واللازم فيم اللازم في ضمن المعلوم من ادنى واما قوله وانه اذا قصد به اللفظ  
فقط لان اللفظ للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واللفظ عليه كان مجازا ويعبر عنه الجزء في نفس الكل فان  
النفس مع اللفظ تنفصل من اللفظ الموضوع له وتتم في نفس في ضمنه ثم بواسطة القرينة  
تدرك انه ليس مجرد وان المراد هو الجزء فكل مفهوم في ضمن الكل كونه جزءا لا في ضمنه وبين  
فهم الحق في ضمن الكل وادارة في ضمنه بكونه الاول هو دلالته التفصيلية وان اللفظ اللفظ  
على الجزء اسوة مع ارا دة من اللفظ في ضمن الكل والاولى ان على حاله والقرينة في مثل هذا  
المجاز لا تقتضي ما بالعلم بل الارادة وما ذكر من ضيق دلالته على الجزء او اللازم مطابقة لا تفصيلا  
او التزاما ما مبني على من حيث احدهما ان اللفظ موضوع بازاء النفس المجازي وصفا نوعيا  
والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة ليس اقول لم يدل عليه في الحال باحدى الباقين  
وكفنا المقدمتين معناه اما الاولى فله الوضع المجزئ هو نفس اللفظ بغير اراء الحق لا يقتضيه اياه مطلقا كما صرح  
في المنتهى ولا مثل ان نفس اللفظ بازاء مجازي ليس بل في نفسه او عليه فلا يكون المجاز موضوعا للمجازي

تقدم







وقالنا في هذا الموضوع

بكنه راجحة أخلا في المطابقة من مراتب القربى المعلقة وأيضاً لو سلم ما ذكره في ذلك  
المطابقة وحده لا يحصل منها إلا ما ذكره المذكور في ذلك لا ينافي اعتباراً على غير ما في ذلك  
الأثر وإن كان يكون من مراتب الوضوح والحق في المقامين غير واضح لوجوب  
تصورهم إلا أن عدم تصور الكل وكذا التفتت بها المطابقة معنا ما يتبعه في الحصول من  
اللفظ لا أن في الرضا **أقول** قد بينا أن المدلولات التضمنية تختلف منوهاً وحقاً  
من حيث ما دللنا باللفظ ومقصوداً بالدلالة التضمنية ومودله بها ولا يتقدم في ذلك إلا أن  
مقصوداً عند تصور الكل في راد في اللفظ الموضوع للكل أقرب من الراد في الجزء وأصح  
وإن كان المدلول على كل منهما تعميلاً ولا معنى لاحتلال الدلالة التضمنية وضوحاً وحقاً  
إلا أن ما دل عليه التضمن مختلف بالوضوح والحق من حيث أنه مدلول باللفظ عامر  
من أن المعبر عنه المراد **أقول** وأما ثانياً فلأن يقيد المعنى الواحد بما يرد به الكلام  
المطابق لمتقضى إذا كان لا يتوجه باللفظ ولا بد منه ليعلم الكلام **أقول** وذلك لأن اللفظ  
المذكور في التوحيات إنما يدل على ما يتبادر منها فكيف يتصور على ما لا يتبادر منها  
ومما حلت في معنى ما ذكرنا **أقول** لعلنا نرى أن ما فقلنا كما في تفصيل  
ما ذكرنا من شرح في تعريف علم البيان **أقول** وانت خبير بما فيه من الاضطراب  
أشارنا إلى ما بين من الألفاظ والروايات ما ذكرنا في السلك في التسمية يتقضى جعله  
وثنائي كونه مقصداً من الخصائص البائية لأن كثرة مباحث المعرفة لا تجعلها واضحة  
المقاصد الحق أن التسمية أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من السلك واللفظ  
البائية ما لا يخفى ولم ير استلزامه في الوضوح والحق ما لزم ولا المطابقة ومعنى ما قصد إليه  
من أن لا يرد له المذكور لا شأن للدلالة الموضوعية المطابقة فالدلالة فاضلة أو أقلت  
ووجه ما لزم من كونها مضمومة وضعية بل ردت في غاية الحسن وبها اللطافة لكل ما راد هذا الحق  
لا شأن في أراءه الختوم الوضوح في الكتاب وبني أن يحضر مقاصد البيان في أيقنة التسمية والحق في

اللفظ

ظ

المعبر والكتابة والوجه في الضبط أن يقال في اللفظ ما وضع له فاما أن  
أرادنا ما وضع له أولاً وعلى كل تقدير يدعى ما لا يشترط إرادته منه على التسمية أولاً فنية  
التسمية إلى الاستعانة كناية إلى الحجاز المرسل إلا أن التسمية مع كونها أصلاً  
مقصوداً لمباحث الاستعانة فالحق التفتت عليها من هذه الجهة التي أطلق التسمية  
من أقوى من الجهة الأخرى التي بها غلبت الكناية عن الحجاز المرسل **أقول** فظاهر هذا التفتت  
شأنه ليقولنا فاعل زيد وجاه في زيد ووجه **أقول** فانه لا يرد  
وعر ويدر على قبول الجميع لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة أصلاً في اللفظ  
في الحيز فالتكلم أن لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل على المحاط على مشاركة أمر للآخر  
في معنى فلا يدرج في النفس المذكور بناءً على ما ذكر من معنى الدلالة فانه لا يتصور  
الأيما قصد المتكلم وإن قصد به لم يقصد به راد في معنى لأنه يفتى شارك زيد وجاه  
في الحيز أو شارك فيه فيكون شريكاً في اللفظ وكذلك قولك قابل زيد وجاه معناه شريك  
القتل لزيد متعلقاً بغير صريحاً وعلماً فلهذا يلزم من ذلك مشاركة أحد مع اللفظ  
في القتل فإن لم يقصد به اللازم فلهذا يلزم من ذلك مشاركة أحد مع اللفظ  
شارك أحد مع اللفظ في القتل وكذلك قولك قابل زيد وجاه فأن قبول القتل  
الكل واحد منهما صريح والتعلق ضمن والاشتراك لازم وما قبل من أن ما قبل فاعل  
وما قبل له شرك والتشارك تنفياً لللازم فظهر من ذلك الفرق بين مفهومي يقال  
زيد وجاه وشارك في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فإن حصول اللفظ  
وأن كان واحداً لا ينبغي بينهما متعلقاً قطعاً **أقول** أن الدلالة على المشاركة  
في مثل قولك شارك زيد وجاه إنما هي كونه اللفظ ما لا الصيغة فالحق فقل على  
يقول السلك لكل منهما متعلقة باللفظ ويلزم منه المشاركة في الشك في كونها  
غير مقصود فلو كان مفهوم فاعل نفس المتكلم في مصدره الأصلي كان

في حيز الراد ما وضع له فاما أن  
يقولنا في هذا الموضوع

كان قبل الوجه الذي ذكرنا في تقديم الحجاز  
بشأنه لا ينبغي أن يكون على التسمية فاحسب  
بعضه إلا أن يبين



المفهوم من قولنا نزل زيد وعمر واما ركنيهما من الجوهر والاخرى من الصبغ **واعلم** ايضا  
 ان منشاء الاعتراض على التفسير المذكور عدم السؤق من ثبوت الحكم لثبوت وبين ما ركنيه  
 احدهما الآخر فبذلك ونحن انما نقول ان مفادها ان مثلاً زمان فليس دلالة اللفظ على احدهما  
 عين الدلالة على الآخر وان استزعمتها وليس دلالة المسكلم على احدهما بمقتضى الدلالة على  
 الاخرى كما لا يكون الا في مقصود اعتدله **صلواته** ينتهي ان يزا وفيه قولنا بالكتاب  
 ويحيى قد عرفت محققاً قررنا اننا لا حاجة الى هذه الزيادة لا في الخارج نحو قائل زيد واما  
 وجا، في زيد وعمر **وهو** مما لا خلاف ان على الحقيقة والاعتقاد انما يتبعها في الامور لا  
 احسن في غايه الظهور واما انتساب كلياتها باعتبار انتزاعها من كلياتها المتشابهة **لانه**  
 احسن على كلياته وقيل عدم الجمع على تصديقها وهو الاظهر **وهو** انما اضيف الى النعمان  
 لانه في ارضه كثر فيها ذلك فلك في الصحاح متتابع النعمان معروفاً واحداً وجمعاً سواء  
 وانما اضيف اليه النعمان لانه في ارضه كثر فيها ذلك قال ايضا فقال من المنذر ملك  
 العوسج اليه متتابع النعمان قال ابو عبيد كان العوسج يملوك اجيرة لانه كان  
 اخبرهم في النعمان بالفتح وادرجه طريق الطائف يقال له النعمان **الاول** **وهو** منسوب  
 الى ركنيهما في الصحاح متتابع الارض اياها والخرقة فيكون قال ابو عبيد  
 من النعمان ركنيهما في صحاح من ارض العرب فكل مدونه من الدريف يقال كثر في  
 ولا يقال سوفت افي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوز لا يقال جفا فوسى  
**وهو** بخلافه في النعمان واللام العنقبة فانها ليس من ارضه انما هي من العقليتين  
 الصفة لا تعريف النعمان واللام بما ذكره منقول من الاشارة الى ان  
 ايراد امثال هذه الحفص في امثال من المعاني لا يجوز للتعريف تنعاطل ركنيهما  
 في تناسيل هذه المعاني واما في عبارات والاول حال هذه العلوم ان تعذر فيها على  
 الامور العرفية واما في هذه المعاني فانها باطلة على العلم العقلي وادرجه في النعمان **وهو**

بالنعمان

ولزم بطريق الفيلسوف **اعلم** ان السكالي اعتبر كل واحد من هذين التفسيرين مطلقاً ولم يفرق  
 احدهما على الآخر ويكفي ان يكتفى بالتوزيع الا ان ما ذكره المعرف **وهو** ان السكالي سببه  
 نهاية واحدة بالجمع كما لا يخفى في السكالي ان يقال بالمقدار لينا والى سكال الجمع **وهو** ان السكالي  
 فنقول الدارسة ونصنف امثالاً للسكالي انما ان يقال لفظ بالجمع وقع موقع المقدار **وهو** انما  
 ان يجعل قوله كالمعاري تنظيراً او نسبها لا نسبها فانه خطأ قطعاً ولو قيل بالجمع او السطح كاللحم  
 والدائريه او انها ينسب لكل نصف الكثرة والزيادة لانه كان اوضح وان **يندرج** وفي جعل المقايير  
 واحكامها من الكينيات فليكن ان يقال انه اراد بالكينيات الجسمانية الصغائر الجسمانية لا اصطلاحاً  
 ارباب المعقول وكما قال في الصغائر الجسمانية الجسمانية بالجمع او غير من الجواهر **وهو** انما  
 من الجسمانية بالجمع مع انهم صرحوا بانها من الكينيات الجسمانية المقابلة للكينيات الجسمانية  
 على انه اراد بالجسمانية بالجمع مطلقاً غير من ان تكون اولاً وبالذات او انما  
 وبالوصف وكذا الحال في الحركات واما المقدار في كونها حركية بالذات فخطأ واما قوله وكما  
 اراد بالمقدار وبراوصافها من الطول والعمق لانه فيجب لا يقال ان يكون هذه الامور  
 اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالعمق والسرعة بالبطء عند اقتله والخسوف  
 اليه لا كينيات متفرقة للاضافة حتى يصح ما ذكره **وهو** والاستقامة والاختلاف والنمذ  
 والتمتع في الشكل والاستقامة والاختلاف في صفات الخطوط وكذلك التفرقة في الصفات  
 ولا ينصهر في الشكل لا متناه في اطرافه بل في حله في السطح والجمع والاول ان جعل هذه الامور  
 متصلة بالمقادير لانها من الكينيات الجسمانية المتصلة بالمقادير بكونها في ان الاشكال في ركنها  
 في كونها من الكينيات الجسمانية المتصلة بالمقادير بكونها في ركنها في ان الاشكال في ركنها  
 اقراره من ما ذكره في الكينيات الجسمانية والافلاكي **وهو** ما لا اولها من فيها فعلية والافان  
 انفعالية **وهو** ان الفعل في الاولين نظير من الانفعال والافلاكي **وهو** ان الفعل في الاولين نظير من الانفعال  
 من الاولين فليكن في الاولين انفعالاً يتبعه ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل على ان الفعل

وانما







جذا بل هو بقطعان في السلك بعد ذكر الاغراض العائدة الى المسئلة قال واما الفوض السائدة الى المسئلة  
 فخرجت الى ان يكون كونه اتم من المسئلة في وجه النسبة قال واما جعلنا الفوض السائدة الى المسئلة هو  
 لان المسئلة هي حقيقة ان يكون في وجه النسبة امر المسئلة واحسن ما هو اقوى جلالا ومها والالم به  
 ان يكون لبيان مقدار المسئلة ولبين امكان وجوده فلو جعل وجه النسبة في كلامه على الفوض  
 السائدة الى المسئلة لان لفظ الاصل له كالاخر على مثل ادنى فبما لان معناه ان يجعل  
 الفوض السائدة الى المسئلة هو ان يكون كونه اتم من المسئلة في وجه النسبة لان المسئلة هي حقيقة ان يكون  
 اعرف بوض النسبة من المسئلة وهذا كلام منظم كما ترى سواء اردت بغيره النسبة هذا الفوض  
 المحصول على ان يكون كونه اتم من المسئلة في وجه النسبة او اردت بغيره النسبة  
 لانه قال ان يكون المسئلة اعرف من كونه على ما تقرر ان السلك في هذا الكلام  
 بانه يخرج بيان المقدار ان لا يكون المسئلة اقوى جلالا وجه النسبة بل يجب ان يساويه فلا يصح  
 ان يقال ان يكون اقوى جلالا وجه النسبة في بيان المقدار اذا اردت وجه النسبة وجه  
 النسبة وايضا في هذا الكلام دلالة على ان كلامنا لا يفي ولا يفي ولا يكون في صوت  
 انتهى كلامه والذي بظهر عما ذكره المنهاج جلا اولاً ومفقد لاثبات ان كونه المسئلة هو  
 بوجه النسبة يعتبر في بيان امكان المقدار والامكان وزيادة التوزيع والنسبة  
 وان كونه اتم واقوى وجه النسبة يعتبر في زيادة التوزيع والحق الناقص بالكل والامكان  
 فالجواب في غايات المسئلة ونذكر في خصوص ذلك ان يكون اعرف اقوى في بيان  
 المقدار والامكان في زيادة التوزيع والنسبة وعلل كل ما منع من توفيق القول  
 بالحقول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التوزيع الابلغ والاول على اللزوم والاعلى على  
 اقوى وظان التعليل ان الموضوع هو التوزيع فثبت الحكم اعني كونه اقوى في هذه الصورت  
 ومع كمال ان يكون التعليل الاول تاما لا يفي او ناعدا التوزيع لئلا يخل نظام الكلام ويكسر  
 بل هو ان لا يخل نظام التوزيع مع غيره في سلكه ثم ذكر الاستطراف على وجهه بشارته كما سبق فيما ذكر

ذكرنا

فيما ذكر من كون المسئلة به اقوى واعرف عقبه بما يصلح ان يكون مثاقيل التعليل  
 السابق وفصل الكلام ثانيا وصرح بان الاغنية معتبر في زيادة التوزيع وليست معتبر  
 في بيان المقدار السلام عن الزيادة والنقصان وبان الاغنية معتبر في بيان امكان  
 والمقدار وكذا في بيان الامكان والتوزيع والنسبة وبان زيادة التوزيع معتبر في  
 في الاستطراف فاقال اردت بغيره النسبة في هذا الفصل وجه اقوى الاغنية في التوزيع  
 والنسبة ايضا وتامل كلامه السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركة ما سبق  
 في الاصل اعني كون المسئلة به اقوى واعرف كل قوله لئلا يخل ما ذكر على فسر به العلة  
 وبعد اوجاج على ان يكون مع ما سبق بغير الكلام على ظاهره بقرينة التعليل لا يخل نظام  
 في كلامه الا في اقصاء التوزيع والنسبة كون المسئلة اعرف بوجه النسبة وهو مقرر في كلام  
 المفصل حيث جعلها سلكا لبيان الامكان في كون المسئلة به سلك الحكم مع وفه فيما تضمنه  
 وجه النسبة ويكره ان يقال ليس وجه النسبة من وجه المندى ومفقد الظن مطلقا لولا  
 فلا ترسيب بل هو السلك المحض اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقتله ولا شك ان مثله  
 الظن بهذا اعرف منه وكذا الحال في النسبة واما في هذا الكلام المفصل بيان امكان ان يكون  
 المقدار والحق الناقص بالكل ال زيادة التوزيع فلا يفي ما ذكر في الجمل هذا ما عدى في  
 ايضا عيانا الحقاق والتجسس ما اردت بها ودفع ما يخيل فيها من الاصل والاصلاح  
 اذ لو قصد كسبي من ذلك لوجب جعل القوة مبنية على الصبح منها فان قلت اذ اردت  
 من ذلك ان يكون المسئلة الذي كرس على ذلك لانه اقوى في نادية المقصود فذلك ما عدى  
 انه حكم النسبة سها ولا يجوز ذكر النسبة فضلا عن كونها احسن فلا يكون حياض به وانما  
 على ذكر نسبة الغرض بالصحة لانه الاصل واذا عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغ في جعل  
 المسئلة في قوله والنسبة من مسرتها فثبت على السلك هذا البيت من نسبة  
 المحرك كما ذكر ذلك في وجه النسبة الذي لا يكون احدا في حكم الواحد في نسبة التوزيع والنسبة

في بيان المقدار والنسبة

نقص



بالمنقود والبال الجبل كما ان المنقود في البيت على شجارنا غصنا والنمير بالمران  
في كفا الاستلح شجرها بالبوقة فيها ومن في البيت في كل واحد من  
منه بالتمثيل للمركب وجه الشبه لا في البيت بالمران غير اسلوب الكلام وال  
وكوجه الشبه في قوله كان سائر النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المربع  
وبين في كل واحد من هذه التسميات في البيت الابيات الكسبية في قوله في التسمية  
ثم قال في امثالنا ذكر من الابيات تسمية المركب بالمران المذكور قبلها تسمية المنقود بالمنقود  
فيجعل للمركب ما ذكر من الابيات من التسمية بغير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف  
فيها دون ما قبلها والظلم ان تسميتها بالبوقة فيها ومن في البيت من تسمية المنقود بالمنقود  
غير المنقود بغير تسمية شجرها بالمران في كفا الاستلح من تسمية المنقود بالمران واما جعله  
تسمية المركب كسب كسب في تسمية المنقود بالمران ولا في هذا من سماع وذلك لان قوله من تسمية المنقود  
مقر كما صرح فيه في قوله وتسمية المركب **كسب** اما المنقود وهو ما في التسمية بالمران ومنه  
مستخرج من متعدد لان الحرف ان المتبادر من النزاع وجه التسمية من متعدد والنزاع من متعدد  
في قوله في التسمية لانه مركب من متعدد وهو الجاهل كما توهم ان في فاور في تسمية المنقود  
بالمنقود او لا اثر في ان المنقود في السكاك في هذا التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة  
الحقيقية بان التمثيل يتقدم التسمية في كفا الاستعارة التي هي من مرافق الحجاز  
المنقود في ان يفسر كلامه من اجل ان ما يتبادر منه من كونه مناسبا لما سيجري به وما يروى  
ان المنقود قال فيما بعد ان الحجاز المركب هو اللفظ المنقول فمما سببه عنناه الاصل تسمية التمثيل وقال  
النارح مسائل تسمية التمثيل في كفا الاستعارة من متعدد والحق في هذا القيد عن الاستعارة في  
المنقود انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احراز الاستعارة في المنقود  
حرفا وحاصلا بان تسمية احرف الصور تسمى المستخرجين من متعدد بالا حوى فان قلت هو مسائل  
بعد وتفسير كلام المنقود ايضا قال في غير من استلهم مركب الطرف في قوله هو من هذا ايضا للعدد التفسير في

التمثيل

فوجب ان يراعى ما يزرع ولا يمثّل لتتمثل الابنية بهات مركبا الاطراف فان قلت  
تدفع فيما بعد بان التسمية التمثيل قد يكون طرفا مفردا من كفا الاستعارة كذا الذي  
المنقود قد اراقت ذلك مما تدعيه اقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسانكل من كان  
على حقيقة هذا المقال **كسب** شاربان من امثال تسميات الحمل قبل كونه تسمية للحمل  
اعني المنقود استعار بذلك ايضا ولو كان تسمية اخرى لطلق التسمية لوجوبها للحمل  
منه **طوائف** في صريح الفهرست والدليل عند من التسمية بالمران لا بل البقية التي  
خالها بياضها تسمى من التسمية الى سبيل خالي الا بل والسيرة في الدليل صياحا عند من  
يعتقدوا عند الفهرست فان تسميته ولم يفرق عطايا **كسب** قلت رد بينا رد بينه ام  
امرنا كما سئل الرماح فسميت لها يقال مع رديني ومنه رديني والذهب  
تعالى نار معلوم دخان وقد اخذ الساجد اعين الدخان لانه يقدح في التسمية المنقود  
قال ابو الحسن من امثال تسمية الشجر بالمران ولونا وحركة ومبينة **كسب** فعل هذا من الاصل  
قريب من بحر الماء مكنيا بوجه من تسمية الشجر واما قال قريب من ذلك لان الذهب  
مستعار لصفه الاصيل واستعارة التسمية في الاضافة الى الاصل قريبة **كسب** لانه على  
المتنوع حرفة تسمية الجواهر عليه من ان يكون باستعارة منه او يسميه عليه واثبات  
معناه لا يتناول الاستعارة المتفق عليها وما اخذنا من هذا الزام ايضا وقد صرح به  
فيما بعد حيث قال لانه لم يحرك عليه لاي استعمال فيه ولا اثبات معناه **كسب** ولنا قدم نون  
الحقيقة لان الحجاز الاول بالنظر الى مفهوم الحقيقة والحجاز والى بالنظر الى لا يترجم  
او لا يوقع عندنا على هذا معنى وايضا يوقع انما هو الحجاز الذي يحذف من التسمية  
على تقدير تعلقه بالوضع **كسب** كان الواجب ان يقول اللفظ المنقول ليشاؤول المنقود والمركب  
او ليشتم الحقيقة والحجاز الى مفرد ومركب ثم يوفق كل منها على حدة كما فعل في الحجاز **كسب** في  
الحجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه الحجازي كيريد ان يعبر اللفظ للدلالة على معناه الحجازي

في قوله من التسمية

في قوله من التسمية



لا يكون وضعا واما تعين المشتقات كاسم الفاعل ونظائر فهو وضع قطعا للدلالة على  
 بانقضاء كونه وضع نوعي في نظائره كانه يقل مثل كل صبغة فاعل من كذا فهو كذا  
 فيجاز وضع شخصي ولا نوعي وان وجه فيه لانه معتبر بحسب نوعه **فان قيل** استار البعض  
 المحققين الحاجة الى حرف دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل يدل  
 بنفسه على التعريف الذي في الرجل وعل في قولنا رجل قام فوجد يدل بنفسه على الاستفهام الذي  
 هو في قوله قام زيد وذكره الاعمى ان معنى قوله اكرم ذل على معنى في غيره هو ان حرف ما دل على  
 في غيره واظن في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من قبلها لام التعريف وعل فتقل التاكيد  
 منها ما ذكره والتجاء اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وقيل لانه ان اراد بشي  
 اكرم في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يفي في دفع ذلك السؤال بل يعينه  
 ما قبل من ان دلالة على معناه الاطلاق في شريطة بذكر متعلقه في الجملة وكذا ان اراد به قيا  
 بمعنى غيره قيا ما حقيقيا فبما ايضا لا ذكرنا ولا نعلم ان يكون مثل السؤال وغيره من الاعراض  
 فهو والدلالة على معان قايمة كذا الفاظ غير ما وان اراد بتعلقه عما غير ذلك لم ان يكون لفظ  
 الاستفهام ومكسبه من الفاظ الدلالة على معان غير ما وفوا وكل ذلك فاسد كما يرى اما كقول  
 معني اكرم على وجه يفهم به ذلك السؤال في صورته انما هو في الاستفهام **فان قيل** استار  
 ذلك من نوع الدلالة بنفسه كمن العلم بالتعريف كذا في اللفظ من اظهره لا في الفعل لا في التعريف  
 ان العلم بتعريف من لفظه لا يبين في معناه بل يحتاج الى ذكر متعلق انبعاثا ولذا لم يبدل في  
 في بعض الكتب بقوله سلمنا ذلك كمن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه لا يكون بواسطة قرينة  
 مألوفة عن ارادة المعنى الاصل وان لم يعلم ان هذا المعنى لا يفهم من العيان فيفيد  
 الوضع على انه ان اراد بالمعنى الاصل المعنى الموضوع له فقولنا الدور كما اعترف من قريب  
 وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان المعنى الاصل ليتبين تعريف الوضع ثم ينظر في وجهه وفيه ان  
**قوله** وقولنا المعنى الظاهر ولا يكون المعنى في غير المراجع لالا ان يكون الدلالة بواسطة فان قيل على تقدير المراجع لالا ان يكون

ان كان الدلالة على المعنى الظاهر لا يكون بواسطة لفظه في غير المراجع لالا ان يكون

فما

متنا

احدهما بالتعريف فيكون له دفعا الحذف ومن القرينة مدخل في ذلك الدلالة قطعا في واسطة  
 القرينة لا بتعريف اللفظ الموضوع قلنا المعنى للدلالة على نفسه كان حاصلا ومن ذلك  
 الغير كانت ما يفهمها وجزا لتعريف الجازي بالقرينة بحيث يتبين تلك الدلالة بذلك  
 المعنى الذي يقتضاه وليس عدم الحاج من تمام المعنى اما قرينة الجازي فمعتبرة في  
 الدلالة على المعنى الجازي لا يتحقق المعنى الدلالة بالقرينة من تمام المعنى فذلك يتفهم  
 الفرق بين قرنتي المشترك والجازي ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنيين  
 وان الجازي لا يدل على معناه الجازي بنفسه بل بالقرينة **فان قيل** حصل من هذا الموضوعين  
 وضع آخر فمما وهو تعيين الدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير عزم بينهما فاما  
 الواضح وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا او اقرى للدلالة بنفسه على ذلك وقيل  
 اذا اطلق في مفهوم واحد مما يجمع سها ان اراد باحد المعنيين المعلوم المعلوم الكلي  
 الصادق على كل واحد منهما فلا غم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما كحصوله وضع  
 لهذا المفهوم المشترك سها كلف ولو صح ذلك لا يمنع كون اللفظ مستقرا كما هو معتبر لفظ  
 ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين كذا المعنى عن المعلوم الكلي وفروجه واجبه في كل واحد  
 منها الى قرينة معينة فان زعم ان قرينته فردية قرينة له لزم القول بان عند اطلاقه يتبادر  
 منه ان المقصود به ذلك المعنى الكلي وان اللفظ مستعمل فيه صورا قطعا في الواقع الزود  
 بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعدم المشترك واذا كانا يتباينان كما في المثال  
 المذكور اعني القرين عند الكل وان اراد باحد المعنيين صرا بلفظه عند الحكم عليه  
 عند السمع على معنى انه مترددان المراد اما معناه بقرينة واما ذاك بعينه فليس كذلك  
 معني البتة فممنه باعتبار انساب اللفظين يكون اللفظ موضوعا لفظا بلفظه  
 تردوبين معنيين الوضع فان لم يكن مشترك اذ اطلق فيهم مع كذا واجبه في كل واحد  
 واما الجازي فله يتم عند اطلاقه المعنى الجازي فانه في الدلالة بالقرينة لا على الكلام بما ذكره الحال الا ان يتم

ن

فان توجه الدلالة الى المعنى























من الشارح في توجيهه لا يشار اليه من توجيهه بقوله بعد تسليم صحة عنوان قلاد جرم عدم  
امران احد هما ان كلاما من اكره والزمان مع انه ليس من الامور المنفردة الثانية تقع بينهما  
كقولنا من طول وحركه سريعة وثابتا بينهما ان المدعى هو ان احواف والافعال لا تقع بينهما  
ومقتضى الدليل هو انه لا يقع وقوعا مستلزما ليدل على المدعى ما عدم ورود  
فلان المراد بالثبات هو بالذات فما سلف في مباحث الاستفهام انما المستفهام  
بالثبوتية لا ما توثيق في الامور المنفردة الثابتة فكل من اكره والزمان حقيقة لا استقلاله  
بالثبوتية دون الافعال و احواف ما عدم ورود ذلك فلان اقتضاها التسمية كقول  
موصوفا ومكسوما عليه سلم اقتضاها كقول كسبه به موصوفا ومكسوما عليه كما رواه عن  
للاقتضا الاول لانه المقصود الاصل في حصوله وليلا على ذلك هذا واما الصفا واسماء  
الزمان والآله فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها يقع ان يقع حكمها عليها فالوجه  
كون الاستفهام فيها بغيرية ما ذكره حيث قال الاول ان يقال وتفصيل ان الصفا  
يدل على ذوات مبهمة باعتبار معاني معينة في المقصود عنها ولم يكن تلك الذوات  
مقصودا منها ولا مستثناة عما يصلح وجه كسبه الاستفهام لم يصرح جريان الاستفهام  
فيها بحسبها بل يتصور ذلك كسبه مصادر المقصود منها وان كانت سوية واما  
الحكام والزمان والآله فانها وان دلت على استعينة باعتبارها بالان المقصود  
الاصل منها ايضا معاني مصادر الواقعة فيها او بها فتكون الاستفهام فيها بتقاربها  
اي ولو قصد التسمية والاستفهام كسبه تلك الذوات لوجب ان يذكر بالفاظ والاداة  
على نفسها وهذا التفصيل يقع الفرق بين الصفة والحكم الفاعل ومن لم يسم الحكم واذا  
فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة في ان المقصود الاسم كما هو المعنى المصدرى وفي كون  
الاستفهام فيها سعة افرقت في ان الصفة لا تدل على اعيان الذات اصلا وان لم يكن  
قام بين ما او فانه القيام وهو امر غير متصل اصلا والاداة العقل على ارتباطه

في الامور المنفردة

وحي عليه لتبين عند ذلك كان حقا ان لا يقع موصوفا من صفات ان يقع حارسه على غير  
وفي اسم المكان يدل على بعض الثبات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام  
لا يثبت اودات ما فيه القيام فذلك صريح ان يوحى عليه الصفات ولم يقع ان يكون  
لغيره وكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم يتحقق تعريف الصفة ايضا كما زعم  
ونسبه لغيره فقال لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هو ذلك لان مرادهم بذلك  
تعريف الصفة كما هو المتبادر منه وانما يسمونه لان تعريفها اصلا وقد صرحوا ذلك فقالوا  
الصفة ما دل على **اربع** باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان في التعريف لانه  
على ذلك معيينة وانما اطينا الكلام في هذه المباحث كل الاقطاب حيث فيها خواد  
وتنضج واستغنى عنها في مواضع اخرى مراد **في** ثم وصفه بالواحد الذي يلام العظام  
اي يلايه باعتبار كثره استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كاذافة في السناد والبلاد  
**في** وهذا يستمر كلام صاحب الكشاف في قوله فسيفضون **هذا** قال في **في**  
شرح هذا الموضع الكشاف وقد كثر في دويل من اختلاف احوال الفهم الى المصنف فتم  
كلام القضاة ان الاستفهام بالثبات هو تسمية المستثناة في التسمية كالمعنى المراد  
السمع ادعاء طحاها مراد فالاسم السبع على عكس الاستفهام التفرعية وصاحب الايضاح  
انه التسمية المضمرة في التفسير فتم بعض الناطق من في هذا الكتاب ان الاستفهام بالثبات  
من الاطفا من حيث كونه ثباتا على استفهام السبع التسمية وفي قولنا كسبه من سائر  
الاقتضاس مع انه استفهام تفرعية لا سلك الاقتران فهو كونه عن استفهام الا  
لشجاج او الثبات لا سلك في ارادة الحقيقة لكن المقصود بالصفة الاول هو التسمية على انه  
استدرك في الاقتران مع اعتبار الاسماء بالوازم بالضرورة ثم من هذه الكتابة من قديم الكتابة  
في التسمية على اثبات السبع لشجاج واكلمه للبعد للقطع بان ليس كتابه عن السبع  
بل قال على كتابة من عبارة واراد بدلالة الناطق صاحب الكشاف نقل عنه وحقق على الكتاب



عيل مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعار بكنية وما قبل فيها او عليها بغيره فم  
من الكشاف معر آ فو غير السمة واحدة بذكر الاستعار قولاً رابعا فزاد في المنور  
القول بغيره اذ في قوله في نسبة هذا النعم اليه هو عظيم لم يشاء الا عن فوط خفلة وكيف  
تصورهم بهذا الخلف من الكشاف مع ان عبارته صريحة بظاهرة بحسب الاستبصار على ما اذنه  
سكتة وان استحققت كمال السمع كذا العقل و هو ان صاحب الكشاف قال هذه العبارة  
وهو هو المتعار بالكنية وقد حقق العلامة رحمه الله بوجه من بينه سبعة لناظر يريد  
ان العلامة جز قال هذا من سرار البلاغة ولطائفها ان كسوا عن ذكر الهمزة المتعاقبة  
يرمز واليه بذكر سبع من واو قد مررنا تلك الهمزة على مكانة وهو كقول الشاعر  
اقرانه وعالم يعرف فيه الناس لم يقل هذا الهمزة قد ثبتت على السماع والعلم بابها السد  
وبحرفه لا بل المستعار هو المكتوب وان الرواد في المذكور كناية عنه كما لا يخفى  
على درك وفي قوله حقق ولم سوفه بغيره لناظر اسنان الى ان ياد كرم العلامة في هذه الاشياء  
واوضح غاية الايضاح هو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لاحد لا يكون مقتضاه من تلك  
العبارة فكما يستمر الى بطلان ما اختار صاحب الحفناج والاضاح والى كلام حاراسه  
لا يعمل ان يقصد به سبع منها ياد بوجه الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رحمه الله كما جوابه  
في الكشف عن الفضائل وتفصيل الجمل ان السبع حال فريسة الاستعار بالكنية  
وان يروي صاحب الحفناج والاضاح فمما ذهب اليه في الاستعار بالكنية وتلك ما ذكره  
ان صاحب الكشاف لما جعل السبع متوقفا في بطلان الهمزة على انه استعار بغيره حيث شبه  
ابطل الهمزة بغيره كمال على استعمال لفظ الغيبة في السبعة ويمكننا الا فراس والاعتراف  
استعارتان مصر ضال كسبه بنظم وفنك لا قرانه باقر اسر السبع وسبعة استعار السبع  
بالاعتراف ثم استعمال هذا لفظ الغيبة في السبعة قال قلت ان كان النقص ونظري  
استعارت مصر حارها قد شبهت بها المولود غيابه بالاصليه فلو لم يكن كناية عن السبع فلو لم يكن كناية

حفاط

الاستعارات من حيث انها متفرقة على الاستعارات الا فراس صارت كناية عنها فان  
انما ساع الاستعار في بطل الهمزة من حيث تسميته الهمزة الجمل فلما نزل الهمزة منزلة الجمل  
وسمى باسمه ينزل بطله منزلة نقصه فلو لا استعمال الهمزة لعمد لم يحسن بل لم يصح لعمد  
النقص لا بطلان فمن علم ذلك استعار الا فراس والاعتراف فاما تايجه للاستعار الا فراس  
للتعاقب والوجه العام وانما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الا فراس  
مكن فيصير في الغيبة بل فقدها الدلالة على تلك الا فراس كناية عنها وذلك لا يخفى  
كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا ينافي اراقة الحقيقة فالا  
مع كونه استعار مصر حارها كناية عن استعار الا فراس للتعاقب فظهر بذلك ان الاستعار  
بالكنية لا ينضم الاستعار التخييلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصر  
حقيقة وليس هناك استعار تخيلية نعم القرائن في مثل قولك غفرا الحنية وبطلان حال  
ونحوها كاستعارات محسنة اما على انها قد اردت بها صور محسنة مستبها بغيرها الحقيقة  
كما صرح به في الحفناج وهو المختار كما سياتي واما على انها قد اردت بها معانيها الحقيقة  
التخييلية من نبات تلك الحقيقة واستعمال على سبيل الجمل كما ذهب اليه صاحب الايضاح  
واذ على انه مذنب المحرور واما كونه من ان الاستعار بالكنية على مذهب القدماء  
التخيل فقد اخطأ فان قلت لو كان النقص مثلا مستقلا في بطل الهمزة كسب من رواد  
المتعار الحسنة اعني الجمل المذكور فلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر سبع من رواد  
فوجب ان يكون النقص في نظائر من قرائن الاستعار الحسنة مستقلا في الجمل قلت  
لما صرح استعمال النقص في بطل الهمزة انه اراد بذكر الرواد في ما يتولد من  
ان يراد به معناه الاصل الذي هو الراد في الحقيقة او راد بها بغيره بذلك المكن ينزل  
منزلة فان النقص من رواد في اصلها اذ اردت به معناه الحقيقة فظروا اما اول راد به  
معناه المجازي فلا بد ان ينزل منزلة الحسنة بغيره باسمه صار راد في الجمل ايضا فالراد

تعار



على الاول المذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني المذكور لفظا حقيقة ومعنى له عا، ولما هما بصلي  
قرينة الاستعار بالكنية ثم ان الكنية لعل كناية الاستعار المكنية من قبل الكناية  
في الغيبة فان النقص ليس كناية عن المكسب نفسه بل كناية عن كماله فهو دال على  
اثبات المحل للعدد والافتراض ان الابدات الاسمية للشيء قال وليس الامر كما ظاهرا  
الا بضمير في الاستعار في البدل والافعال من التخييلية من اثبات الابدات المكنية  
من التخييلية المحض في النفس فلا انكار على السالك في هذه البدل والمخالف والافعال استعار مكنية  
على معنى انها مستعملة في امور مستمرة يريد ان جعل الاستعار مكنية عبارة عن التخييل  
لانها مستعملة في الاستعار اصطلاحا ولا لفظا وليس هناك ضرورة بل هي في ذلك نوعا وكذا  
جعل الاستعار التخييلية في المثال المذكور اثبات الابد الحقيقة للثال على كسبيل التخييل لا يلزم  
ما هو المصطلح من معاني الاستعار في الحجاز النقص ولا مانع من ان جعل لفظ الابد استعار  
لامر المصنوع كما اختار السالك ولا يقدح ذلك في قرينة الاستعار المكنية فان النقص  
مع كونه استعار حقيقة عاجزا ان يكون قرينة على ما ذكره العلماء وقد حققناه كان  
الابد مع كونه استعار المصنوع المكنية بالبدل الحقيقة اول بدلت قال وانما الانكار عليه فيما  
تكلف في جعل المكنية غير مستعملة في موضوعها بل قدر المكنية لاسما مراد فالسبع على كسبيل  
التأويل ثم جعلها مطلقا على مفهوم المكنية كما طالع السبع عليها وله عن ذلك من وجوه  
بان جعل الاستعار سكونا فلو ذكر المكنية ولا بأس بذكرها مع روادف الحقيقة  
جاء به ثم قال جعل هذا نقول ان الرادف الياء به قد يكون الاستقلال والنقص من التخييل  
فقط كما في حالة المكنية وقد يكون ما سفل ان يفرغ في الاول والنقص الاعتراف وموظف  
ما سفل في التخييل فمذا فاعاد على كونه من غير تكلف وليس من المهور ان الاستعار  
في الاثبات لا في الابد لتدل على حقيقة من الكناية في الاثبات والافعال تلك الاستعار  
الاستقلال على ما هو صاير الا بضمير **اقول** قد اختار لفظ الاظفار وهو استعار لعل من موهبة

ثم يفيد بها انها اعتدلت جعلت شيئا فخطا على استعار المكنية من النقص والافعال من الاثبات  
كما بينت استعارات مكنية من موهبة في الجمل وان لم يكن مقصود بالبدل ولكن ان جعل  
استعار لاهور موهبة لا يخلو عن نصف فالاولى ان جعل ذلك اللفظ مائة على ميانها وكلها  
في المحل عبارة عن اثباتها على كسبيل المحل كما اختار صاير الابد بضمير وعلى هذا فالافعال  
في قرينة الاستعار بالكنية ان يقال لعل كناية المكنية المذكورة تابع سنة رادف المكنية ببيان  
بانها على معناها المحض في ان اثباتها لا استعار مكنية كناية المكنية والافعال وان كان تابع  
سنة ذلك الرادف المذكور كما استعار ذلك التابع على طريق التخييل فلا يكون هناك مع  
الاستعار بالكنية استعار مكنية كالنقص والافعال من الاثبات وقد بينا بما عدنا  
من حقيق مقاصد الكثر في هذا المقام واستبان منه براء صاحبه عما نسب اليه من احداث  
حول الرابع في الاستعار المكنية وفيه فائدة من عبارة الكثر في واه الوافي **وهو** الباء  
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للهد ولولم يذكر السالك قوله استعلا في الغير لكان  
الباء في قوله بالنسبة متعلق بغيره في قوله في غير ما ليس له وكان المقصود حاصله لعلنا ناعا والغفر  
لنظهر تعلق الجارية وعرضه ليعلم ان المراد هو الاول واما ذكر استعلا لاني التبعة لعلها المتعلق  
بجارية الباحل في الغفر وحاصل ما ذكر ان الجارية النقص هو الكلمة مستعملة في معنى ما يراد به من موهبة  
بالتحقيق معاني بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة وان اردنا ما هو اعم من التخييل  
والنوع فقد دخل الحجاز وقد مر ان الوضع يعين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه ولا وضع بهذا  
المعنى في الحجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول من ان الوضع هو نفس اللفظ  
للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد **نقد** ان اللفظ يستلزم التركيب بل هو النقص  
مبنية على النسبة التخييلية والنسبة التخييلية قد يكون ظرفا مفردا كما في قوله من مثلكم كثر الذي التوفد  
نارا الاله **اعلم** ان القوم في قولهم النسبة التخييلية ما هو من موهبة كما هو وقد اشترط ان التبادر بين  
من موهبة العباد ان اوجه موهبة من موهبة في لفظ الاستعار من موهبة امور من موهبة في لفظ الاستعار من موهبة







ثانيه في النظر في النسبة من لآية فليست ان مفهوم لفظ المنزلة في الحقيقة  
 مطلقا وهو ليس من الذات مع الفقه المخصوصة المفهومة من الفاظ آية كان الكل  
 في كل القوم بعد القوم ولذا لم يصح جوابا بالكل هو القوم كقولهم ارادوا اتحادا بالافعال  
 فان خصوصية القوم لا يتفادس لفظا كل في ذلك خصوصية الفقه المخصوصة المفهومة  
 التي هي المستندة بالحقيقة ليست مفهومة من لفظ المنزلة وقيل في قولهم من كل اعمار  
 ونظائرها فان قلت فليس ما ذكره الكافي في كتابه الايتين واضحا على ما هو عليه حقيقة  
 قلت نعم ومن قال في ذلك فقد توسع نظر الينا في اتحادهم بالعبارة ذاتا وبهذا المقدر  
 يظهر الفرق بينهما وبين قولهم في كل اعمار من السماء لا يقل فليكن دعوى افراد الطرفين  
 على النوع ايضا لانا نقول من اجده لفقائه اعتراف بان طرف النسبة مركبان  
 ولفظا هو الخط فان قلت الفايقة الفعلي المنطوق في كتابه الايتين قلت ان طرف  
 النسبة به فالاستحار بالتركيب ودفع الكافي على ما هو متخذ ذاتا بما هو عليه به حقيقة واما  
 طرف النسبة فالاستحار به ايضا والاختصار لان حذف هذا اللفظ المقدرة انما يتوسل اليه  
 بتركيبه وقد بينا ان هذا هو الوجه في ان طرف النسبة التمثيل مركبان ومن لفظا وان  
 تركيب الطرفين في الاستحار التمثيلية واجبة قطعا ومن توهم حله في ذلك فقد عدل  
 سواء الطريق ثم ان من مناصفة غريبة في الاستحار التمثيلية فليقصها على احد القاصين  
 لتزوا واما بما ذكرنا من كنف كل شيء في موضع شئ قال صاحب الشان  
 ومن الاستحار في قوله او ليكن على يد من رتبتم لثمنهم من الهدى والاستحار على نفسه  
 شئت عالم بالان اعتل البنية وركبه قال في الحاشية في جوابه فليكن قوله ومن الاستحار التمثيل  
 ونقول لثمنهم من الهدى من ان هذه الاستحار بعبارة التبعية في بيانها او لان متعلق  
 معنى آخر وينبغي ان يكون في الاستحار التمثيل فكل من طرف النسبة حاله متفرقة عن احوالها  
 عبارة **واقول** ان كل من طرف النسبة من الاستحار التمثيل في الاستحار التمثيل في الاستحار التمثيل

مطلب في الفقه الزبدي  
 بهما

الانها ومتعلق معنى هو التوسعة على ما صرح به في الفتاوى وقد مر ان الشان اليه ولا يلتبس  
 ايضا ان الاستحار من التماس الحفوة كالنصر والعقل ونظائرها وكذا كل معنى كل من مفرد  
 لآية لا ينبغي به في اصطلاح القوم الا ما دل عليه لفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا  
 بدليل ان نسبة الانسان بالاستحار مفردا بغير اتفاق وان كان كذلك منها اذا اجزاء  
 كتره وقد تقدم في مباحث وجه النسبة بغير ذلك ونسبناك عليه وما صرح بان كل واحد من  
 طرف النسبة منها حاله متفرقة عن احوالها وان يكون كل من طرف النسبة مركبا  
 لا يكون معنى الاستحار التمثيل والامس على مستند في هذا النسبة المركبة الطرفين  
 لانهما معيان مفردان واذا لم يكن شئ منهما ايضا مستندا فيه فليفتح في النسبة  
 والاستحار من احد ممال اللاحق والاحتمال ان كون كل من طرف النسبة يتبعه يستلزم  
 ان يكون متعلقا معاني الاستحار التمثيلية واستحار امته اصاله وان يكون متعلقا  
 مستند به ومستقارا منه يتقوا ان يكون كل طرف في النسبة منها مركبا يستلزم ان يكون  
 معنى على الاستحار مستندا به ولا مستقارا منه لا يتقوا ولا اصاله وتنافي في هذا بين  
 مازوم لتنافي التمسك وبين فاذا جعلت الاستحار في معنى تبعية لم تكن تمثيلية مركبة  
 الطرفين قطعا واما لو جعلت من الكثرة سكونا منقح واضحي المقدمات وتحققه منبئية  
 على القواعد البانية والمشرورات واليه عصبية ان يدعى ما استبان من الحق  
 جرحا بعد الاستيفاء فقال في الجواب ان انتزاع كل من طرف النسبة من امور متعلقة  
 لا يستلزم تركبا في شئ من طرفيه بل في ما فيه من احوالها **مسألة** كما ترى ظاهرا ان كل طرف  
 احد ان النسبة مثلا في انتزاع من عدة امور فلا يصح ان ينتزع تمام من كل واحد من  
 تلك العدد لانه لا يترتب تمام من واحد وقد حصل المقصود الذي هو النسبة فلا معنى  
 لانتزاعه من واحد بل كل على ذلك التقدير ان يكون كل من طرف النسبة ما هو فوقه  
 بعض تلك الامور وجه آخر من وجه آخر فيلزم من تركبه وطا انهم قد اطلقوا على وجه النسبة

منها  
 شجرة اخرى







والكفر يسلح اجاج لفظ المشبه منها مقدر في الارادة دون نظم الآلة لكونه غير الوان  
معتزلة في حيث قال في تفسير قول الكشاف مقدما مظهر ما ذكره على سبيل الاستغناء عنه  
قد يطوى في التثنية كالمشبه لا يطوى في الاستغناء بحسب اليتون حكم المذكور ولا يحتاج  
ال تقدير في تمام الكلام الا انه في التثنية يكون متوبا مرادوا في الاستغناء منسبا  
مراد ومصدر ان التثنية في الاستغناء يكون مستغناء عن معنى التثنية مرادوا به ذلك  
بحسب لو انهم مقادير اسم التثنية استقام الكلام وفي التثنية يكون مستغناء في معناه كجفت مرادوا  
ونزل في قولهم قد اغتذبت فقلت سابع الى قوله تعالى ونزل في قوله تعالى ونزل في قوله تعالى  
قاطع على المراد بالبحر منها ما الحق فيكون فيها الى لا ينوي الكلام والفقهاء الذين  
كالبوس الموعودين وقد خضع هذا البيان على بعض الاوقات فذهبوا الى ان هذه الايام  
قبيل الاستغناء ولا ادري كيف يقصد في مثال هؤلاء السج مثل هذا الكتاب انتهى فلهذا قد خضع  
جواز كون اللفظ مرادوا متوبا وان لم يكن مقدر في تركيب الكلام واذا تحقق ما نونا على كل عرفت  
ان غلبة الوجه الثالث اعني ان يكون الاستغناء غلبة عن التثنية اعني ان يكون الاستغناء غلبة  
مبنى على نفي النظر في احوال التثنية المقصود بالالفاظ المفردة ورعاية ما يقتضيه قواعد  
علم البيان في ثمة زلت فيه اقدم اقوام فضلو واضلوا فان قلت على ان من هذه النصوص الثلاثة  
يجعل كلهم العلاقة فليكن التثنية على التثنية اعني التثنية على التثنية اعني التثنية على التثنية  
النسب بالبدن وان وجه التثنية هو التثنية والاستقرار اما قوله مثل فنعنا فليكن التثنية على التثنية  
المقصود من الاستغناء يقو التثنية يقو التثنية على التثنية يقو التثنية على التثنية يقو التثنية على التثنية  
مثلا واذا قلت رايت استغناء في قوله تعالى يقو التثنية على التثنية يقو التثنية على التثنية  
بصورته جازمة وما كان المقصد الا على تقويرة ما في التثنية من وجه التثنية على التثنية على التثنية  
الذي هو التثنية وانما قال ومن الاستغناء بهما على ان استغناء اللفظ تاني الاستغناء الذي يكون  
مقبول للبيان فليكن قد تبيين لنا فافترق بين التثنية في التثنية التثنية في التثنية التثنية في التثنية

واجب في الاستغناء التثنية لما صرح به في الابدان وبشهادة الفتاح وبشهادة البيان  
الاستغناء التثنية في كل عمل لا يجمع التثنية اصلا فاحال التثنية في سائر الحروف والافعال  
والاسماء المتصلة بها فليكن في الاستغناء في التثنية في سائر منها وذلك لان متاخرها  
مفردات لكونها مدلوله للالفاظ مفردة وكذا متعلقات معانيها من حيث انها مفردة من  
تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادر الاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا فافترقا  
وليس في من من المتكلمين مكية وحالة متفرقة من عند امور فلا يقع بيني وبينها به اصالة  
ولا ينعاني الاستغناء التثنية فان قلت قد يمتثل اجتماع التثنية والتثنية من تقدير الكلام  
الاستغناء في لعل في قوله تعالى لعلهم يتقون قلت ذلك قيل فاسد وكيف لا وقد صرح في صفة  
بال التثنية والمستعار منه اصالة هو معنى التثنية وعلم من ذلك مع باقي كلامه لعل المستعار  
اصالة هو كادارة التثنية وكما استغناء منها الى المعنى الحقيقي للكلمة لعل ويجوز  
ومستعار منه تجمعا الى المعنى المعصوم فيها في تلك الحالة ونظايرها فليكن مستعارها  
له بعبارة كما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمعنى منه وادارة التثنية عنه  
ما ليرجى كذا لكان حيا لا يمازى المراد بها معنى مستقل بالمعنى منه وادارة التثنية عنه  
ما لارادته وكل ما يراه التثنية اعني التثنية وكما لارادته والمعنى كما اضل والمعنى المراد مفردات  
ليكون التثنية ولا التثنية هذا التثنية لا اصالة ولا بعبارة كمت صرح من مودولها لكون  
استغناء لعل في مسلية عنه لما مر من حصره التثنية فيما سدر كل واحد من طرفه من  
امور متفرقة نعم لما كان استغناء لعل من معناه الحقيقي المعنى التثنية لعلها التثنية  
المقصود بالارادته الله تعالى الافعال كاحصائه للعباد ومبنيته على اصول المعقولة او ردها والطب  
فيها ما هو لسط الكلام الكشاف ثم صرح بالمقصود مقتضيا لا ايضا وقال في التثنية  
حال المتكلم من فعل الطاعة والمعصية مع كادارة منه ان يطع باقتضائه ما حال التثنية  
المعبر بين ان يفعل وان لا يفعل وكان الطأ ان يقول التثنية حال التثنية حال التثنية حال التثنية

تعدده

تجزي



هو المذهب به المحقق الذي يعتبر عنه بالترجيح وهو على ما هو متعلق بالترجيح من ذلك  
بالحال الذي هو المذهب المعنى الحقيقي الذي يعتبر عنه بالترجيح وهو على ما هو متعلق بالترجيح من ذلك  
منه في المحقق الأول بالكل أن يضاف اليه فقام به كس من ذلك وأما في المحقق  
لغايد بن الأول رعاية الأدب في ترك التصريح بتسمية حاله في المذهبين والبا  
الاشارة الى وجه التسمية بالترجيح وذلك لارادته فان المسألة بيننا على ما هي في  
كل من المذهبين من اقسام واجام فقولنا من ذلك لانه ان يطبق مذهبنا على وجه التسمية  
ليكون تسمية المذهب من الصفات على المذهب ما في جزئنا بتسمية على وجه التسمية في  
جانب المذهب في يوم نقصد شيئا منها في كس في احد الطرفين وانتراع من متعدد وجه قد اضطر  
في الخيال وانتراع المذهب من الخيال وان شئت زادت توضيح في المقال فاعلم ان قوله تعالى  
تتقون واحكامكم كل الاشياء على قياس ما تقدم اما التسمية فقد كثر فيها عطاء  
فانت بها خير واما التسمية فان تسمية المذهب المذهب من المذهب والارادة  
بالهيئة المركبة المذهب من المذهب والمذهب فان يكون المذهب مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة  
المذهب ما قد سبق في محققنا ما هو كاف في شاف من الف السمع وهو كسب واما الاستقارة  
بالكناية فيصير اليوم فما حديد وحيوان الى انت من الخيال عند السكاك حيث لا  
التسمية بالامطلفا فقد روي عليه ذلك صاحب الكشف فاعلم بسبقه بما حدد ما عليه من مزيد  
وتسمية على هذا المذهب غير بعيد وكن نوضح في الحال في بعض صور الالفاظ التي يكون كمالا  
تحتية ومنها ان تتجيب فقولنا قيم الله على قلوبهم ان جعل المذهب به فيه الحق المصدق  
الحق في المذهب والهيئة احد له حاله في قلوبهم ما نفي من نفوذ الحق فيها كان طرفا التسمية  
مفرد بين والاشارة بتسمية هو الوجه الاول في الكشاف ان جعل المذهب به هيئة  
مركبة متشعبة من البنية واكرم الوارد عليه ومنه صاحبه من الاشفاق به واعية  
هيئة مركبة متشعبة من القلب واحكامه كماله فيه ومنه صاحبه من الاشفاق في الالوار

المركبة

تسمية

1

من الامور الدينية كان ذلكا التسمية مركبة من الاشفاق في تسمية قد اقرها من المذهب  
على صحتها على ما في تصور تلك التسمية واعتبارها وبافي الالفاظ متوجه مرادة وان لم يكن  
مقدور في علم الكلام وليس هناك اشفاق بتسمية اصلا على ما قرر فيما سبق وهو الوجه  
الثاني في الكشاف في الاشفاق على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة كس  
محملا بان كل تاريخ على التسمية واخرى على التسمية ولو صرح بالكل في تسمية التسمية الى غير  
ذلك من الفوائد التي ربما لا حث بل في مواردنا اذا فكرت فيها وان قصد في الآتي  
الى تسمية قلوبهم باستيا مخفية وفيها في كل الختم الذي هو من واد والاشفاق السكون  
عنه تسمية عليه ورمز الله كان من قبيل الاشفاق بالكناية واسم المتعان في البداية  
والنهاية ثم ان السراج بعد ما جوي في المباحث من ابطال الاشفاق التسمية التسمية  
في صور كلامه وقد روي في الاشفاق كسب لانه لا يكون تسمية لانه لا يمكن كون كل  
من الطرفين مركبا ومتعلقا معنى كسب لا يكون لا موقرا لانا نقول كلنا المقدس في خبر  
فان من السهل على تسمية كماله بالكل بل وصف صوته من شجرة من عدة امور توصف  
صوته الحوي ومنه لا يوجب الاشفاق التسمية في الماخذ لانه تسمية ولا سافي كونه  
متعلق معنى كسب ومن البين في ذلك بورد المقام لاشفاق لعل في بعض التفسير  
من عبارته بعينها ويثيرها وانت بعد ما جهر كل تحقيق ما سلف في صور انظر سلفا  
معاني كسب في وصف كسب من امور مسددة علم سقوط تسمية على سقوط  
لا مبرية فيه ولا خفاء فيه وعبارته من عملها ايضا فان قوله بل وصف صوته فان تسمية  
مثلا هو الصوت التسمية لا وصفها فلفظ الوصف من ذلك في الموضوعات مما خلل في ما يبا  
المتنازع حيث قال ومن الاشفاق اشفاقا وصف احد صور بين من شجرة من مور  
لوصف الحوي فانه اراد بوصف الصوت العبارة الدالة عليها فكما قال ان ترفع  
عبارة احد الصور من مكان مكان الحوي وقد صرح بذلك حيث تسمى صوته ترويه

المنع

التسمية



المعنى

مكتلة

بصوره يرد وانسان ثم يدخل صورته في صورة الحية في صورته بالحق  
 فتكون صورته في صورة الحية من غير تغيير فيه وانما قوله ومن الذين قد بينا انه خيل  
 على من له قدم صدق في القواعد البانية **واعلم** ان الفاضل بين نوعي اجتماع التبع  
 والتمسك من بيان الفتح لكنه لم يصرح بان طريق التبع هو الذي يكون من  
 امور عينه في الفناء في كلامه والتابع فلتد في ذلك و زاد انما اظهرنا وجه  
 انت في رعاية القواعد لا يمكن من المعاد من الذين يكونون صوابا وما يدل على  
 ان التبع ليس من الجواز قد مر اياه الى ان صارت التبع جواز في التبع كونه حقيقة  
 وعلمنا انما قد مره الاستعارة بالكتابة فلي ان ما قبل عبارة الكاتب بالمراد هو  
 التبع فقط فان الاول مع كونه ترسها في الجملة استعارة ايضا وان كانت تابعة للاستعارة  
 اجمل للوجه فلما تفرق بين المقيد والمجوع والمجوع هو الموضوع في الحقيقة فارجعه عنه  
 له هذا الفرق لا يجدى ليعا لان المنية به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف  
 من سميه ولا يتم ذلك المنية الا بالاطلاق فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترتبه للعالم المستعان  
 من المنية لا يمكن ان يتكلم فلا يكون ترسها املا وارضا اذ كان المنية هو المقيد  
 من حيث هو مقيد فلا بد ان يتفق ومنه ما يدل على من حيث هو كونه ذلك ولا يتم ذلك الاستعارة  
 بدون ذلك المقيد **والاستعارة** بالكتابة لا تفك عن التبع لانه اضاف جوازا  
 المنية الى المنية لا يكون الا على سبيل الاستعارة وذكر هذا الكلام لتفصيل صحة ما ساق  
 من اعتراض المصنف على السكاك حيث قال فليكن المكنى عنها مقيدة للجملة لا البيان الواقع  
 عند القوم فانه لا يقدح في تزيير كلامه الكثرة وكذا لا يبين انه من حيث السكاك  
 فانه لم يزد من ذلك ولا يزد من ذلك ايضا **فقد** ذكر في كتابه ما يحصل في المعنى من هذا الامر  
 من غير المعنى ان لفظ المنية على جعل مرادنا السبع وحيث ان يكون استعماله في الموت بطريق  
 الجواز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق الجواز قطعا وابداه لشره فيز لا يكون

تساجبه في كونه حقيقة او مجازا او الاستعارة في معنى **واضح** سلبنا جميع ذلك لانه لا يقتضي  
 حاصل ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوت فلا يكون لفظ المنية مستغلا في غيره ما وضع كحقيقة  
 وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له فيه موضوع له كما انه لا يجعل غير الموضوع له فيه موضوعا  
 في الاستعارة المصريح **بالمنية** سلبا عنه ما لم يكن توجيها كلامه على ما هو عليه وفيه ما فيه قال  
 بقا نفل عنه معنى على تقدير سلبه ما ذكره فلا يبعد الا ان يكون لفظ المنية حقيقة بناء  
 على انشاء قيد الحقيقة بمعنى انه منقول فيما وضع له كمن لا من حيث انه موضوع له وهذا  
 لا يوجب كونه مستغلا في غيره ما وضع له من يوزن كونه مجازا وانما قال على تقدير سلبه ما ذكر  
 انشاء ال ان لفظ المنية في قولك اظفار الحية منقول فيما وضع له من حيث هو كمن لا  
 كحقيقة واما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعاء به هو تخصيصه كمن  
 بخارج مع ذلك ملاحظا كونه موضوعا **والسكاك** حيث في الاستعارة بالكتابة به بذكر  
 المنية وادعاء المنية به اراد بها الحق المصدري لا يمكن ان تغير الاستعارة بالمنية  
 المصدري بذكر المنية وادعاء المنية به يفهم منه ان الاستعارة بلفظ المنية كما ان تغير الاستعارة  
 المصريح بالحق المصدري بذكر المنية به وادعاء المنية به يفهم منه ان المستعار بلفظ المنية  
 على المنية وادعاء المنية به اراد بالمنية به او عا فيهم من اجزاء الاول ان المستعار بلفظ  
 المنية به لكن دعوى ارادته ايمان من ذلك في التوقيفات محالا لفظ اليه قطعا واما قوله  
 وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكتابة هو اسم المنية المنزول فو اسان الى قوله  
 وبسج المنية سواء كان المذكور او المنزول مستورا ام لا واسم مستورا واسم مستورا  
 وهو ان كلام السكاك في معنى الاستعارة محتمل فان تفرجه من هذا المعنى ان يكون  
 المستعار في المنية بلفظ المنية به كما هو مذنب السلف ونعرفه اياهما ذكره وكثيرا اياهما  
 ما نعلم غير منتهر تفهيم ان يكون المستعار الذي هو محار لغوي لفظ المنية وفيه كلف كما مضى  
 وعن جازا مستلزم كون المصريح حقيقة كما مر انشاء غاية ما نفوقه ان في المصريح ظهور

اللام الا ان يقال المراد  
 بالاستعارة بالكتابة وهو  
 تقدير سلبا عن الحقيقة



بعض الموضوعات بصورة وفي الحقيقة تصور الموضوع له صور غيرا فقد اعترض في كل منها  
 ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما لا يميزه الخارج كان خارجا فكون محارر تنافي  
**محمدا** واخباره والبنية الى المكلف عنها كقول قريشها مكثيا عنها والبنية قد مرها فانه  
 قوله بطلت الحال بل قد انما تقوم على ان في بطلت استغناء بالبق لا استغناء البطون لولا  
 كانه لم يستعمل النطق في الدلالة او لانه لم يستعمل منه بطلت معنى ولو ذكر لكان قريشها لئلا استغناء  
 وعند الحكماء ان الحال استغناء بالكتابة عن المنطق وان سببه النطق بها قريشها لا استغناء  
 المكلف عنها وانما قصد برود النسخة الى المكلف عنها بطلت الا في الامم لم يكن اقرب الى القبط  
 كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بانه قد يكون شبيه المصدر هو المقصود الاصل والواحد  
 الحزن ويكون ذكر المتعلقات بما هو موصوف بالوضع في الاسماء يكون بمعنى كافي قوله كوفي  
 الرياح رماض السحر ثم مره اذ ايسر اليوم في الاصل ان يعاطا فان لم يسمه شيئا  
 حسن اصالة من موصوف الرياح عليها ومن المولى ولا يجرى السببه ابتداء من الرياح والمخفف  
 ولا يجرى له باض والصفت والامر الى العاطا والطعام ثم يلاحظ التشبيه من هذه الامور شيئا  
 لذلك التشبيه ولا يجرى ان يعكس فمحمل التشبيه من البور والقرى تعاليم من هذه التشبيهات  
 فلا يفرق بينها وبينها والتشبيه الى المكثفة عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه المعقول غرضا  
 اصليا او مزا جليا ويكون كذا الفعل واعتبار التشبيه ابتداء من كل من الاسماء بالكتابة  
 كقوله ثم يصفون عهدها قال شبيه العهد بالجيل مستور وقد يكون التشبيه في مصدر  
 الفعل في متعلقه على الوجه في جاز ان يجعل استغناء بتعينة وان يجعل مكثفة كما في قوله بطلت  
 الحال فان كان التشبيه له الدلالة بالنطق وبسبب الحال بالمعنى ابتداء مستحسن فظهر ان ما  
 اخبر به الحكماء من ان الرود مطلقا مردود **محمدا** فلا بد ولا ساس بل هو الحكماء قال في رد  
 هذا الكلام في حاشيته على هذا الموضوع اما اوله ان قوله الاستغناء المحملة ليست  
 في بطلت بل في الحال محال لا في اصلا لان الحال عند استغناء بالكتابة والتشبيه عند

فقد ان يكون ذكر التشبيه وادارة سببه لا يحول صا ولا غيلا واستغناء في مثل  
 بطلت الحال اذ اصل بطلت صفة لا اسم ان كان على **اقول** في قوله ما جعل  
 ان اشارة الى ان الاستغناء التخييلية ليست في الحال بل في الحال لا في الغرض  
 ان جعل الحكماء قد صرح بذلك فقالوا بطلت بطلت في الحال وارادوا بذلك  
 الصور المحملة الحال التي هي بمنزلة الانسان الانسان فلا بد من استغناء الحكم  
 للحال جهتها استغناء مكثف عنها وكسلة اما اذا قلنا بطلت الحال فاعلمنا عنها  
 موصوف ودون المحملة من عبادته بعينها ولا يرد عليه ان جعل الحال التي هي استغناء  
 بالكتابة عند الحكماء استغناء تخيلية عند بل الطاهر من كلام المحقق صلوات  
 باعتبار بطلت مثلا ان من ان يكون في بطلت لسان الحال او بطلت الحال في  
 الاول بوجه المحملة في لسان وان كان بطلت صفة ووقع في بطلت او دوما  
 معا بان المكثفة لا استغناء التخييلية بل الامر بالعكس قال واما ثانيا فلا ان الحكماء  
 باعتبار في تعريف الاستغناء بالكتابة وكريش من كوازم التشبيه والتشبيه في مثل ذلك  
 اللوازم ان يكون على سبيل الاستغناء التخييلية فالحق قد ظهر ان الاسماء بالكتابة  
 لا ينقل عن الاستغناء التخييلية على ما عليه سابق كلام الا محاربت وقد صرح في ان المكثف  
 عنها استغناء التخييلية لانه قد صرح فيما قبل بان التخييلية هو جرد من المكثفة كما في قوله  
 اطفار المشبه التهمة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردنا واما ثانيا فلا بد قد صرح  
 الحكماء بان بطلت في بطلت الحال امر وبنى كاطفار المشبه وبنى اصغر في ان استغناء  
 تخيلية وبالحكمة جمع ما ذكره مخالف الصريح وكلام المحقق **محمدا** في بطلت المعنى عند  
 الحكماء الاصل في الكلام لقوله ذلك في جاء ريل هو اجر واما الرض مجاز وبنى فالحكم الاصل  
 للوجه في الكلام هو اجر والمصنف مجاز **محمدا** يكون من باب الكتابة ومعنى وبنى بالصواب  
 ان الوجه الاول ليس بكتابة بل هو من المذهب الكلام في وان لورد الحكماء في ما ذكره

ضمائم







في هذه تدمج في اللفظ اعني الاسلام وكنتي عن نسبتها بالانتفاء الى المودعي الذي  
 لم يذكر في الكلام كحصر الاسلام في غير المودعي والكنائس التي اعني قولك اننا لا اعتقد  
 التوحيد كمن فيه عن اللفظ اعني الكفر باعتقاد حلال الخمر وكنتي عن نسبتها لموصوف غير المذكور  
 في الكلام كحصر عدم اعتقاد وحلها في الحكم واذا كان الموصوف غير المذكور كان اللفظ  
 من الكناية مستلزما للفظ الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون اللفظ موصوفا  
 عدم ذكر الموصوف **فصل** في صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظ الموصوف  
 له لا ذكره جوابا عن قوله فان قلنا في الفرق بين الكناية والتورية فان صاحب الكشاف  
 المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد اللفظ على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه  
 اعترف الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التورية استعمال اللفظ في ما وضع له مع  
 الاستدراك الى ما لم يوضع له من السابق والحق ان اللفظ المستعمل فيها وضع له لفظ  
 هو احسن المحرور وتنبأ به المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ  
 المستعمل في ما لم يوضع له والموضوع له مراد بتجاوز التورية في ما يقع في الموضوع له  
 من لفظ اللفظ او مجازا وكنتي او الموصوف من السابق وفي الكناية الموصوف يطلب  
 مع المعنى عما لا اول منزلة المعنى في لونه مقصودا وانما هو الموصوف لانه غير مقصود  
 من اللفظ بل من السابق هذا وقد سبق عارضه كحل المجاز في حكم حقيق مستعمل في  
 المنقول لا في الكناية في حكم المصريح كما في الاستواء على التوسل وربط اليد وكحل الاستدراك  
 في التورية كالموصوف به كقولنا اول كافر به فلا سهره بل على الاصل منه  
 عبارته واقول وكذا ولا الفرق بين الكناية والتورية بما يوصف به كلام العلامة فان  
 ذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له حاصل استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر الشيء بلفظ  
 على شيء لم يذكره يهتم منه ان الشيء الاول المذكور بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر  
 عند الاطلاق ويهتم منه ايضا ان الشيء الثاني المستعمل في اللفظ والاول المذكور في الجملة

معنى

فذلك قال حاميل البوق انه اعترف الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له **التورية**  
 استعمال لفظا وضع له في الاستدراك الى ما لم يوضع له من السابق وكلام ابن الاثير اعني قول  
 التورية هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة اللفظ كحصر او المجازي بل من جهة التلويح  
 والاستدراك به ان يضاف الى ان معنى التورية لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه  
 اشارة وسببا قابل لتسمية بل هو كما يلوح منها ذلك وكذلك سميت تورية من  
 ذلك قبل ما اوامره الكلام الى عارضه حاسب مدلول على المقصود وحق ثانيا  
 الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتورية وفيه احسن بالمحور واهتمار عن  
 الكناية اذ قد سمى جميع غير مفرقة حيث راو بها المعنى احسن ايضا او كذا راو  
 وقد فضل الشرح في تورية الكناية هذا المعنى وبين ما يوافق فيه وجعل  
 اعني صاحب الكشاف التورية في علم مما ذكره او لا وحاصله ان المعنى هو المعنى التورية  
 مقصود من الكلام اشارة الى السابق لا استعمالا لاجاز ان يكون اللفظ مستعملا في  
 معناه كحقيق او المجازي والممكن عنه وقد دلل ان المعنى المستعمل فيه من تلك  
 المعنى على مقصود آخر بطريق الامالة الى عارضه فالتميز بين جامع كلام من احسن  
 والكناية وقوله وفي الكناية الموصوف يطلب مع المعنى عنه معنى المقصود  
 بطريق التلويح والاستدراك وكان المعنى الممكن عنه بمنزلة المعنى المعنى في كونه مقصودا  
 من اللفظ مستعملا بوجه فاذا قيل المعنى من سلم المستعمل من لسانه وبين انه  
 التورية سمي الاسلام عن مودعين فاللفظ الاصل منها كحصر الاسلام بغير سلك  
 لسانه ويده ولم انتفاء الاسلام عن المودعي مطلقا وهذا هو المعنى الممكن عنه المقصود  
 من اللفظ استعمالا واما المعنى الموصوف به المقصود من الكلام سابقا فمقتضى الاسلام  
 عن المودعي المعنى هكذا ينبغي ان كلف الكلام وسلم ان الكناية بالنسبة الى المعنى الممكن  
 عنه لا يكون تورية لفظا ولا لفظا ان يكون المعنى الموصوف به قد استعمل فيه اللفظ وقدره

نا



بطلانه وتلفها المجاز والحققة ارضا وقوله وقد تنفق له يعني ان المجاز سكره الاستعانة  
 قد يصير حقيقه عريفه وذلك لا يخرج عن كونه مجازا وسعلا في غير ما وضع له ولا الى اصل  
 اللفظ كذا في الكناية قد يصير سكره الاستعانة في الممكن عنه بمنزلة التصرع كاللفظ  
 موضوع بازاءه ولا يلاحظ متناك المعنى الاصل فيبتعد حيث لا يتصور فيه اصلا كالاستعانة  
 على العكس في المثل ويطالب في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية الى اصله وان لم يكن  
 مجازا متغيا على الكناية وقد سبق خفيته وكذا في التوفيق قد يصير كناية كقول الشاعر  
 فيه الى المعنى الموصوف كانه المقصود الاصل وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن  
 كونه تعديا في اصله كقوله لا يكون في اول ما فر به فانه تعديا بينه بانه كان عليه ان  
 يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى الموصوف هو المقصود الاصل منها وكون المعنى  
 الحقيقي واد قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى الموصوف لا يوصف بالحققة ولا بالمجاز  
 ولا بالكناية لغرض ان السمع للفظ في كل المعنى واشترط في تلك الامور فتقول الملاك  
 ان التوفيق قد يكون بارعا على سبيل الكناية والاعلى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ  
 في المعنى الموصوف قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما سبأ وراوية اليه ما نقله المصنف عنه  
 وصرح به الساج واد بان اللفظ اذ اول على معنى دلالة صحيح فلا بد ان يكون حقيقته  
 فيه او مجازا او كناية وقد غفل عن مستبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة  
 صحيح وليس حقيقه فيها ولا مجازا او كناية لانها مقصود بها لا اصله فلا يكون مستعانة  
 والمعنى الموصوف وان كان مقصودا اصلها الا انه ليس مقصودا من اللفظ كما يكون  
 مستعانة انما قصد الله من السياق به التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بالتوفيق  
 لا يكون حقيقه في المعنى الموصوف ولا مجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من الوجه الحقيقي  
 او المجازي حيث قال فانه توفيق بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وقد اشار الى انه  
 لا يكون كناية فيها حيث قال كناية اول على معنى هو مجازا على حاشي الجار بل لا يمكن ان التوفيق يكون

في ان يكون كناية  
 في ان يكون مجازا

قد يكون على طريق المجاز ان يقصد به المعنى التوفيق فقط فذلك اذ من فنون  
 اذ اوردت منه في المحال وقد يغيره ما كان على سبيل الكناية في اارة  
 المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ والتم بالسياق وان اوردت منه بغيره فقط  
 وهو المعنى المقصود من كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى ولا يخرج  
 بذلك عن كونه توفيقا كما مر وللمسألة على هذا المعنى زاوية المدرك لفظ البديل  
 قوله بل هو مع التوفيق ان سببا من هذه العبارات لا يوصح ان يحصل له في الواقع  
 زيادة في الحق مثلا اذ قلنا راسا سودا يرمي فهو لا يثبت ثبوت معانيها في نفس  
 الامر لان دلالتها على الحق ليست الا عقلية وطعمه للمعنى خلف المعاني في نفس الامر  
 لان دلالتها على الكناية ليست دلالة عقلية قطعية بل هي دلالة وضعية كوزنها خلف  
 المدلول عن الدليل وهذا ما لا سمح الله كنههم توضحوا في الخبر وفاعلا يتوهم من توفيق  
 باحتمال الصدق والكذب من ان احتمالهما على سواء ويبنوا ان كذا ما هو كلف  
 مدلوله عنه ثم حل كلهم التوفيق على ان الفرق بين الاستعانة والسبب وبين الكناية  
 والتفريق ليس باعتبار ان الاستعانة والكناية توضحان ان يحصل في الواقع زيادة  
 في الحق اي زيادة في الحقيقة وزيادة في القوى مثلا اما لا يناسب المقام لفظ لا يثبت  
 سم الى ذلك حتى يدفع ما فيها لا يوجب ثبوت اصل الشك في اصل القوى في الواقع  
 بتصور الجاهل بالزيادة فيها بل يقول سببا كما يثبت الزيادة في الواقع  
 كما لم يثبت اصل المعنى فيه والا يضاف ان المتبادر من كلامهم التوفيق فافهم الخطر  
 لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان اللفظية باعتبار دلالة احدى العبارات  
 بدلا من دلالة الاخرى فضعف ذلك ومن ان اللفظية باعتبار تراكيب الدلالة  
 في ما قبل من المجاز والكناية كقول الشاعر لا يثبت في مدلول الصفا والبرهان

وايه لما دوى الاله



فقال يا ربنا مع رجلا من الاسديسواء في النجاسة كان المأوى من في قولنا  
 راسا لا تنفصرونها زائدة في المعنى ومعنى عليه اعتراض المحرور بدفع  
 اجابه ايضا واما قول الشيخ قلنا لا يغير حال المعنى في نفسه ان لم يكن عن آخره لغناه  
 ان احلاو الطرف الدلالة على المعنى لا يوجب اختلافه في نفس المعنى لزيادة  
 والنقصان فان معنى كلمة القوي معنى واحد لا يحلف في نفسه بان يغير عنه تارة  
 باللفظ الموضوع له بازائه ولكن عنه اخرى بكثرة الرواد فيعلم في الاول من اللفظ  
 وفي الثاني بطريق المعنى كذلك معنى ساو لا يغير في نفسه سواء بغير عنه لفظ  
 او دل عليه من حيث المعنى يجعل اسديا فالمفهوم من احدي عبارتين بوجبه  
 المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه مع مناهل اختلاف في قولنا  
 الدلالة وتاكيدا كما بينا وعلى هذا فكلهم الشيخ اولا واخرا على وجه المصطلح كلهم في  
 قولنا ونك الحذر مدفوع بما ذكره واما على ما ذهبنا اليه في قوله من قوله  
 والفساد وانما وقع له الاستنباط من قول الشيخ لا يغير حال المعنى في نفسه بان يفهم  
 من احدي العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى ما ذكرنا وانما قال فيهم  
 احضرا من اخلاق الدلالة عليه اي المفهوم في نفسه واحد غير محلف وان اختلف الدلالة  
 الدلالة عليه فظهر ان الاستنباط يوجب وان المفضل طاعا وانه اعلم بالصواب واليه  
 واليه المرجع والى **الفصل الثاني** في محسن الكلام لبيان الوجود المذكور في  
 صدر الكتاب قد مر في محقق معنى التوفيق في الاصناف كالانسان الى  
 المعنى واخبر بما يقع عليه والمناسب مما ان جعل الاضافة للعدد كما استذكره  
 قوله اي اكلوع عن التعقيد كما خصه في موضع الدلالة اكلوع عن التعقيد التفضل ايضا لكون  
 انشأ الى علم البيان على ما ذكر في صدر الكتاب كما ان رعا المطابقة لاشارة الى علم

الفصل الثاني في علم البيان

اي فيكون يتبين على ان رتبة هذا الفهم بعد ما نقوله بعد ما بينا في قوله ويتبين  
 وصح اخر وقد علم بذلك ببيان وضوح الدلالة المذكورة في تعريف البيان كما علم على  
 اكلوع عن التعقيد المعنوي اعتمادا على ما سبق في مباحث المقدمة فاما قوله لا يدخل فيها  
 اي في حق تحسين الكلام في اي حصر بل هو بما مضى مما لا يعبر عنه من المحسنات  
 التابعة لبلاغ الكلام كالمعنى التي فرغنا القول لا يحجج بها الا مطابقة مقتضى الحال  
 والكلوع عن التعقيد مطلقا بان يحري وضوح الدلالة ايضا على مفهومه المتبادر في الكلام عن  
 التناقص من الحروف والكلام مع اكلوع عن كلفة القياس اكلوع عن ضعف السبب  
 كلها مندرجه في بيان انما ليس من علم البديع واما اكلوع عن الغاية فيمكن ادراج  
 في وضوح الدلالة **قوله** او مقابل للمضاد فيه كذا لان المعنى من الالف والباء لا يبي  
 في الكلام مطابقة بل و مراعاة النظر اذ قوله الاوس من سبعة حروف في كتابه  
 حصر مرفوع في الست حصر لان القصيدة على حركه الهم او من حركه ابيابا  
 قوله وقد كانت السبل لقوا ضب في الوبي لواء من الآن من بعد سر على ما في  
 في رد الجرح على الصدر **قوله** اي قول عمل هو على وزن زبرج السامه والمه واسم شاعر  
 من غناء **قوله** وراو السامي واذا سوط من السامه شرط في ضمت طاء هذا الكلام اي  
 ان يكون في المقابل شرط كذا اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار ضمت في الطرف  
 الاخر ان السامي مثل في المطابقة بقوله لا يصبحو مللا والبياتوا ليراولا مثل انه  
 مندرج عند في المطابقة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم  
 انتفاء التباين بين المطابقة والمقابل فاما ما قيل في حدتها في كونهما اخص  
 من المطابقة كما عند المحرور **قوله** كل من الرميط الاما ولي عاودا من غنيل في مماثل رميط  
 على الرميط الاول لزار من جلود شقق وما ربه الاماء يعني انها ملكه فلا يستأ  
 رقيقه فيكون قد وصفنا اوله بالرميط والاحياء وانما يكثر قبيلها سبابا ويكران يكون المعنى انها



كبرية المناسبات ليس في حجبها انه فيكون الرضا الاول ايضا من رضاء الرجل  
اي قوله الاستحرام روي بالجمع من حرم الشيء وظل في نفسه مخفوم وفرد  
منها الفهم عما هو فيه ويروي بالحاء التامة والذال الجمع من حرم اي وطوال كفا وروي  
بالجمع والتامة كما جعل الجمع الذي يردوا لانا بعا في الذكر للجمع الموكلة فردا لله الفهم  
قوله وهذا معنى لطف مسكته لافس بلسان رجم ووقع شدة من نفس مفضل ومحل  
لطف مسكته اليمسرى الى تيسر الالهام المحذوف من علماء البيان بل لا بد من ان  
آخروا كن في بيت ما ذكرنا فامل ما اوردنا ان رجم من الخصال من هذه المنزلة من الرجم  
واللطافة ما اطف لطف سيم حكمه بذكر طاع الآلة المبرجة بغيره ووجه التقليل والظاهرة  
المناسبة الا ترى ان تليل الامر عراعاة العدم ما كما العدم فيها من ان لا يلا في الكلام  
بقدر الامكان وانما كان الخطا او لا يوم ايام مخصوصة بعد معينة من فاست خصوصية الايام  
بناء على العدم امر عراعاة العدم حفظا عن الفوات بالكلية وكيفية بقدر الامكان  
وفي ذلك لطافة بليغة وظاهر منه ان الامم لتقول ما كان العدم في الآراء فلا يكون قوله  
ولكنها علم الامر عراعاة العدم شيئا لا امر ان يكون يوم الشهر كما تقيمه بعض الناس على  
الناس على حاسبان وان جعل قوله ذلك واستسقط من غيره كما بينه في توجيه عبارة  
الكشاف حيث قال في مناد الله واضحه على تنبيه كنفه القضاة ولكن يحاج الى تقيمه  
وان كل واحد من العبدان لا يخرج من عكس قائلها تمام الا في رضاء الظاهر وبالنسبة  
الهاد في سكت ان الشكر اولى من الرضا كما ان الشكر على الهداية يستعمل كيفية القضاة  
وله اي قول الوطواط في الصحاح الوطواط الحساس قبل الخطا وقال ابو عبيد  
من ان الشكر يولد عند الصواب والوطواط والرجل الضعيف الجبان قال ولا اراه  
في الاستسقاء بالظاير قوله في البيت السابق هو قوله قائلها فاست ففهمها نيل على  
الكلمة وادنى سيرة لا يقتضي له من غير ذلك كما في رضاء في البيت السابق

المراد من الجمل والسر مصدر بمعنى السمع قوله لا يعصى الا الله واليا بعد من هذا  
معين كما سقينا اعتبار الانتهاء نكدرت بعض اعتبار الابتداء برؤية اعتبار  
الكله انما هو معد وحول الحية نكدرت بعض ما سبق على الدخول فالحصول ان يقال  
الاستثناء الاول محمول على التقدم من ان فاق المؤمنين لا يخلدون في النار  
واما الثاني محمول على ان كل الجنة لهم فيها سوى عيسى عاينوا كبروا اجل ووصوان  
اسه ولقاءه ووجلا لاعدل بعضنا منهم كرج منها ولد فغ توم اراوة هذا المعنى  
منه على قياس ما اريد بالاول عند قوله عطا غير محدود ولا يقال ما ذكرنا يوجب اعتبار  
في نظم الكلام بالاستثناء كما عاقل عليه الاستثناء الاول مع انها سيقا ما في الجوا  
لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل ما كنا عنه لقوله واصح ما ذكرنا فلا  
ولا اختلال في قوله اول زوجهم ذكرنا وانما ان قلت ما وجب العطف باو منها مع  
ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لما كان الفهم المنصوب الواو  
من شيء في الجملين السابقين ولو صرح من شيء في هذه الجملة لاسمع العطف  
باو كما سمع في المتقدم والمتأخر اول الامر ان يكون قيل او مستحسن بناء على كونه  
لأن في الظاهر على المناقاة بين السمين وان الواقع احدهما لا كلاما ولا لغيره  
اما المراه ووقع كل منهما كس المسألة فالاولى بالعباس لظافه والاخرى بالعباس  
الظايفه اخرى واما الجملة الثالثة محسورة اور وجبها الفهم وكان راجعا الى الظايفه  
المذكورتين والاحدهما وحدهما العطف بها باو والالف المعنى ولزم ان يكون كل  
واحد منهما من الامات ففعل او المذكور فقط وكور وانات معا والسبب في ذلك  
ان هذه الاقسام اذا نسبت الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا نسبت الى  
طوائف مختلفة فمما يوافق في الوقوع واستمرار في الثبوت ولما اختلف المنسوب  
اليها في الموهوبين والعق في اكل العلاف عطف بالواو تنبها على الوافق ولما اختلف المنسوب



في الجدل الى ان ينفذ اليه في الجملتين السابقتين ضرورة انما والضمير بالمرجع  
 اليه عطف او تنبيها على الثاني فالمعنى او لا وجه يدل الا بالمرجع المذكور  
 فقط وكذا وانما انما معان شاء ذلك فان قلت انما في العود على المقترح  
 عن شاء في الجملة الثالثة الالفية ونحو الكلام عن اسلوبه قلت انما هو الكلام على كسبه  
 كان استفاد منه ان هذه الاقسام موصولة بحسب ما اذا عدل الى ما قبله التبريل  
 انما مع ذلك كسبه انما هو من عدم لزوم المسئلة ورعاية الاصلح والاهم فوق  
**قوله** وورد بان البحر يدور في الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه  
 من ذاته ويجعل مخاطبا لنفسه المقصود من الالتفات المستور عند الجمهور على ما عرفت  
 ارادة من واحد في صور متفاوتة السجلات وانشاطا للمحالة واستدراكا للاصوات  
 اليه والمقصود من البحر يدور في كون الشيء موصوفا بصفة وبوجه النهاية فيها  
 بان ينشأ من شئ آخر موصوف بصفة بصفة نفس الالتفات على ملاحظة الالتفات  
 اتحاد المعنى من التوحيد على اعتبار التباين اذ عا فكيف يتصور اجتماعهما مع ربحا  
 امكن حل الكلام على كل واحد منهما يدل على لا آخر وانما انما مقصود ان مواظبا  
 مثلا اذا عبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب والغيبة فان لم يكن هناك وصف  
 المتكلم في انشاءه بها لم يجرى بحد اصلا وان كان هناك وصف يحل القيام  
 المتكلم فيه فان انتزع في نفسه شيئا آخر موصوفا به فهو كيد وليس من الالتفات  
 في شئ وان لم يجر على قصد مجرد الافئدة في التغير عن نفسه كان التباين عند  
 الجمهور وعلى هذا السلك فان قيل كلامه يحتاج حيث قال في بيان الالتفات  
 فانما مقام الخطاب يدل على انه كيد ايضا فيجوز ان قلنا معنى كلامه انما اقام  
 مقام المصاحف لانه لا بد منها مضافا آخر ليكون كيد انما ذكره فائدة اطلاقه في كلامه  
 المحاط على المتكلم وبيان الحكمة الخاصة بالالتفات في من المواقف وان قيل زيادة توضيح كلامه

فان علم ان قوله تعالى وليست انما على الالتفات كان فيه ايهام بالحاطة وملاحظة ان  
 المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في انشاءه بالمحو وسه بطريق التبريل عرفت  
 آخر منه وان حل على البحر يدور كان فيه دعوى الخطاب والظاهر ان المراد به مبالغة المتكلم  
 منزع منه كان فيه مبالغة في انشاءه بالمحو وسه بطريق الالتفات واسه اعلم لانه اذا انتزع  
 عنه التبريل بكلف التخليل المقصود الشارح وصف الممدوح بنسب التخليل اشارة الى وجوده وقد  
 تنوع عنه التبريل بكلف التخليل ولاشك ان شرب بكفه فلا يكون كمالا لانه كمالا يستلزم  
 شربا التخليل فكن من اللزوم عن نفس الممدوح ونعم من نفس التخليل كونه هو او اى اقتضا  
 المقام وبهذا المقدار يتم المقصود ولا داعي لعل ان جعل في الشرب عن كلف التخليل كسبته  
 عن اشارة التبريل بكلف كرم منزع منه مقابله او عا، لكونه كيد اذ لم يمتثل  
 له في ملاحظة ملاحظة كونه ما ذكرناه لعل اذا قلت يا من شرب بكف كرمه يتبادر  
 انه شرب بكفه فهو كرم لانه شرب بكف كرم آخر منزع منه وان كان محققا لكلامه  
 ان كونه كناية عن اشارة شرب بكف كرم منزع منه كسبه والفرق ظاهرا ما عرفت  
 ذلك البعض واما قوله وانما كان الخطاب لنفسه لانه يدور عليه او كان مراد ما عرفت  
 توجيهه في الكتاب واما اذا اراد به زوجه فلا لانه لو كان عليها من ان يكون الكسب العلة  
 المذكورة على حصة الممدوح من ظهور العلم في العادة ان يكون على حقيقة ان موافقة ما كان  
 الامر كما في ذلك انما كان من المشهورات المأذونة فالاولى ان يدعى في قوله  
 الاعتبار اللطيف اذ لا بد مع الظهور فان كانت مع ذلك على حقيقة فالتقدير ان  
 ايضا **قوله** من اسطق اي اسطق المطا في الصالح المطا في نفسه نلبسها الكرامة ويشهد على  
 ثم من اسطق الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل على الارض ليس له حياء ولا شئ ولا  
 وقد اسطق الكرامة لست المطا واسطق الرجل الى لست المطا وهو كلف بالشرع به  
 واسطق والخلفه معروف اسم انما حاصل قوله بكلف الرجل اسطق **قوله** وهذا زيادة توضيح

قوله

من



بعض قول ان كان قتل السيف على قدر يكون منه زيادة تفرغ المقصود ان يكون ثابت  
 يتبع من القيت على قدر يكون قتل السيف من العيت منهم من بناء اثبات من منه  
 على ليربط المذكور يعني قوله ان كان قتل السيف عينا وفيه تحت اذا الطاهر ان قوله  
 اي ان كان قتل السيف عينا سان مراد ان كان قتل السيف ان كان قتل السيف عينا ان  
 كان قتل السيف عينا وقوله فاس على صفة الماصي كلهم من المصنف على ما ذكر من  
 مراد الاء وليس فعلا مصداق عينا على الراء المذكور جاء له كما توهم فانه ركب جدا  
 لفظا ومعنا فلا بد من قوله على قدر يكون منه **قوله** محتمل ان يكون من الضرب الاول وان  
 يكون من الضرب الثاني الثلاثة من الضرب الاول فانه قد ورد قول الدام في الصفوف قد  
 اعتبره ثمانا كبر في الالف بعينه الاء واجد ودل على ان في جمع الالف الضرب الاول  
 ولا يصح بذكر من الضرب الثاني الذي لا يعل في الاء اعتبارا منه واجد للتاكيد وان  
 كان مثله في ملاحظته واحدة للتاكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثاني من المماثلة فقط  
**قوله** مطابا مطاما وحدكن منازل منازل عما ليس على مطاع معنى مد ومنا اي قدر  
 زل عنها ان لم يصرها قبل المعنى ان هذه المطابا ما وصلت منازل احباء التي كان قاصدا  
 اليها ذم عنها الاء والكلال لارها اقامت بها وبها وصل الهام نزولها وبها الاندكرا  
 ونحوها وفيه وجه آخر وهو انها ليست فيها نعمة زل عنها القدر فلم سلمها وامكنها الوصول  
 وقبل اراد ان تاثير منازل الطريق فيه المفعول من تاثيره في المطابا ما وصل عليها كما ظهر  
 وبعد ان نها وان اطالع وحده قد تحوس منها على الارض وان لم يات على قدره  
 فيها والعدد الذي خطا في فيها لا يكاد يفارق او ما عليها من من رضى وهذا المعنى  
 كذا في حاشية القطة **قوله** اي قول الله عز وجل الله الرجل المتجاه والذكر من السموات  
 سمي السموات **قوله** او لا يكون لكل كلمة من احد القوس من مقال من الاء في انا اعطيتنا  
 الكون فحصل لكل واحد وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابل ان يكون تقدير الكلام في

في الترتيب الثانية على ما بعد مد معاني القرية الاول كوصف صفة في قوله  
 سر سر فوعة والواب موضوع وفعل مع فاعل معطوف في  
 حصل الناطق والصامت الى غير ذلك على ما شاهد  
 من الامثلة وليس الخالف قوله انا  
 اعطيتنا الكون شرح  
 صاحبها كذلك

واذكر ان رب سلا وطسم  
 العشيقة كما ان يحس في ساجد يوسى اسما  
 والورد والفتح اسم ما سمع وبالك الجز يقال قراءت وادى  
 وحلاف الصدر وعصى لوزاد وسم الذين يردون الماء علوم الخصال  
 ورد به الخ وبالفهم ورد على مثال حون و حون يقال فوس ورد وكد  
 ورد وهو الكس من الكس والاشرف قوله ومثل اخفاء يفاك  
 فوس اخيف بين اخيف او كان احدى عينيه  
 زرقاء والاقوى كوطاء قوله ومثل  
 الرقطاء الرقطة  
 واوي سوبه

نقطة بياض يفاك دجاجة رقطاء  
 سم بعض الملوك القوي المعين من عبد النافق الضعيف  
 محمد بن موسى بن قهرى بن اسرائيل اختار به فخرج محمد واختار بنى اسرائيل  
 يوم جمع اوبل صفه **قوله** وخبرنا في المدرسة الصلانية  
 خدايا مر زده ان بنده را که احمد خواند نو بچينم را

٨٥٥

59/ 165  
 izmir  
 U. Kütüphanesi



طول قسطنطنیه

۶۰

1

شامير حلاله موسیٰ علیہ السلام صلا اسم نیت

تأخذ من  
الملغوم  
من كل  
ويحضر  
يسير  
ويضا



T.C

İZMİR

İZMİR İL MÜHÜRÜ

5.11

901